

ثورات الجياع

قراءة سوسيولوجية للثورات في تاريخ مصر

د. صلاح هاشم

ثــورات الجيــاع

قراءة سوسيولوچية لثورات الجياع
فى تاريخ مصر

د. صلاح هاشم





الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

د. سيد خطاب

أمين عام النشر

محمد أبو المجد

مدير عام النشر

ابتهال العسلى

الإشراف الفنى

د. خالد سرور

• ثورات الجياع
قراءة سوسيولوجية للثورات
فى تاريخ مصر

• د. صلاح هاشم

• تصميم الغلاف: أحمد فؤاد صالح

• المراجعة اللغوية: أحمد النناوى

هذه الطبعة 2015م

الهيئة العامة لقصور الثقافة

• رقم الإيداع: ٢٩٤٧/ ٢٠١٥

• الترقيم الدولى: 978-977-92-0104-7

• الطباعة والتنفيذ:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت: 23904096

المتابعة والتنفيذ

سحر عاصم

ثــورات الجيــاع

قراءة سوسيولوچية للثورات فى تاريخ مصر

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يُخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثآئها وفومها وعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم﴾.

صدق اللّه العظيم

البقرة - آية (٦١)

إهـــداء

إلى ابنى محمد ..

جئت بعد ثلاث سنوات من الثورة أملاً في إيجاد التغيير المنشود .. فأتمنى ألا تكون قد خُدعت كما خُدعت .. فإليك أُهدى هذا الكتاب .. لعله ينفعك .. لينتفع بك الوطن الذى أنجبتُك من أجله .. ومن أجله كَتَبت .....

صلاح هاشم

القاهرة - يوليو ٢٠١٤م

توطئة:

على مدار تاريخ مصر الحديث وبعض حقب من التاريخ القديم كان الفقر ولا يزال بيت القصيد فى كل المناقشات السياسية والصراعات المحتدمة بين الدولة والشعب. وكان المجتمع دائماً والقوى السياسية الشعبية فيه تحمل شخصية الحاكم وطريقة إدارته للدولة ومواردها العبء الأكبر فى كل هذه الشئون وتلك الشجون. وكلما اشتد الفقر وطأة كان حلم الخلاص من الحاكم هو الهدف .. وكأن الخلاص من مصيدة الفقر كان مرهوناً بالخلاص من الحاكم. فيما عدا الفترات التى انشغلت فيها القيادة السياسية بالحروب ومجابهة الأعداء؛ حيث انشغل الشعب عن إشباع احتياجاته الإنسانية بالعمل على استرداد الكرامة وتحرير الأرض. وتأصل ذلك التفاني فى حب الوطن فى شخصية الإنسان المصرى عبر تاريخه الطويل فى صراعه مع حكامه المتجبرين. فالفقر حميم لعامل اللامساواة وغياب العدل والعدالة الاجتماعية والجنائية, فهو رذيلة اجتماعية تخشاه كل المجتمعات المعاصرة وتتحسب له بالتخطيط الجيد للتخلص منه أو التخفيف من قسوته على الفرد والمجتمع. ففي عهد مبارك لم ير الشعب مبرراً

للسنوات العجاف التى لم تنقض، ولم يجد تفسيراً لها فى كل مجالات الحياة؛ سوى بفشل يلاحق فشلا فى الإدارة السياسية للبلاد. حيث جاء تقرير الأمم المتحدة الصادر فى ٢٠١٠ ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية فى مصر إبان ثورة يناير؛ مؤكداً أن أكثر من١٠ ملايين مصري لا يحصلون على احتياجاتهم من الغذاء وأن ٢٤,٨٪ من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز ٢ دولار وطبعاً بالقيمة الشرائية للدولار فى أمريكا وليس بالقيمة المصرفية له فى مصر.

كما بين التقرير أنه فى أواخر عهد مبارك توقف ٢٣,٣٪ من الأطفال عن إتمام دراستهم، وأخطر ما جاء فى التقرير أن نسبة الفقر ارتفعت بمعدل ٧٪ فى نهاية ٢٠١٠ . ولكي تزداد الصورة قتامة كشف التقرير عن تفشى وباء الالتهاب الكبدي سى إلى حد بلغ فى بعض المحافظات ٥٧٪ . وهذه الصورة بالغة السواد لم تفلح معها ما أعلنته حكومات ما بعد الثورة بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة فى اتخاذها للإصلاح الاجتماعي وتنمية الريف المصري الذى بلغ عدد القرى الأكثر فقراً فيه ٣١٥٠ قرية بل ارتفع معدل الفقر فى المجتمع المصرى بعد الثورة ليصل إلى ١٧ ٪.. ولعل هذه الأوضاع المتردية كانت هى العوامل الحافزة لقيام ثورة يناير وتأخر فترة الاستقرار فى مرحلة ما بعد الثورة.. فرغم أن الثورة كانت هى الأمل المعقود للخلاص من مصيدة الفقر العنكبوتية، التى تشعبت أسبابها فى كافة أنظمة الحكم الفاسدة" فإنها كانت صادمة لكثير من عامة الشعب الذين تعطلت مصالحهم وتوقفت أعمالهم وانحصرت دخولهم، فى إطار

من حالات الاحتكار والاستغلال التى يمارسها التجار بتحكمهم فى أسعار السلع الأساسية .

فبعد الثورة تزايدت معدلات الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيست بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه؛ حيث أوضحت مسوح الاستهلاك في أوائل ٢٠١٢م ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة ٤٤٪ من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى إغلاق وتوقف كثير من المصانع والأعمال بسبب كثرة التذمرات العمالية وإحراق كثيرا من المصانع بسبب ارتفاع معدلات الانفلات الأمني إلى انخفاض متوسط الدخول ومن ثم انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

ولم يكن التفكير أو الشروع فى إعداد هذا الكتاب وليد تلك اللحظات التاريخية الراهنة، التى أتت بعد موجات الغلاء التى صاحبت تولى المشير عبد الفتاح السيسى لرئاسة البلاد، ولا حتى بعد حالات التدهور الاقتصادى والانفلات الأمنى التى صاحبت ثورة يناير، وإنما جاء التفكير فى هذا الكتاب تحديدا فى أعقاب الاحتجاجات العمالية العديدة التى شهدتها البلاد إبان نهاية حكم مبارك. والتى تحددت مطالب أصحابها فى رفع رواتبهم وتحددت مشكلاتهم فى انخفاض رواتبهم وعدم كفايتها لإشباع احتياجاتهم الأساسية من غذاء وشراب وكساء وربما من مسكن مناسب. فعندما يصبح إشباع الاحتياجات الأساسية هدف عام لقطاع كبير من الشعب أو ربما طموح، أعلم أن هذا الشعب قادم لا محالة على كارثة تاريخية عنوانها " المجاعة".

وتلك كانت نقطة انطلاقة الفكرة. إذا قفز السؤال مسرعا إلى الذهن : هل يمكن أن تتعرض مصر لمجاعة؟! وقد ذكرها القرآن على لسان موسى عليه السلام بأنها موطن الغذاء للعالم. إذ يقول تعالى ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يُخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومهاعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى خير اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم﴾.(البقرة - أية ٦١) وهنا كان لزاما علينا أن نبحث فى الأدبيات التاريخية لنستبين هل شهدت مصر ثورات للجياع ؟ وجاءت الإجابة صادمة.. نعم شهدت مصر التى قيل عنها إنها " هِبَةُ النيل" وأنها " سلة غلال الشرق" أول ثورة للجياع فى تاريخ البشرية. وشهدت قرابة ١٤٧ واقعة ثورية بين ثورة مكتملة أو إضراب أو احتجاج عمالى أو هَبّة شعبية للمطالبة بالغذاء.

وعندما شرعت فى البحث وضعت خمسة محاور رئيسة فى صورة تساؤلات أحاول الاجابة عنها. عبر القراءات التاريخية المرتبطة بهذا الشان. والتى اتسمت بصفة عامة بأنها شحيحة. وتحددت تلك المحاور الخمسة فى: لماذا قامت الثورة ومن الذى قام بها وما الأساليب والوسائل التى اتبعت فى الحشد والتعبئة ضد النظام وكيف تعامل النظام مع الثوار والأزمة والنتائج التى انتهت إليها الثورة حتى مرحلة الاستقرار. وتطرقت بين الأسطر إلى الفترة التى قطعتها الثورة حتى هدأت. والمغارم التى تحملها الوطن وأكثر الفئات تضررا من الثورة. وسرت بتلك الآلية بدءاً من العصر الفرعونى مروراً بالعصر البطلمى

والرومانى ثم العصر الاسلامى ولنتهيت بثورة ٢٥ ينايرالتى أراها بأنها هجين من الصراع بين الجوع والكرامة.

وحاولت أن أطرح فى بداية الكتاب توطئة أكشف من خلالها دلالة مصطلحى الثورة والجوع وما علق بهما من ظواهر اجتماعية.. ارتقت لتصبح مفاهيما فرعية مصاحبة لمفهوم أكبر اسمه " ثورة الجياع".ونظراً للأحداث الأخيرة التى مرت بها مصر وخاصة بعد القرارات الرئاسية المتعلقة بالغلاء وارتفاع اسعار السلع الأساسية وتخفيض نسبة الدعم على الطاقة. والنقاشات الدائرة للاجابة على سؤال : هل نحن قادمون على ثورة جياع..؟ وبين مؤيد لقدومها ومعارض.. وضعت فصلاً ختاميا للاجابة على هذا التساؤل.. لنربط الماضى بالحاضر والمستقبل . وعَنْوَنت الفصل بـ " هل نحن قادمون على مجاعة..؟" ففى الحقيقة .. المجاعة هى التى تهمنى أكثر من الثورة. فالثورة فى الغالب هى تعبير عن احتقان شعبى وطناش حكومى. فإذا حدثت المجاعة فلن تستجيب لها الحكومة سريعا، وربما تحتاج إلى وقت أطول كى تعترف بها. وهذا هو ما يدفع الجياع إلى الثورة، والتى ربما تتحول بالضرورة إلى فوضى. ولم انته من الكتاب قبل أن اقدم لقارئ تصوراتى الشخصية لتحاشى المجاعة فى الوطن أو تعرض النظام لثورة جياع.

وما يهمنى أن أطرحه عليكم من نتائج فى صدارة هذا الكتاب هى:

أولاً- أن ثمة علاقة وشيجة بين اطالة فترة الحكم وتعرض الشعوب للمجاعة. فكلما طالت فترة حكم الرئيس كلما تمكنت

حاشيته فى فرض سياجا حديديا بينه وبين شعبه، حتى يتمكنوا من اتمام أعمال النهب والسرقة لموارد البلاد التى هى بالأساس قوت للشعب وملك له.

ثانيا- أن الحاكم الضعيف مصدر قوي للفتنة، فكلما ضعفت شخصية الحاكم وقلت قدراته، كلما كان ذلك مدعاة لقوة الحاشية وسبيلا لانتشار الفساد الذى يفضى للمجاعة ويقود إلى الفوضى.

ثالثا- أن ثورات الجياع دائما لم يبدأها جياع، وإنما الذى يبدأها هم المثقفون وأبناء الطبقة الوسطى، الذين هم يمثلون بوعيهم الوطنى الفتيل الثورى لثورة الجياع. والذين إذا خرجون منددين بالجوع ومطالبين بالخبز؛ خرجت خلفهم كل البطون الجائعة، التى كانت تبحث لها عن قيادة أو نافذة مضمونة للثورة على النظام .

ورابعاً- أن الفتنة والفوضى والانفلات الأمنى كلها ظواهر مصاحبة ولازمة فى ثورات الجياع. وذلك عكس الثورات السياسية ، والتى غالبا ما تنتهى بسرعة ولا يصاحبها انفلاتات شعبية.

خامساً- أن المدة التى تستغرقها الثورة حتى تهدأ، تحكمها قوة الحاكم وجدية المعارضة . والأهم من الاثنين وجود جيش قوى قادر على ضبط الانفلات والسيطرة السريعة على الموقف.

سادساً- أنه ليس للدين حسابات تذكر عندما تجوع الشعوب. فليس بالدين وحده تخنع الشعوب.. وأن العلاقة الاقتصادية بين الحاكم والشعب أهم واسبق بكثير عن العلاقة الدينية، فعندما تفرغ البطون لا تملاءها كتب السماء ..

واخراً أن النيل كان وسوف يظل مصدر سعادة المصريين ومصدر شقائهم أيضا. فمتى فاض النيل عمت السعادة والرخاء على البلاد. ومتى هبط حل المجاعة. وأنه كان بالفعل رمانة الميزان بين تقدم عصر من العصور وأفول أخر.

ولا يفوتنى في تلك التوطئة أن أقدم الشكر لزوجتى واطفالى الذين تجشموا مشقة انشغالى عنهم بالبحث والكتابة قرابة أربعة أعوام كاملة قضيتها فى الاطلاع والبحث والكتابة . والشكر موصول لصديقى الدكتور مجدى رشاد أستاذ التاريخ المساعد بكلية الأداب جامعة الفيوم الذى أعاننى بكل اخلاص فى مراجعة الأحداث التاريخية التى ذُكرت فى هذا الكتاب وتسلسلها الزمنى.وكذلك الأستاذ محمد عبد الحليم مُعد البرامج التاريخية بالتلفزيون المصرى فلهما منى كل الشكر والتقدير .. وكل الشكر لأصدقائى الأعزاء الشاعر الأستاذ السعيد عبد الكريم والأستاذ جودة قرنى والأستاذ رضوان العزيزى الذين تكبدوا مشقة المراجعة اللغوية للكتاب .. وفى النهاية اتمنى أن يكون ذلك الجهد الذى أهبه لله والوطن عملا نافعا ينتفع به كل قارئ ليصبح خطوة مهمة فى .. حفظ الله مصرا وحباها بالأمن والأمان ..

المؤلف

فصل تمهيدي

الجوع والثورة

**" أحدثكم هنا عن الجوع الذى مرَّ بنا ..
وكم أخاف أن تحدثوا أبناءكم عن النعمة
التى مرّت بكم .."**

مأثورة

تمهيد:

"مصر هبة النيل".. مقولة هيرودت الشهيرة عن مصر. تلك المقولة التي صححها التاريخ وأعادها إلى مسارها الحقيقي الذى أيّده الواقع، وناصره العلماء والباحثون المنصفون ثم أضاف إليه المصريون ذخائر معارفهم وكنوز خبراتهم فأعادوا صياغتها لتصبح: " النيل هبة الله لمصر ومصر هبة الله للمصريين والمصريون هبة الله للعالم كله "، عربِه وعجمِه، شرقه وغربه، قديمه وحديثه، لأن الله قد وهب هذه البلاد موقعاً فريداً يَنْدُر أن ترى عينٌ مُنصِفة مثله، وموارد عديدة وفريدة وفوق كل هذا وهبها إنساناً فريداً في فِكره وتديُّنه وثقافته، فنتج عن امتزاج هذه العناصر الفريدة النادرة، حضارة زاهرةٌ هى خلاصة حضارات العالم بداية بزمان الفراعنة ومروراً بعصور الإغريق والرومان ثم انتهاءً بعصر الدولة الإسلامية. كانت

حضارة ترعى الجسد وتراعي الروح، ولم تكن حضارة مادية قط، و لا روحانية صِرفة، ينفصل فيها الإنسان عن الواقع ولا يتمتع بمباهج الحياة و جوانبها الجميلة، لكن الحضارة المصرية ظلت على مر التاريخ حاملة للوجهين: المادي والرُوحي، حضارةً مُلبية لحوائج البدن و حياة الروح في مزجٍ مُتناغمٍ و مُتجانس يندُر تحقيقه كما يصعُب الحفاظ عليه و بقائه مستمراً. فالحضارات غالباً ما تحيد في بعض مراحلها مُتأرجحةً بين الإفراط والتفريط.. فتميل لجانبٍ على حساب الجوانب الأخرى، وتلك هي أولى علامات الأُفول وبدايات الزوال.

إن التاريخ وحده لا يصنع حضارة، والجغرافيا كذلك لاتكفي لازدهارها. فكما أن التاريخ يكتبه الأقوياء، فإن الحضارات يصنعها العظماء، الذين يستلهمون دروس الماضي لينيروا الحاضر ويبنون المستقبل، وهكذا كان المصريون دوماً في أغلب مراحل حضارتهم العريقة. ولقد قال تعالى في كتابه الكريم واصفاً مصر وأهلها :

﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ، وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِين﴾(الدخان ٢٨:٢٥).

أي أن قوم فرعون خرجوا من مصر ذات البساتين والأنهر والكنوز والمقام الكريم ثم غرقوا في البحر، وهو ما يدُل على ما كانت تنمتع به من خيرات .

من هذا الوصف الذى ذكره العليم الخبير لأرض مصر يمكننا أن نستنتج أن أي تقدم أو ازدهار لمصر لن يتحقق إلا بحُسن استغلال مواردها على نحوٍ يهتم بتوسيع رقعة الزراعة وتطوير أساليبها

وتحقيق الاستغلال الأمثل للُمتاح من مواردها المائية. هذا إلى جانب حتمية الأخذ بأساليب التطوير وأسباب التقدم الصناعي لما في أرض مصر من ثروات طبيعية تتيح لها – إذا ما أُحسِن استغلالها – أن تكون في مصاف الدول المُنتجة بل والمُصدرة أيضاً في غضونِ سنوات قليلة. وهنا لا ينبغي أيضاً ألا ننسى ما لمصر من موقعٍ مُتميزحبتها به الطبيعة، و شواطئ خلابة، وطقسٍ معتدلٍ طوال العالم، فضلاً عن ما على أرضها من آثارٍ هي في الحقيقة ثُلث آثار العالم مُجتمعة. كل هذا جعلها قبلة للزائرين والباحثين عن الراحة والاستجمام. فأي مقامٍ كبير هذا الذي حباها به الخالق العظيم .

وفى النهاية تبقى مصر بعراقتها و حضارتها، ويبقى المصريون بما منحهم الله من خصالٍ بشرية فريدة ربطت فيما بينهم بأواصر المودة و مشاعر الحب، هي من أهم الأسرار التي صنعت لهذا الشعب ذلك التاريخ العريق وتلك الحضارة العظيمة. وهو ما ينبغي أن يكون دافعاً لأبنائها على النهوض بحاضرهم وبناء مستقبلهم .

ورغم زيوع مفهوم الثورات وتكراره على ألسنة السياسيين والعامة .. بيد أن هناك اختلافات شديدة حول المفهوم سواء بين السياسيين انفسهم او بيان اطياف العوام المهتمة،ولذلك ثمة لغط شديد حول هذا المفهوم الذى اتسم بشدة الايجابية، حينما كان له هدف، تحقق على أرض الواقع، وانتهى الأمر بأنه أصبح مفهوما سيئ السمعة فى الأونة الأخيرة، حيث تسبب فى شروخ شعبية جسيمة تسببت فى سيول انهار من الدماء ووجهت من خلاله طعنات متتالية

للاقتصادى المعيشى للشعب. ووضع حاضر الشعوب ومستقبلها على حافة الهاوية. وذلك عندما غاب الأمن وتفشت الفوضى وعصف الجوع ببطون البسطاء.. الأمر الذى جعل البعض ينظر إلى الثورات على أنها حركات تآمرية استهدفت تفكيك البلدان من الداخل وإضعاف قدرتها على التنمية والمنافسة الدولية .. كما نُظر إلى الثوار على أنهم محض عملاء وخونة حصلوا على أجورهم مقدما. وثارت النخبة المثقفة لضمان السير فى طريق التفكك والانهيار وضمان وحماية مصالح الممولين لهذه الحركات والدافعين إليها .. كل ذلك ساعد الى الخلط بين الثورة والانتفاضة .. والهزة الشعبية والانقلاب على السلطة .. وأصبح لكل مفهوم أنصاره. ليس فقط على المستوى التنظيرى ولكن ايضا وصل إلى عمق الفعل والممارسة. فجعل الساحة صراعا بين الثورة والثورة المضادة .. لذا فأحرى بنا أن نصدر إليكم مدخلا سوسيولوجيا لمفهوم الثورة وآخر للجوع.

أولاً : الثورة (مدخل سوسيولوجي) :

في حياة الأم والشعوب أيام لا تنسى تظل ماثلة أمام الأجيال المتعاقبة تمتاز بأنها من الأيام الفارقة الصانعة للتغيرات الكبرى .. أيام تؤصل وتجسد مستقبل الشعوب وأمالها وطموحاتها .. وقد عاشت مصر على امتداد خريطتها أياماً خالدة مع بدء أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى سقوط رأس النظام السابق في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م.

" وهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن الإصلاح هو نقيض الثورة ذلك لأنه إستراتيجية للتغيير الاجتماعي تقوم على التدرج ويتم إيقاعها بالبطء النسبي الذي يعتمد على التراكم المجتمعي البطيء في حين أن الثورة تؤمن بالطفرة والانقلاب على الأوضاع المجتمعية الراهنة للتغير تغييراً جذرياً ".

وتعرف الثورة Revolution بأنها مصطلح ذو معان عدة ولكنها مرتبطة ببعضها البعض وهو يستخدم أحياناً كالإشارة إلى تدمير إحدى الجماعات الحاكمة بواسطة جماعة أخري وأن كان هذا الحدث يسمي في الغالب انقلاباً إذ أن الثورة تطلق عادة على الوقائع التاريخية التي يتم فيها القضاء على نظام سياسي وليس فقط تدمير جماعة أو صفوة حاكمة أما المعني الثالث للثورة فهي إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء كانت التغييرات مصحوبة بالقوة بالمعنى الأدق للكلمة أو واضحة في إطار ثورة.

ويعتبر أرسطو هو المؤسس الحقيقي لدراسة الثورات ففي الباب الخامس من مؤلفه "السياسة" نجده لا يناقش فقط التفكك أو التحلل الاجتماعي وقبوله أي تفسير تؤكده الشواهد الواقعية حتى ولو كان ذلك الذي يذهب إلى أن الرغبة في التخلص من الفقر يمكن أن تؤدي إلى انقلاب اجتماعي بل يتناول التغير السياسي، حيث أوضح أنه (أي التغير السياسي) يتيح غطاء دائرياً يضم مختلف أشكال الحكم، غير أنه لم يمنح هذا النمط الدائري اسماً معيناً وهو أول من لاحظ وناقش التغير السياسي العنيف.

ويري "ماركيوز Marcuse" في كتابه "الثورة المضادة والتمرد" محاولة البحث عن قوة ثورية جديدة، لأنه فقد الأمل المعقود على الطبقة العاملة في النظرية الماركسية الكلاسيكية فنجده يحلل استراتيجيات اليسار الجديد في ظروف تطور الرأسمالية المتقدمة ومن خلال محاولته لإحياء السمة الديالكتيكية للماركسية وأنه لا يتوقع من الطبقة العاملة القيام بدورها نتيجة تحولات جذرية كنتيجة الطفرات الهائلة في التكنولوجيا، لذا نجد ماركيوز يرى أن الثورة سوف تصدر من فئات أخرى غير الطبقة العاملة هي المنبوذون والملونون والعاطلون والأقليات المضطهدة، ثم أخيراً أضاف ماركيوز الطلاب بعد حركات الاحتجاج في أوربا عام ١٩٦٨.

وحيث إن الأمم التي تمتلك ثقلا حضاريا في حال تعرضت للاضطهاد فهي لا تستسلم بل تعمل لعلاج تلك الخسائر وتحقق نهضتها وقوتها، فالشعب المصري لم يفقد حيويته وقدرته والدليل على ذلك هو قيامه بثورة ٢٥ يناير رغم كل ما تعرض له في العقود الثلاثة الماضية من سياسات الاضطهاد والقهر والانتهاك الاقتصادي. إن الفعل الثوري يجعل ثقتنا في أنفسنا بلا حدود. فهذا الشعب الذي استطاع أن ينفض كل هذا الركام البغيض لا شك أنه يمتلك الإرادة والقدرة على تحقيق التنمية الشاملة وإعطاء نموذج نهضوي يفيض حيوية ورونقاً على الحضارة العالمية المعاصرة.

والثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإحاطة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. والثورة تختلف عن

عمليات التغيير الصغير أو المتوسط والتي تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا فإذا ظلت في مكانها، فما حدث لا يعتبر ثورة.

ففي أي ثورة راديكالية تتخلص النخبة الجديدة من القديمة تماماً. ولا يعني ذلك ضرورة أن تكون الثورة دموية، ففي عام ١٩٨٩ على سبيل المثال مثل معظم دول أوربا الشرقية التي مرت بتغيير جذري للأنظمة دون إراقة دماء وهذا ما سمي بالثورة البيضاء، وكانت رومانيا الاستثناء الدموي الوحيد.

ويتأسس منطق الثورات السلمية على مبدأين :

المبدأ الأول :

أن السلطة المستبدة ليست جسداً واحداً أصم، وإنما هي بناء ديناميكي مركب وهي لا تتحكم في الناس إلا لقبولهم بذلك، لذا فإن الثورة لا تحتاج إلى مواجهة النظام القمعي مواجهة مباشرة، وإنما يكفيها أن تحرمه من التحكم في المجتمع المستبد، فإذا فقد التحكم في حياة الناس فقد الثقة في نفسه، وأصبح سقوطه محتماً، فالثورات السلمية لا تهدم النظام المستبد مباشرة، وإنما تستنزفه من خلال حرمانه من دعم بعض مكونات سلطته، فيهدم البنيان الاستبدادي من تلقاء ذاته.

المبدأ الثاني :

أن العنف الدموي المباشر ضد السلطة المستبدة ليس خياراً

مناسباً، والمقاومة السلمية أجدي وأبقي وقد بين المنظر الأمريكي "جين شارب" في كتابه "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" أن الثورات السلمية تبني على فكرة البطولة الهادئة التي ترفض الرد على عنف الاستبداد وبعنف مضاد فالانحراف إلى العنف الدموي يمنح الاستبداد أخلاقية الرد بالعنف ويسبغ على تمسكه بذاته طابعاً شرعياً.

ويتبين أن الثورات الشعبية هي مزيج من العفوية والتنظيم وهو ما اتضح خلال الثورة المصرية في ٢٥ يناير، فالعفوية عصمتها من الاستئصال، والتنظيم أعانها على حسن التسديد. وتحتاج كل ثورة إلى قيادة، لكن القيادة في عصر الانترنت قيادة انسيابية وليست هرمية وهذا ما يجعل استهدافها عسيراً، واستئصالها مستحيلاً، وبذلك تحقق في هذه الثورة المبدأ الأول لمنطق الثورات السلمية فهي لم تقم على مواجهة النظام القمعي مواجهة مباشرة وإنما اعتمدت على أن حرمانه من التحكم في المجتمع (أو ما يسمي بالتجويع السياسي) واستطاعت بالفعل أن تظهر عجزه أمام العالم وتحقق أيضاً المبدأ الثاني حيث اعتمدت الثورة على البطولة الهادئة التي ترفض الرد على عنف الاستبداد بعنف مضاد.

لقد بات واضحاً للجميع أن مصر قد تغيرت من حالة الذل والخضوع لنظام مستبد إلى صحوة وطنية شاملة تزداد كل يوم قوة، فمعظم الفئات والقوى الوطنية تقف اليوم ضد الاستبداد فالقضاة والنقابات المهنية والحركات السياسية، حتى أحزاب المعارضة الرسمية التي طالما اعتمد عليها النظام كديكور ديمقراطي فارقت

الطاعة فجأة ودعت المصريين إلى مقاطعة الاستفتاء. فمصر تغلي بالثورة على الظلم والفساد والاستبداد ويتضح ذلك في أسباب خروج عشرات الآلاف من الشباب المصري كل يوم ليتلقوا بصدورهم ضربات الأمن المركزي ويتحملوا الاعتقالات والتعذيب من أجل العدل والحرية وخروج عشرات الآلاف من العمال في الاضطرابات بالإضافة إلى اشتراك الشباب في المدونات على شبكة الانترنت لفضح النظام وجرائمه في تعذيب المواطنين وهتك أعراضهم.

إن أجيال الشباب عموماً والشباب العربي خصوصاً قد هاجروا من المجتمع الواقعي بكل ما يزفر به من قيود على حرية التفكير والتعبير والتنظيم والعمل السياسي بدون قهر وقيود وضعتها النظم السلطوية العربية إلى العالم الافتراضي الذي أوجدته شبكة الانترنت العنكبوتية من فضاء عاماً جديداً Public Sphere غير مسبوق في التاريخ الحضاري الإنساني وذلك لأنه أتاح لأجيال الشباب الغاضب الثائر على النظم الديكتاتورية والسلطوية مجالاً رحباً للتعبير الطليق عن الذات بغير قيود أو حدود. وقد استحدثت أدوات جديدة للاتصال تمثلت أساساً في المدونات والفيس بوك والتويتر غير أن ابتكار فيس بوك غطى إلى حد كبير على تأثير المدونات لأنها تحولت من شبكة اجتماعية إلى شبكة سياسية يتم من خلالها التخطيط لثورة ٢٥ يناير المصرية على فيس بوك بين شباب ناهض لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية ولكنهم أجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسي المصري السلطوي وممارساته

المنحرفة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وهذه الطبيعة خططت ليكون يوم ٢٥ يناير هو يوم الغضب وهو يوم عيد الشرطة الذي يتم الاحتفال به كل عام تمجيداً لمعركة الشرطة مع قوات الاحتلال الانجليزي في الإسماعيلية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانيا - الجوع: نافذة إلى المفهوم

رغم الاختلاف المحتدم بين جموع الباحثين والمهتمين بتعريف الفقر والذى انعكس بشكل فج فى السياسات التى تتبع لمواجهته، نظرا لاختلافهم الأكبر على مسبباته .. الا ان اختلافهم حول مفهوم الجوع لم يكد يذكر .. فأسبابه غالبا ما تكون محض اتفاق بينهم، وينحصر الاختلاف الحقيقى بينهم فى طرق مواجة الجوع أو الحد منه

ويعرف الجوع بوجه عام بأنه ظاهرة يعانى فيها سكان منطقه معينة من سؤ تغذية نتيجة أسباب عدة من أهمها الحروب , والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين. لذا فهى تنتشر بشكل اساسى فى الدول النامية او دول العالم الثالث ويترتب على ذلك نقص فادح فى الاكل لمدة طويلة مما يتسبب فى موت الألاف او ربما الملايين من الناس جوعا ورغم أن مفهوم الجوع ارتبط بالنواحى الاقتصادية المتصلة بالبقاء البيولوجى للانسان أو غير من الكائنات. بيد أن هناك اصطلحات جديدة لمفهوم الجوع .. فتحدث رجال السياسة عن الجوع السياسي وربطوه بالحرمان المتعمد لفئات سكانية من ممارسة السياسة وربطوه خبراء التنمية البشرية عن الجوع الاجتماعى فى

اطار الحديث عن الاقصاء الاجتماعى وعلاقة الانسان بالآخر.. بينما تحدث خبراء المياه عن أزمة الجوع المائى وذلك عندما تكون كمية المياة العذبة المتاحة لمجتمع معين غير كافية لإشباع احتياجات أبنائه من مياه الشرب.. ومن ثم فأن تحديد مفهوم الجوع يخض لمحددات أو توازنات معينة تتصل بكل تخصص.. إلا أنه يظل مفهوم الجوع مرتبط الى حد كبير بالنقص الحاد فى العناصر الغذائية المطلوبة لاستمرارية الحياة , ويصاب الانسان او الحيوان بالمجاعة عندما لا يتناول الطعام لفترة طويلة من الزمن .

وتختلف تأثيرات الجوع باختلاف الفئات العمرية والنوع الاجتماعى للفئات المعرضة لخطر المجاعة.. ورغم قدرة الاجسام على مقاومة أعراض الجوع من خلال ما يعرف بيولوجيا بالـ "الهيموستازية " فإن الجسم يبدأ بالاستسلام بعد ابقاء المعدة خاوية لزمن طويل, ورغم شدة تأثيرات الجوع على قدرات الانسان, غير أنه بوسع الناس أن يتعافوا من درجات المجاعة الحادة فيستعيدوا امكانتهم الطبيعية ووظائفهم.. بينما يمكن للاطفال أن يصابوا باعاقات ذهنية دائمة او بخلل فى النمو .وتتسبب المجاعة التامة عند البالغين بالموت بعد ٨ الى ١٢ اسبوع؛ حيث يخسر الاشخاص المصابون بالمجاعة الدهون الاساسية وكتل العضلات. وذلك لأن الجسم يقوم بتحويل تلك الأنسجة إلى طاقة. وفى الغالب تحدث المجاعة ايضا نتيجة نقص الفيتامينات التى تتسبب فى فقر الدم, وعادة ما يكون الأشخاص المصابون سريعى الغضب ومجهدين وكسولين. وربما تمتد تأثيرات

المجاعة لتتسبب فى ظهور كثير من الأعراض على الانسان مثل التعب وانتفاخ المعدة وفقدان الوزن والضعف وعدم القدرة على الوقوف.

ثالثاً- ثورات الجياع:

لثورات الجياع فى مصر دائما أسباب عديدة, تلخصت جميعها فى الأزمات الاقتصادية التى تمر بها البلاد والتى عادة ما كانت ترتبط بمجموعة من العوامل أهمها:

١. **النيل:** فهو الذي منح الله به الحياة لأرض مصر وأهل مصر قال الله تعالي (وجعلنا من الماء كل شئ حي) وبهذا المعيار القرآني تتوقف الحياة علي الأرض بغير الماء. وناهيك عن طبيعة الري وطبيعة الأرض فمصر منذ بدء معرفتها بالاجتماع البشري, كانت تعتمد علي النيل علي الرغم من أن الري كان ري حيضى وليس ريا دائما.. لذا فقد اتجه الوعي المصري نحو حفر الترع والخلجان وإقامة السدود للانتفاع بمياه النيل قدر المستطاع.

٢- **الجسور والخلجان:** درج بين العاملين بالفلاحة مفهوم " الخلجان" بمعنى " أمهات الترع" أو هى الفروع الرئيسية للري. تلك التى تغذي الترع. وتم حفر كثيرا منها منها قد حفر قبل الفتح الإسلامي بسنوات طويلة. اذ وردت فى أدبيات الرى والزراعة اسماء عديدة لخلجان وترع تم حفرها منذة نشأة الحضارة المصرية كخليج "سخا" و"دمياط" و"منف" و"المنهي" و" اكسردس" و" الإسكندرية". وكان للسدود دورا مهما فى نشأة الحضارة المصرية القديمة بل والحديثة ايضا. نظرا لما تقوم به من دور فى حجب مياه النيل قبل الفيضان مما

يجعل الري يتم بشكل مرحلي، فضلا عن اهميتها في الحفاظ علي المياه من التسرب والضياع اثناء الفيضان.

وكثيرا ما يربط المعنيون بدراسة التاريخ المصري بين فترات المجاعات وبين عدم وفاء النيل وعدم العناية بالجسور والخلجان والترع. إذ هي منظومة متكاملة تحتاج إلي عناية فائقة. ففي العصر الفاطمي وتحديدا ابان ولا ية "المستنصر بالله الفاطمي" أنشأ المصريون جسرا من الطين" كان يصرف علي تجديده من خزانة السلطان.. وانقسمت الجسور في ذلك العصر البائس إلي " جسورعامة" ترعى صيانتها الدولة وأطلق عليها "الجسور السلطانية". كما كان هنك ما يعرف "بالجسور المحلية"، وكانت مسئولية العناية بها تقع على عاتق الفلاحين، أؤلئك الذين اهتموا بمقياس النيل لتقدير الشدة والرخاء والخراج.فأقاموا المقاييس علي طول مجري النيل في صعيده ودلتاه .

هذا وقد وجد العرب إبان الفتح الإسلامي عدة مقاييس كمقياس "منف" و"حصن بابليون"الأمر الذى دفعهم إلى اضافة مقاييس أخرى جديدة، كمقياس حلوان والمقياس الهاشمي ..الخ. وكان مقياس وفاء النيل عندهم هو "ستة عشر ذراعا". وتجدر الاشارة إلى أن نقصان النيل كان يؤثر تأثيراً كبيرا علي التجارة الداخلية المعتمدة علي النيل في نقل البضائع وسير السفن. ففي عام ٣٩٨هـ نقص ماء النيل نقصانا فاحشاً. إذ أصبح النيل حسب ما وصفه " يحي بن سعيد الأنطاكي" مخائضاً تخوضه الدواب. وذلك يعني عدم سير الراكب فيه وانقطاع صنوف التجارة الداخلية المعتمدة علي نقل السفن والمراكب.

وليس نقصان النيل وحده كما سبق أن ذكرنا هو المسئول الوحيد والمتهم الأوحد في حدوث الظمأ والقحط .. بل وفيضانه أيضا كان سببا قويا في تفويت موسم الزراعة على الفلاح المصري.. فإذا زاد المقياس عن ثمانية عشر ذراعا استبحر من الأرض أكثر من ربعها، وعند انصرافه يحصل الوباء.

٣- **طاعون الماشية:** يعتمد الفلاح المصري القديم قبل تطور الماكينة الزراعية "وآلية العمل الزراعي" - إن جاز هذا التعبير- علي الماشية في العمل الزراعي من حرث وري وجر وغيرها. ولذلك سن القوانين التي تمنع ذبح الأبقار الخالية من العيوب والصالحة للحرث.

٤- **الآفات الزراعية وإهلاك المحاصيل:** من العوامل التي كانت سببا رئيسا فى حدوث المجاعات فى التاريخ المصرى القديم، كانت الآفات الزراعية كالجراد الذي قضي علي المحاصيل، مثلما حدث في عام ٣٢٧ ه وسد شعاع الشمس وأتي علي كل أخضر وقضى عليه، وعلى اثره خُربت البساتين وأتلفت المزروعات .

٥- **الأوبئة والأمراض والطاعون :** تسببت الأمراض ولا سيما " الطاعون " بشكل كبير فى تعطيل القوي الإنتاجية في كل مجالات الحياة. حيث كان الناس يهجرون المنطقة التي يظهر فيها المرض، ويتكدسون في سواها دون إنتاج. وعمل هذا التنقل بشكل اساسى علي تفشى الأمراض وزيادة البلوي وإهدار الإنتاجية بشكل كبير..

٦- **عوامل بشرية:** كثيرا ما تكون الأزمات صناعة بشرية.. فحسب ما ورد على لسان " القاضى" أن فرط الاستشعار بقدوم

المجاعة يؤدي إلي الاحتكار وغلاء الأسعار. أي أن القلق الملازم للمصريين من عدم وفاء النيل يجعلهم يلجئون إلي تخزين الغلال بدافع الخوف والاحتمال والشك. وكذلك هذا الخوف يدفع التجار للاحتكار لتحقيق هامش ربح أكثر. وفطن المسلمون إلى ذلك الأمر جيدا. فانتبهوا الى احاديث النبى صلى الله عليه وسلم حين قال مجرما الاحتكار " من احتكر فهو آثم" ويأثم المحتكر لأنه أضر بقوة المسلمين.. ورغم حقارة المحتكر وجرمة الفعل أخلاقيا ودينيا فما زال سير بعض الناس فى الاحتكار معلوم.

ورغم أن الثورات التي أشعلها الجياع كان لها عوامل طبيعية وعوامل بشرية.. بيد أن عدم وفاء النيل كان من أشد وأنكي العوامل الطبيعية فى احداث المجاعات على الاطلاق . ورغم منطقية العرض والأهمية النسبية لعدم وفاء النيل فى حدوث المجاعات. إلا أن هناك من يرى أن الثورات التى يثيرها البشر الطامعين فى السلطة والحريصين على الوصول إليها بأي وسيلة هى أشد ضررا وأعظم خطرا وأطول زمنا.. لأن النكبات والأزمات الناجمة عن زلازل أو فيضانات أو انخفاض مياه النيل مثلا كلها تؤدى إلى تعاون الناس واتحادهم لمواجهة هذه الأزمات؛ مما يزيد المجتمع قوة وترابطا ويستطيع الصمود والتغلب على تلك الظروف الطارئة. أما الثورات التى يؤججها الصراع السياسى فإنها تضعف وتهدر من قوة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وتستمر زمنا أطول لأن هناك من له مصلحة فى استمرارها.. فأكبر بلاء وأعظم ضرر قد أصيبت

به الأمة العربية والإسلامية كان بسبب الصراع السياسي على الحكم وليس بسبب زلازل ولا براكين ولا نقص النيل ولا فيضانه .

وإذا كان هناك من يرى أن كثيرا مما أصاب الأمة من التفرق والصراع والضعف والهزيمة كان بسبب عبيد السلطة. فإن الواقع يشير إلى أن صبر الشعوب على الفقر والجوع أكبر بكثير عن صبرها على المساس بالكرامة أو تعرضها للظلم والهوان؛ وذلك لأن السلطة السياسية قد تجد مبررا للفقر وسوء الحالة الاقتصادية للبلاد متعللة بكثرة السكان أوقلة الموارد و تأخر البحث العلمي وعدم قدرته على حل مشاكل المجتمع . لكن هذه السلطة السياسية لن تجد أبدا مبررا للظلم والتهميش .

رابعاً- الفتن والثورات:

و بها يدمر المخزون الاستراتيجي للدولة ويذهب المدخر .. لتقريب ذلك المفهوم وعلاقته بالثورة نستشهد بثورة "محمد بن علي الخليجي" علي الدولة العباسية في مصر حيث ذكر " ابن تغري بردي" أن الخليجي رغم نبل مقصده من ثورته؛ بيد أنه تسبب في افساد أحوال الديار المصرية وتركها خرابا خاوية سرابا. لما تسببت فيه هذه الثورة من الفتن والفوضى. وكثورة " أبي ركوة" الوليد بن هاشم أمين خزنة الفيوم علي خلافة ("الحاكم بأمر الله" فتسببت ثورته في اضطراب الأسعار وكذلك فتنة المغاربة والسودان في أيام ("المستنصر" وكان لها بالغ الأثر في حدوث الشدة المستنصرية .

وكذلك هجرات التكدس ونقل الأونية كالهجرة الداخلية والخارجية هى من العوامل البشرية المسببة للأزمات مثل ارتفاع الأسعار عام ٣٠٧هـ بسبب الهجرة إلي الفسطاط وبعض المدن الكبرى وكذلك ٤٩٣هـ بسبب تكدس الناس في القاهرة هربا من الفرنجة . وكذلك التغيرات السياسية كسقوط دولة أو وفاة أمير أو تنحي رئيس يزيد تخزين الغلال ويؤثر فى العرض والطلب نتيجة الخوف من المستقبل فترتفع الأسعار. وعلى اية حال لم تكن النوايا الحسن وطيب المقصد عامل اساسيا لنجاح الثورة .. فليست النوايا السيئة وحدها من تسبب فى افشال الثورات وتفشى الفوضى.. فهناك ثورات عديدة فشلت رغم طيب مقصده القائمين عليها.. ويمكن وذع ذلك فى الحسبان عند تحليلنا لما حدث فى ثورة ٢٥ يناير التى قام بها فرقة من شباب الطبقة المتوسطة ضد نظام مبارك.. وما إن وقع مبارك راس النظام الا وتفشت الفوضى وتحولت الميادين الى ساحات للتخوين والعمالة وانقسم الشعب الا اطياف عديده متقاتلة. مما تسبب فى حدوث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م والتى اعطت الفرصة كاملة لاستعادة النظام المنهار بمسكات جديدة ولكنها تحمل نفس العقيدة . كما تذكرنى الحرائق الكثيفة التى شهدتها مجلس ابان حكم المجلس العسكرى فى مرحلة ما بعد ثورة يناير بتلك الحرائق الكبيرة التي حدثت سنه ٣٤٣هـ في أيام "كافور الإخشيدي") وكانت وكانت سببا كافيا لتزمر الجياع في فترة حكمهة كانت. وأثبتت الأحداث فيما بعد أنها كانت أزمة أفتعلها التجار المحتكرين ليحصدوا أرباحا طائلة.

ولقد صاحب سقوط الدولة الإخشيدية أزمة اقتصادية لم تنتهي إلا بعد عامين

وعندما تشتد المجاعة تضعف بالضرورة الحالة الأمنية فى المجتمع؛ وذلك لما تسببه المجاعة من انتشار للسلب والنهب . ورحم الله (عمر) رضي الله عنه عندما رأى وهو المشهود له بالعلم والفقه أن يوقف تطبيق حد السرقة في عام الرماد لعدم اكتمال شروط تطبيقه فى هذا العام. لذلك ليس عجيبا أن تنشب ثورة العبيد سنة ٤١٤هـ و ٤١٥هـ حين هجم العبيد علي سماط عيد الأضحى (النحر) عندما لم يحضره "الطاهر لإعزاز دين الله " وقالوا (الجوع الجوع نحن أحق بأكل سماط مولانا) ونجا رجال الدولة بأنفسهم ولم تنجح محاولات التصدي لهم. وفي ٢٣ من ذي الحجة سنة ٤١٥هـ تجمع العبيد واللصوص إلي جبل المقطم وعزموا علي نهب المدينة وتحرك " بدر الدولة نافذ " وعسكره وصدر أمر للأهالي بقتل العبيد إن تعرضوا لهم. وكان العبيد قد أكلوا الكلاب من الجوع. وتوجه " معضاد ونسيم" إلي العبيد ووعدوهم بإحضار الأموال إليهم في اليوم التالي وعاد العبيد إلي ديارهم ولكنهم نهبوا حاراتهم ودار " ست ياقوت " التي بساحل الشعير ودار الكتابة واستولوا على القمح والشعير ونهبوا كل شئ. وتكاثف الناس مع " بدر الدولة نافذ" و" المعضاد" وأوقفوا أعمالهم ولم تستقم الأمور وتستتب وظل الحال كذلك طوال فترة الشدة المستنصرية .

خامساً- الثورة والجوع والانفلات الأمنى:

يقصد بالانفلات الأمني: مجموع أعمال العنف التي تقع داخل المجتمع، وينجم عنها أضرار بحقوق المواطنين، وعلى وجه الخصوص حقهم في الحياة والسلامة الجسدية وحماية ممتلكاتهم، يرتكبها أشخاص ينتمون إلى الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، أو يحسبون عليها، أو من قبل مجموعات مسلحة محلية. كذلك الأحداث التي يقوم بها مواطنون، وتندرج عادة ضمن مستوى الجرائم العادية. كما يعرف الانفلات الأمنى أيضا بأنه: أحد الظواهر(الضد ـ أمنية) التى تسود المجتمع أو الدولة متى انفرط عقدها أو فقدت قوتها وهيبتها وسلطانها وقدرتها على السيطرة والتحكم. ويحدث الانفلات الأمنى نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة أهمها:

- تدهور العلاقات بين السلطة الحاكمة وأفراد المجتمع وخاصة إذا كان النظام دكتاتورياً ولا يبالى تطلعات الجماهير الشعبية.

- ارتفاع نسبة الأمية والجهل وانعدام الوعي الأمنى لدى أفراد المجتمع وجهلهم بالآثار المدمرة التى يحدثها الفراغ أو الانفلات الأمنى.

- التخلف المادي والحضاري.

- شعور الأقليات العرقية والطوائف الدينية بالظلم والاضطهاد

– رغبة الأقليات والطوائف فى الانفصال وتفشى هذه الثقافة بين إفرادها.

- عدم اتباع سياسة متوازنة فى العلاقات السياسية و

الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بين مكونات الدولة من الجماعات والأقليات الدينية والعرقية.

- ضبابية السياسة التي تتبعها السلطة الحاكمة وعدم وضوح الصورة لدى أفراد المجتمع.

- استثناء فرد أو مجموعة أو أقلية أو طائفة أو قبيلة أو حزب بحكم مستبد لا يخدم مصالح الجماهير.

- ضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على السيطرة.

وإذا كانت هذه العوامل تعبر عن إسهامات المجتمعات المحلية فى إحداث حالات الفوضى والانفلات الأمنى والقيمى بمجتمعاتها.. فثمة عوامل عامة وخارجية تسهم فى تشكيل حالات الانفلات فى المجتمعات المستهدفة.. ومن هذه العوامل:

١. الغزو أو الاجتياح المسلح " العسكرى ".

٢. احتدام شدة الصراع على السلطة بين الجماعات وبين الأحزاب والميلشيات وغيرها.

٣. الصراع المسلح بين الطوائف العرقية أو الدينية أو الأقليات.. إلخ.

٤. ظهور الحركات الانفصالية المسلحة " حركات التمرد ".

٥. ضعف الأجهزة والهياكل الأمنية فى الدولة وغياب التنسيق بينها.

٦. ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة وظهور العصابات المسلحة والجماعات المعادية.

٧. انفراط العقد الاجتماعي, وهنا تبرز فكرة القائد في فلسفات القيادات الشعبية الاجتماعية وأهميتها الأمنية.

٨. ظهور الجماعات السرية كالجماعات الدينية المتطرفة.

٩. فقدان القوة الجامعة والشعور الوطني.

١٠. الضعف والتجزئة والتفكك وعدم القدرة على التوحد وبناء القوة.

١١. تفشي واستفحال بعض الظواهر غير المشروعة- التسلح غير المشروع للأقليات والجماعات والطوائف في المجتمع.

١٢. الكوارث الطبيعية الجسيمة قد تؤدي إلى حدوث الانفلات الأمني متى كان المجتمع أو الدولة غير قادرة على السيطرة وعلاج تلك الكوارث الجسيمة.

١٣. تفشي الأوبئة والأمراض بشكل واسع وحاد وفي ظل عدم وجود العلاجات وعدم القدرة على السيطرة على الوباء قد يؤدي ذلك أيضاً إلى حدوث الانفلات الأمني أي حدوث الظاهرة الضد أمنية.

١٤. المجاعات البشرية الكبرى قد تؤدي أيضاً إلى حدوث الانفلات الأمني.

تتعدد العوامل المرتبطة بالانفلات الأمني والتي ربما تدفع دفعاً إلى ارتكاب الجرائم سواء في حق الأفراد أو الجماعات.ويمكننا رصد هذه العوامل فيما يلي:

التعصب: هو اتجاه سلبي يتبناه أعضاء جماعة معينة مستمد

من معاييرها القائمة، ويوجه نحو جماعة أخرى. وتعتبر الاتجاهات التعصبية بمثابة ميل انفعالي ربما يؤدى بصاحبه إلى أن يفكر ويدرك ويسلك طرقا وأساليباً تتفق مع حكم بالتفضيل، وفى الغالب بعدم التفضيل بشخص أخر أو جماعة خارجية، أو موضوع يتصل بجماعة أخرى، ويحدث هذا الحكم مسبقاً؛ لوجود دليل منطقي مناسب، أو دون أي دليل وهو غير قابل للتغير بسهولة بعد توافر الدلائل العارضة التى تشير إلى عدم صحته؛ لأنه ينطوى على نسق من القوالب النمطية، وإذا وصل التعصب إلى درجة معينة من الحدة يصبح عاملاً من عوامل الفوضى والانفلات وتقويض وحدة المجتمع ويهدد كيانه، كما تحدث الاتجاهات التعصبية نتيجة للانحراف عن كل من العقلانية Rationagity والعدالة Justice والمشاعر الإنسانية الرقيقة Human Heartedness، وهذه المعايير الثلاثة تتضمن نسق قيم الأفراد ويسهل الاحتكام إليها عند التعبير عن مختلف الجوانب السياسية والدينية والتربوية.

التطرف: ويشير التطرف إلى ارتفاع مستوى التوتر لدى الفرد أو الجماعة نتيجة للشعور بعدم الطمأنينة؛ ما يؤدى إلى التوتر وعدم تحمل الغموض الذى يؤدى فى النهاية إلى تطرف الاستجابة. (عبدالله،١٩٨٧) ويعنى التطرف بمعناه العام" مجاوزة حد الاعتدال بالغلو والتشدد فى أى شيئ أوفكرة أو رأى أو معتقد". (العشماوى، ١٩٨٧م) وقد يكون التطرف نسيج فكر معين أو خليط معتقد معين أو اتجاه جماعة خاصة. فإذا يعتنق الفكر مغالياً وصاحب المعتقد

متشدداً و عضو الجماعة متطرفاً. ولا يمكن أن يتخلى أحدهم عن مغالاته أو تشدده أو تطرفه إلا إذا نوقش بحرية، وتم مجادلة المعتقد بالتى هى أحسن. وقد يكون التطرف عملاً فردياً عفوياً. أو تطرفه عصبة عشوائية.. وربما يكون رد فعل بعض من الناس على بعض الأوضاع والظروف.

ويعتبر التطرف محاولة للهروب من الواقع غير المقنع للإنسان الذى يفقد التكيف مع المجتمع، وقد يكون العامل وراء ذلك هو اضطراب الشخصية. وقد يرجع ذلك إلى خلل فى تقبل المجتمع للفرد أو عدم إشباع احتياجاته، وإذا اعتبرنا التطرف نتاجاً فكرياً فأنه من المنطق أن يكون له أبعاداً سلبية وإيجابية، ويعد البعد السلبي للتطرف ظاهرة مرضية اجتماعية، وتعمل على تدمير المجتمعات، لما ينجم عنه من أثار تخريبية. أخطرها التطرف الدينى تجاه النظم السياسية، وتحقق ظاهرة التطرف وجودها وتأثيرها إذا كانت القضية التى يناضل من أجلها المتطرف تعيش فى وجدان الأمة. وهى ظاهرة تشير إلى عدم الاستقرار الفردى أو الجماعى، وهى مقياس لمدى توتر الشخصية فى البيئة الاجتماعية، وتشير كذلك إلى وجود ثمة خلل قائم فى منظومة القيم التربوية فى المجتمع.

الجمود: ويشير إلى المقاومة الكلية للإنسان لتغيير معتقداته، كما يشير إلى مجموعة المظاهر السلوكية والمعرفية المتعلقة بالأفكار والمعتقدات المنتظمة فى نسق ذهنى مغلق نسبياً. ومن أهم خصائصه أنه طريقة منغلقة على التفكير ترتبط بأي أيديولوجية

بصرف النظر عن مضمونها، ونظرة تسلطية فى الحياة، وعدم تحمل الأشخاص الذين يختلفون أو يعارضون المعتقدات الخاصة بأصحابها وتسامح الأشخاص الذين يعتقدون معتقدات متشابهة.

ويتسم الشخص الجامد بأنه متمسك وملتزم ومعتنق أو يدافع عن بعض الأنساق العامة أو الفرعية من المعتقدات فى الدين أو السياسة العامة أو العلم، أى أن مرجع سلوكه هو النسق الكلى للأفكار أكثر منه فكرة واحدة، ويقال عنه أنه شخص جامد الذهن أو منغلق ذهنياً.

التصلب: ونعنى بالتصلب العجز النسبى عن تغيير الشخص لسلوكه أو اتجاهه، وعندما تتطلب الظروف الموضوعية ذلك، والتمسك بطرائق غير ملائمة للسلوك والشعور ويمثل مقاومة اللجوء إلى أنواع جديدة من الاستجابات التكيفية، ويشير التصلب إلى مقاومة التغير لمعتقد فردى أو مجموعة من المعتقدات أو العادات أو إلى وجود بعض الميول القهرية أو الوسواسية النوعية داخل الفرد.

إجرام السلطات العمومية: وهو أكثر هذه الفئات تعقيداً وتنوعاً فهناك الارتباط الوثيق بين هذه السلطات وقوى الجريمة الاقتصادية، وللجماعات الإرهابية دائماً تحالفاتها المعروفة أو الخفية مع الأنظمة السياسية وأجهزة الاستخبارات، بل إن أنشطتها تخدم في حالات كثيرة الأجندة السياسية للأنظمة التي تدعي مواجهتها، فثمة أحياء المتواتر لأشكال قديمة من الفساد الناتج عن سوء استغلال السلطة و تحالفاتها مع المجرمين. وقبل هذا وذاك تأتي الجرائم الأكثر

لصوقاً بطبيعة السلطات العمومية، كالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الأجهزة السرية وقوى الأمن والجيش، ومنها أيضاً الحروب وجرائمها، وأخيراً تسخير أجهزة الدولة لخدمة الأغراض الإجرامية لجماعات ضغط ومراكز نفوذ خفية، في تحريف صريح للوظائف الأصلية للدولة وانحراف واضح عن قوانينها. والذي يدعو لمزيد من القلق أن هذه الأشكال الجديدة من الجريمة تتميز بكونها ذات طبيعة منظمة وأنها تمارس -أو تلقى الدعم والحماية- من طرف سلطات قوية وخفية تحتل مواقع النفوذ والتحكم.

ويعني ذلك حدوث تحول في الخلفية الاجتماعية للظاهرة الإجرامية، على الأقل في مستوياتها "العليا"، حيث لم تعد "الطبقات الخطيرة" هي تلك الأكثر فقراً وهامشية، وإنما "النخب" المتحكمة سياسياً واقتصادياً، وغدت الأولى خاضعة للثانية التي ترعى كل نزوع إجرامي وتستغله لحسابها، كما أن الصيغ الجديدة للجريمة أضحت تمثل عدواناً جدياً على مصالح أساسية فردية وجماعية لأن الأمر تحول من انحراف أفراد معزولين وعاجزين إلى إجرام واسع النفوذ يتمتع بمستوى غير مسبوق من الحصانة ضد العقوبة وقدرة فائقة على الابتزاز تتناسب مع تزايد قوة المنظمات الإجرامية وتوثق صلاتها بالسلطات العمومية.

وتمثل أزمة القانون الجنائي مظهراً ونتيجة لحلول ظرفية قاصرة عن مواجهة الأسباب البنيوية للجريمة ومقتصرة على تغذية -حتى لا نقول صناعة- المزاج القمعي والمخاوف السائدة في المجتمعات

المعاصرة. وتتجلى أخطاء هذه السياسات ومخاطرها بوضوح في ما يتعلق بالمسألة الأمنية. التي يمكن رصد الانحرافات المتصلة بها على مستويين:

الأول منهما عناية السلطات العمومية عادة بترسيخ فكرة أن الجريمة التي تمثل خطراً على أمن المجتمع وسكينته هي الجريمة الصغيرة الشائعة والمبتذلة.

وفحوى هذا الخطاب. المتناغم بوضوح مع مصالح الإجرام, أن الطبقات المهمشة كالفقراء والأقليات العرقية والمهاجرين هي مصدر الخطر وأن الاختلاف الاجتماعي والانحراف مترابطان بالضرورة. في محاولة لصرف انتباه الرأي العام عن جرائم السلطة والجريمة المنظمة وتصويب اهتمامه نحو الجريمة الهامشية دون غيرها.

أما الثاني منهما فهو أن هناك رسالة سياسية أخرى لا تقل خطورة. وتتعلق بتحريف مفهوم الأمن واختزال مدلوله عبر تجاهل المحتوى الواسع لمفهوم الأمن الاجتماعي، وحصر دلالته في فكرة الأمن علي النفس مختزلة. بدورها. في مهام حفظ النظام العام. تحاول هذه السياسات الربط بين الأمن وبين التدخل الجنائي كما لو كان يمثل حلاً سحرياً للمشكلة و الواقعُ أن مواجهتها لا تحتاج إجراءات جنائية بقدر ما تتطلب سياسات اجتماعية لأن حلها يمر عبر خطط للدمج لا من خلال استراتيجيات للإقصاء.

الفصل الأول

ثورة الفرعون الجائع

قراءة اجتماعية في برديات الحكيم "أيبوور"

النيل كان وسوف يظل مصدر سعادة المصريين ومصدر شقائهم أيضا. فمتى فاض النيل عمت السعادة والرخاء على البلاد، ومتى هبط تحل المجاعة. وإنه كان بالفعل رمانة الميزان بين تقدم عصر من العصور وأُفُول آخر.

تمهيد:

شهد المجتمع المصري عبر حقبه المختلفة أحداثاً عديدة, كان بطلها فى كل مرحلة هو النظام الحاكم . الذى ساهم بشكلٍ كبيرٍ فى صنع حضارة تُعد من أعظم حضارات الدنيا. امتدت لسبعة آلاف عامٍ, ولا يزال المصريون يعيشون على ثمارها إلى يومنا هذا. وبرغم ما حققته نُظم الحكم هذه من الجازات جعلت من مصر على مرالتاريخ بوابة العالم بل أماً للدنيا كلها . إلا أن هذا لم يكن هو الحال دائماً. فالعصر الفرعوني - مثلاً- كان من أول العصور التي شهدت قيام أول ثورة للجياع, ليس فى التاريخ المصري فحسب, بل ربما فى تاريخ البشرية كلها. وجاء وصف هذه الثورة بشكلٍ واضح في برديات أيبور ذلك الحكيم الفرعونى العظيم والتى ضمت توصيفاً كاملاً.

ونصائح خالدة للملك "بيبي الثاني". الذى حكم البلاد لأكثر من ستةٍ وتسعين عاماً؛ انتهت بثورة عظيمة. تمكن بها الشعب المصرى من خلع حاكمه المستبد المُخيّب. وبرغم نجاح تلك الثورة فى خلع الملك والقضاء على فكرة الحاكم " الإله". إلا أن التضحيات كانت جسيمة. فيذكر المؤرخون أن الدولة المصرية ظلت فى حالة أشبه بالفوضى لأكثر من مائةٍ وثمانين سنةٍ إلى أن استقرت بعد ذلك . كما لم ينس التاريخ أن يُذكرنا بالاضراب الذى نظمه العاملون في عهد رمسيس الثالث الذى صار على نهج سلفه. رمسيس الثانى. حين ارتفعت الأسعار دون أن يتبع ذلك زيادة فى رواتب العمال فنظموا أول اضرابٍ فى تاريخ مصر وربما فى التاريخ أيضاً. ومابين تلك الثورة وهذا الاضراب تدور أحداث هذا الفصل ؛ والذي سنعرف من خلاله ظروف تلك الأحداث وتداعياتها. لنُجيب على السؤال المهم : متى ولماذا ثار الفراعنة على الإله الحاكم ؟

أولاً : أنشودة الفرعون الجائع :

نـامي جيـاعُ الشعبِ نـامي

حَرسَتكِ آلهةُ الطعامِ

نامي فإن لم تشبعي

من يقظةٍ، فمن المنامِ

نامي على زِيفِ الوعُودِ

يُذاق في عَسلِ الكلامِ
نـامي تَزُرْكِ عـرائسُ الأحـلامِ
في جُنْـحِ الظلامِ
تتنوري قرصَ الرغيفِ
كدوّرةِ البدرِ التمـامِ
وتَرِي زرائيلَ الفساحِ
مبلطـاتُ بالرخـامِ
نـامي جياعُ الشعـبِ نـامي

* * *

بهذه الأبيات الشعرية البسيطة لخّصَ الحكيم المصري القديم أيبوور في برديته الشهيرة، والمعروفة بـ " بردية " أو مخطوطة أيبور، أحداث الثورة الأولى للجياع فى تاريخ مصر، والتى عبر عنها " الجوهرى" فى العصر الحديث، وقد كان " أيبوور"، الحكيم المصري القديم، هو أول من كتب عن الثورات فى التاريخ، ففي مطلع القرن الثامن عشر الميلادي تم اكتشاف بردية قديمة في منطقة منفيس قرب أهرامات سقارة، والحقيقة أنه لا يُعرف بدقة تاريخ العثور عليها، وكان المتحف الوطني في ليدن بهولندا قد اشتري هذه البردية في عام ١٨٢٨ م، وهي عبارة عن مخطوطة فرعونية مكتوبة في سبع عشرة صفحة باللغة الهيموغلوفية القديمة تعود إلى عصر الفراعنة، بعض

العلماء قدر أنها ربما تعود إلى المملكة الوسطى ولكن ليس هناك دليلٌ مؤكد يُحدد متى كُتِبت. أوإلى أي أسرة فرعونية تعود. وقد أُطِلق عليها فيما بعد بردية أيبوور وقد تُرجِمت من اللغة الهيموغلوفية الفرعونية القديمة في عام ١٩٠٨م.

وقبل أن نتحدث عن ماجاء في نصوص تلك البردية. فإنه يحسُن أن نشير إلى أن العصر الفرعوني ينقسم الي عددٍ من الأسْرات. تبدأ بعصر الدوله الفرعونيه الأولي في عهد الملك مينا. المعروف والملقب بـ " مُوَحِد القطرين ". والتي تم خلاله توحيد الشمال مع الجنوب . وعادة ما تبدأ كل أسره حكمها بحكام أشداء. أقوياء. ثم سرعان ما يسري الضعف في أوصال البلاد فتقوم أسره ثانية بتولي مقاليد الحكم . وهكذا استمرت الأمور حتي نهاية عصر الأسرات.

اعتباراً من نهاية عصر الأسرة السادسة. والتي حكمها الفرعون. الملك " بيبي الثاني " زهاء ستةٍ وتسعين عاماً. تبدلت خلالها أحوال البلاد وصارت في حالةٍ من الفوضي الشاملة سارت بها على طريق الضعف. فوصل حال الشعب المصري الي الحضيض في أواخر عصر الأسرة السادسة.وأصبح الانفجار قادماً لا محاله. وهو ما سجله الحكيم أيبوور بدقة في برديته المحفوظة في متحف لاهاي بهولندا. وكذا برديه " نفرتي ". المحفوظة في متحف روسيا.

يقول الحكيم أيبوور:

* لقد انقلبت البلاد الي عصابات. ولم يعُد الناس يذهبون

للحقول، و امتنع الشعب عن دفع الضرائب، وتوقفت التجارة مع البلاد المُحَيطة.

* هجم الناس علي مخازن الحكومة فنهبوها وعلي مكاتب الدولة فأحرقوها، واعتدوا علي مقابر الموتي، حتى الأهرامات ومدافن الموتى لم تسلم أيضاً من السرقه والنهب.

* صب الناس انتقامهم علي الأغنياء، فنهبوا القصور و أحرقوها، وصار أصحاب القصور لا يجدون الطعام

ويتسولون قوت يومهم .. أصبح الشعب سعيداً. ثم يسخر أيبور مما كان يحدث فيستطرد قائلاً :

* إن الاصلع الذي لم يكُن يستخدم الزيت أصبح يمتلك الأواني المليئة بخير أنواع العطور، والفتاة التي كانت تذهب للنهر لرؤيه وجهها، أصبحت هي الأخرى تملك مرآة في المنزل .

هذا وقد تفاقم الأمر ولم يقف عند هذا الحد فاستطرد يقول :

* صب الشعب غضبه علي الأغنياء، فكانوا يقذفون بهم الجدران، وترك بعض الناس أطفالهم في الشوارع عسي أن يجدوا من يلتقطهم و يكون قادراً علي إطعامهم .

*وأصبح رجال الأمن فى مقدمه الناهبين للقصور و المعابد، وانهارت الحكومه المركزيه و صارالأغنياء في كربٍ عظيم و الفقراء في فرحٍ شديد.

* وظهرت مقولات وتعبيرات جديده مثل: لا سلطان لمن في السماء علي الأرض، و أن الأرض لمن يحرثها.

حتي لقد اضطر رجال الدين و ماتبقي من الأغنياء إلى هجرة البلاد .

لقد ثار الفلاح الصابر المطيع علي الظلم ولم يفرق بين معبد لإله أو مكتب لحكومة، أو قصر لغني، وبالطبع لم يكُن مُمكِناً أن تستمر هذه الحالة للأبد، فبعد امتلاء الأنهار بالجثث، و جفاف المزارع، عاد الفلاح إلي حقله ليزرع و ينتج ولكن بعد أن انتقم من حكامه الظالمين .

وكما رأينا في هذه البردية، تحدث "الحكيم" أيبوورعن الأسباب السياسية والاجتماعية التي أسقطت الدولة المصرية القديمة وأدت بها إلي حالة من الفوضي وانتشار الرعب في ربوع البلاد، وتغيُّر أخلاق الناس وسلوكياتهم المعهودة، والتّحوّل من فساد المناخ السياسي السابق للثورة، إلي فساد المناخ العام كله، فقد جَدَبت الأرض عن إخراج زرعها و توقف العامل عن صناعته وفقد الناس الشعور بالأمن، وكأن أيبوور كان يقرأ المستقبل في آلة الزمن، و يتنبأ بما سيحدث على نفس الأرض بعد أكثر من أربعة آلاف سنة.والحقيقة أن التاريخ ذاخرٌ بثورات البحث عن العيش الكريم والكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي إنها الثورات التي عرّفها التاريخ ووصفها بـ " ثورات الجياع ". وقد سجل المصريون في مختلف الأزمان صفحات وصفحات من المجد، حين وقوفوا في وجه الطغاة والفاسدين منذ فجر التاريخ في مصر الفرعونية وبخاصة في تلك الفترة التي عُرِفت بـ " الفترة الانتقالية الأولي"، والتي تُعَد من أهم فترات التحول

في تاريخ المصريين، لما أدت إليه من تغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت. ففي عصر الأسرة السادسة، جاء حُكام الأقاليم والكهنة " البطانة "، جاءوا بسلطاتهم الواسعة، ليَحِدوا من نفوذ الملك، ويقيموا نظاماً أشبه بالنُظم الإقطاعية في أوروبا - في عصورها الوسطى - فحادُوا عن الحق كثيراً، وطغوا بظلمهم، فهاج الشعب " الطيب، الصبُور" قام بأول ثورة عرفها التاريخ، مُعلناً رفضه وغضبه، ومُعبراً عن حقه ومطالبه.

والحقيقة أن ثورة طبقة " البروليتاريا " العاملة، ضد الطبقة الأرستقراطية "البرجوازية "، المالكة، قد قضت على كل مظاهر الظلم الاجتماعي في مجتمع تحول فيه الناس إلى سادة وعبيد، فكانت رداً عنيفاً وقوياً على الحاكم الظالم، لم يسلم منه هو أيضاً.

وقد اختلف المؤرخون في تحديد زمان " الثورة الاجتماعية الأولى " هذه، فمنهم من قال أنها كانت في عهد الملك " بيبي الثاني "، آخر ملوك الأسرة السادسة، إلا أن الثابت - والأهم من ذلك - أنها كانت ثورة قضت على كافة مظاهر الظلم التي كانت قد تفشت في المجتمع، وأن الحاكم - نفسه - لم يسلم من موجاتها وآثارها كما أسلفنا، والحقيقة أن بقائه في الحكم لتلك الفترة الطويلة – والتي لم تُتح لمن سبقه، ولا حتى لمن خلفه، وكان قد بلغ خلالها من العمر مبلغا ربما كانت دافعاً إضافياً لثورة الشعب ضده.

ستةٌ وتسعون عاماً قضاها الملك " بيبي الثاني " في الحكم،

كانت كفيلة بإضعاف قبضته على مقاليد الأمور، ومهدت الطريق لمن أحاطوا به من حكام الأقاليم ليستقلوا ويستحوذوا على كل السُلطات في الدولة، فتحولوا إلى "آلهة "، يحكمون عبيداً، فصار العزيز ذليلاً، والوضيع عزيزاً، فعَمّ الخراب، وساد الاضطراب، وحلت بالناسِ الخطوب، وأشقتهم المِحَن، هكذا حكى " الحكيم " أيبوور في برديته، حين دخل على الملك العجوز واصفاً حال البلادِ وبؤس العبادِ، ومتحدثاً عن أسباب الثورة و ما أدت إليه بقوله :

* إن أحوال البلاد قد تبدلت وتغيرت وخرج الجرذان من جحورهم ليتطاولوا علي الأسود التي باتت ضعيفة .

مُرجِعاً السبب الرئيسي في الثورة إلى طول طول بقاء الملك في الحكم، و الذي كان قد تولى العرش صبياً صغيراً وظل يحكم لأكثر من ستةٍ وتسعين عاماً، تاركاً البلاد في أيدي معاونيه وقوادِه فعاثوا في الأرض فساداً، واستغلوا ضعفه طفلاً، إلى أن صار شيخاً طاعناً في السن. وتجرأت البلاد المُحيطة بمصر علي هيبة الدولة بعدما كانت تدين لها بالولاء والطاعة، وصارت بعثات التجارة إلى البلاد تُنهب، ويقتل أفرادها، وآلت البلاد في النهاية إلي ثورة عارمة، حتى الأهرامات ومقابر الملوك الفراعنة بما فيها من كنوز لم تسلم هي الأخرى من النهب والسلبِ، وانتشرت المجاعة وعَزّ رغيف الخبز وتحول اللصوص وقطاع الطرق إلي أثرياء لكنهم صاروا لايجدون مايسرقونه، وعمت المجاعة فتغيرت أخلاق المصريين، وصار الأخ يشُك في أخيه ويحتاط منه، وأغلقت البيوت أبوابها علي أصحابها حتى الشوارع خلت من

المارة، ولم تجد الأرض من يزرعها. فمن استفاد بهذا الوضع؟ بالطبع هم أتباع الإله "ست" إله الشر. فكان هذا هو عصرهم الذهبي لكي يدمروا الشرفاء!. ففي مصر القديمة كان واجب الفرعون " الملك" نحو شعبه أن يحكم بين الناس بالعدل والحق والنظام، أي أن يحكم وفق تقاليد الـ " ماعت ". رمز الحق وإله العدل والنظام. فكان وزير الدولة يتلقي تعليماته مباشرة من الملك الذي كان يحث فيها علي نشر مباديء الحق والعدل والنظام بين الشعب.

ثانياً: من الذى قام بالثورة ؟

من الاسئلة الملحة التى جالت بخاطري - كاختصاصي بالاجتماع والتنمية وليس بالتاريخ -، هو كيف تقوم الثورات؟ وما هي آلياتها؟، ثم ما هي سِمات من يقومون بها؟، وما هي الأدوات والوسائل التي يستخدمها الثوار للحشد والتعبئة وتوحيد الصف الشعبي وتنظيمه ليصبح أداة ضغط فاعلة؟، يضعف أمامها الحاكم بجبروته وألوهيته "الوهمية". وسلطته الجبارة وجيوشه الجرارة. ورغم قلة النصوص التاريخية التى أجابت على هذه الأسئلة. الا أننا وجدنا وصفاً مقتضباً للثورة وآلياتها فى برديات "الحكيم" أيبوور أيضاً، الذى وصف ذلك قائلاً:

* لقد ارتفعت ألسنة اللهب وامتدت نيرانها، وستكون حرباً علي أعداء البلاد. فانطلق الحراس للنهب، وأبي الحمّالون أن يحملوا أحمالهم، وتسلح صيادو الطيور بأسلحتهم، وحدث شئ قذر في

عهد حورس، حيث هوجمت الإدارات العامة ونُهبت قوائمها. كما زِيح الموظفون وسُلِبت دفاترهم، ولم تعد لكبار الموظفين كلمة مسموعة. ثم يقول: كيف امتلأت البلاد بالغابات حتى أن الرجل صار يذهب إلي الحرث حاملاً درعاً بدلاً من فأسه، و صار اللصوص يختبئون بين الأشجار حتى إذا جاء المسافر ليلاً انقضوا عليه وسرقوا ما معه.. فيظل يُضرب بالعصا حتى تخمد أنفاسه ثم يُذبح ظلماً، إن الرجل ليُذبح بجوار أخيه فيتركه ويهرب .

و يتحدث "الحكيم" أيبوور أيضاً إلي الملك مُشيراً إلى الغوغائية والفوضى في طيات كلامه إلى إهدار مقدرات البلاد واصفاً تدهور الحال فيقول : كيف شارك في الثورة حتى أصحاب أهدأ الحرف كبائع الحلوى وصانعوا الجعّة؟ لقد استمرت الثورة حتى جعلت الأرض تدور كعجلة صانع الفخار، إن الدولة في طريقها إلي أن تصب الماء لغيرها،ومن أضاع الماء يكون قد شلّ الذراع الفتيّة وقيدها في الأغلال .

إن هذا الرصد البديع للثورة وما آلت إليه الدولة، وتبيان أن الظلم قد مسّ كل شئ، فانتفض الكل ضد الطغاة، حتى مياة النيل قد أُهدِرت. فأشار إلي الماء وضياعه، ووصفه بتقييد السواعد في الأغلال. حقاً ما أجمل هذا الوصفٍ البديع. وما أروع المثقفين عندما يكونون - بحقٍ - ضمير الشعب، يسجلون التاريخ بموضوعية بعيداً عن المغالاة والنفاق، وخُلواً من الزيف والمزايدات.

ولم يتوقف أيبوور"الحكيم" فى وصفه لثورة " الفرعون الجائع " عند هذا الحد، وإنما أخذ يجيب على تساؤلاتنا الحالية أيضاً، هل حالات

الانفلات الأمنى والأخلاقى التى تصاحب الثورات هي عرضٌ زائلٌ أم جِذْرٌ متأصلٌ في النفس البشرية؟ ثم يعود ليقول واصفاً حالة المجتمع المصري وقت الثورة قائلاً :

* لقد نبت الخراب في كل أرض، والدم صار في كل مكان وأصبحت لفائف دون أن يقترب منها إنسان، لقد نفدت الغلال في كل مكان، وجُرد القوم من الملابس والزيوت والعطور، وصار كل إنسان يقول لم يبق عندي شيء، وأصبح الناس يأكلون الحشائش ويبتلعونها بالماء وقد يأخذون الطعام من أفواه الخنازير إن نيران الثورة وآثار الخراب لم ترحم أحداً، فتأثر بها النبلاء قبل الفقراء والأذكياء قبل الدُهماء، فخراب الأوطان لا ينجو من ويلاته أحد. وهنا يستطرد أيبور فى برديته قائلاً: كانت النبيلات يهربن بأطفالهن وُيلقين بهم فى النهر؛ خشية الموت، وأولاد الحكام يفترشون الطرقات ويتسولون فى الأحياء، إن النبيلات يجمعن بقايا الحصاد، فمن كان لا يملك حقه من القمح، بات يملك مخازن الغلال، والذي لم يكن يملك ثوراً صار يملك قطيعاً، فتأمل .

وفى عبارات حكيمة بليغة، يستطرد أيبوور متحدثاً عن مغارم ثورة جياع الفراعنة وكيف أنها قُوضت أركان الدولة، فيقول:

* أصبح الأجانب مصريين، وصار المصريون أغراباً، وطمع الأسيويون في مصر وسقطت أركان التجارة التي تُنعش الاقتصاد، وتخلي المصريون بعد الثورة عن كثيرٍ من مشاهد حياتهم، كالاهتمام

بالمدافن والجبانات، فانتشرت الحُفر الأثرية، وتعاونت السلطة مع مجموعة من المتعصبين والمُحرضين الشعبيين وقادة الأقاليم، ولم تُعرف المقابر الجماعية إلا فى تلك الحقبة التاريخية البائسة. كما أن مهنة الحانوتية لم تظهر إلا في ذلك الوقت؛ لكثرة من ماتوا جوعاً.

وتشير المصادر التاريخية التي حكت عن تلك الفترة، إلى إنهيار نظام الحكم المركزي، حيث عجزت الدولة عن حفظ الأمن، ونُهِبَت الأقاليم بُقطاع الطرق وبدو الصحراء واللصوص. ودُهِست سجلات الدواوين والقوانين تحت الأقدام، وقبل ذلك كله قُهِرَأهل الصناعات والفلاحين. واستُغِلّ عرقهم وحاول البعض الوثوب علي كرسى الملك دون شرعية. إلي هذا الحد وصل الفساد والخراب والدمار فى عصر المستبد " بيبى الثاني "؟.

كما أن بعض المصادر التاريخية الأخرى تشير إلى أن تلك الثورة ربما تكون قد قامت في عهد هذه الملكة "نيتوكريس". ومنها بردية " تورين – Turin Papyrus"، التيّ ترجع إلى عصر الملك رمسيس الثاني، وقد كُتِبت هذه البردية حوالي في العام ١١٦٠ ق.م على ورق بردي بالخط الهيراطيقي، وقُسِمَت البردية إلى مجموعات نسبت كل مجموعة منها إلى العاصمة التي استقرت فيها. وتعتبر هذه البردية من المصادر المباشرة والمهمة للبحث في تاريخ الحضارة المصرية.فقد اشارت إلى أكثر من ثلاث مئةٍ من الملوك والفترات التي تولوا خلالها الحكم، وأهم أعمالهم، بداية من عصر ما قبل الأسُرات حتى عصرالأسرة الثامنة. وهذه البردية معروضة بمتحف تورين بإيطاليا .

والملكة " نيتو كريس" هذه - كما يذكر المؤرخون - كانت الابنه الكبرى للملك "بيبى الأول"، وقد تولت الحكم بعد وفاته، ويرى آخرون أنها كانت أخت آخر ملوك هذه الاسرة والذى مات مقتولاً، ويذكر"هيرودوت" أن رجال الدولة الذين اغتالوا شقيق هذه الملكة أجلسوها على عرش مصر على غير رغبتها، فقد كان قد ساءها اغتيال أخيها ولكنها قبلت الحكم على أمل أن تنتقم من ارتكبوا هذه الجريمة فى حق أخيها، ولذلك، فقد أمرت بإنشاء قصرٍ عظيمٍ على أن يكون في أسفله بعض الحجرات المتصله بسراديب مغلقه تنتهى بنهر النيل، ثم دعت رجال بلاطها الذين كانوا قد دبروا مؤامرة اغتيال شقيقها إلى مأدبة بالقصر احتفالاً بالانتهاء من بنائه، ولما اكتمل الجمع، أغلقت ابواب القصر وفتحت مياه النيل على حجراته فأغرقت المتآمرين جميعهم بحيث لم ينجُ منهم أحد .وقد وصف "هيرودوت" هذه الملكة بأنها من أنبل وأعظم حكام عصرها، كما وصفها المؤرخ المصرى "ماينتون" بأنها كانت أجمل إمرأة فى زمانها.

والخلاصة، أنه ليس في الإمكان تحديد زمان هذا الحدث الفاعل على وجه الدقة، ولكن الحقيقة المؤكدة، هي أنه قد وقع، خصوصاً وأن ما ورد في بردية أيبور لا يشير إلي مكان ولا إلي زمان الثورة الشعبية. على أية حالٍ، وبصرف النظر عن الزمان والمكان، فإن أهداف الثورات غالباً ما تكون متشابهة، ويظل الفقر والاحساس بالظلم وغياب العدل هي الدوافع الأساسية وراء كل تظاهرٍأو تمردٍ، وسبباً رئيساً لكل غضبٍ أوثورة .

ومن هنا تصبح أهداف الثورات الشعبية، مهما اختلف زمانها ومكانها - بشكل عام - هي القضاء علي الظلم، والفوضى، وفساد الحكم، وإهدار مصالح الشعب. وقديماً قال الشاعر العباسي ابن زريق البغدادي (المتوفي سنة ٤٢٠هـ / ١٠٢٩ م) :

أعطِيتُ مُلْكاً فَلم أُحْسِنْ سِيَاسته
وكُلُّ من لا يَسُوسُ المُلْكَ يَخْلَعُهُ

وصدق أيضاً أبو العلاء المعري، أحد أهم شعراء العصر العباسي أيضاً (المتوفي سنة ٤٤٩هـ /١٠٥٧ م) حين وصف أمثال هؤلاء الحكام المتجبرين ببيتٍ شعرٍ يقول فيه:

وأرَى مُلُوكاً لا تَحُوطُ رَعِيّةً
عَلامَ تُؤخَذُ جِزيَةٌ ومُكُوسُ

وعموماً فإن بردية أيبوور لم تترك المشهد قاتماً، وإنما ألقت ضوءاً يبعث على الأمل، فقد تنبأ أيبوور بقدوم ملكٍ يُخلص مصر من أزمتها، ويقيلها من عَثرتِها، فقال: سيأتي من أهل الجنوب ملكٌ، مولودٌ لامرأة نوبية، اسمه "امينى" أو" مينا"، سيكون له شأنٌ عظيم ومجدٌ كبير، وسيلبس التاج الأحمر ويُوحد القطرين.

إلا أن الحكيم أيبوور لم يكن الوحيد الذي بشر بذلك، فبحسب المصادر التاريخية، فإن بردية ثانية كان قد كتبها الكاهن " نفرتي"، في عهد الأسرة الثانية عشر بهدف الدعاية السياسية للملك "أمنمحات " الأول، أول ملوك هذه الأسرة، أرجع كاتبها الأحداث

إلى عهد الملك "سنفرو"، الذى كان قد طلب من الكاهن والحكيم "نفرتى" أن يتنبأ له ببعض الأحداث المستقبلية. فحدثه عن حالة من الذعر والفوضى ستسود البلاد. ثم بشّره بأن هذه الحالة لن تنتهى إلا على يد ملك يُدعى "أمينى" أو "أمنمحات الأول".

ثالثاً: لماذا ثار الفراعنة؟

ورغم أننا فى السطور السابقة كنا قد أشرنا سريعاً للوثائق الى سجلت أحداث الثورة، إلا أن التساؤل عن أسباب الثورة لايزال قائماً، ورغم ان المعطيات التاريخية قد تباينت واختلفت فى وصفها لتلك الأسباب والمُبررات لثورة الفراعنة، إلا أننا تمكنا من خلال دراسة أحاديث أيبوور "الحكيم" أن نستخلص الأسباب التي أدت إلي انتفاضة الجياع والتى نعرضها كما يلى:

(١) زواج السلطة والمال ونظرية الملك الإله .

يذكر التاريخ أن مصر إبان حكم الملك بيبى الثانى تحولت إلى قلة تملك كل شئ (رفاهية – سلطة) زواج المال والسلطة وأغلبية تكابد الفقر والجوع وتحرم من نتاج يدها وتعاني كل أنواع الاغتراب وسطوة الدين الذي يجعله الطغاة (أفيون الشعب) دائما نظرية الملك الإله.التي شكلها منذ البداية الملك الإله حور.ومن الحقائق المؤكدة التي لا تقبل الشك ولا الجدال أن مصر تعتمد علي النيل أي ذات طبيعة فيضية في القديم ولا تعتمد عل المطر.لذلك وجب على الحاكم فى كل زمان التمكن من ضبط النهر وضبط الناس وإلا

سيطر علي الحقول قانون الغاب وتحول توزيع المياه إلي عملية دموية.

وهنا تأتى أهمية التنظيم الاجتماعي لأحوال البشر على أن يصبح التنظيم الاجتماعي ذاته شرطا أساسياً للتعايش، ولابد من خضوع الجميع لسلطة أعلي حاكمة عادلة توزع المياه وتنشر العدل بين الجميع ويصبح وسيطا بين الإنسان والبيئة .وبهذا يصبح الفرعون ضلعا أساسياً فى مثلث الإنتاج مضافاً إلي ضلعى النيل والشمس؛ ولهذا لم يكن مستغرباً أن يعبد المصريون الحاكم ويؤلهوه .

انظر إلي أنشودة النيل مثلاً :

يا من خرجت من الأرض وأقبلت تغدو مصر

أن من يروي البراري هو الذي خلفه رع ليعزو الماشية جميعا

هو الذي يسقي الصحاري إن بعدت عن المياه

إنه حبيب جب مدير آلهة الحصاد

إنه سيد الأسماك وصانع الشعير وخالق القمح

إذا هبط كانت الأرض كلها في فزع وحزن الكبير والصغير

وإذا ارتفع كانت الأرض في احتفال وكل امرئ في سرور.

ونلاحظ من ذلك أن الشعب المصري عبد كل من قدم له غذائه (الشمس – النيل – الملك الفرعون). وهذا يؤكد وجود الملك الإله الذي له علاقة بالشعب والعلاقة الاقتصادية بين الملك والشعب

سبقت العلاقة الدينية .ومن أبرز الأدلة علي ذلك ثورة الشعب التي عرفت بالثورة الاجتماعية الأولي التي كان من أهم دوافعها أن المصري لم يجد طعامه وذلك لظروف عدة،من أهمها النيل الذي هبط ماؤه إلي الجفاف (أعطني أرضك وجهدك –أعطيك أنا مياهي) وربما بسبب سطوة حكام الأقاليم.

وبذلك نري أن العقد الاجتماعي المبرم بين الشعب والحكام تم نقضه من قبل الحاكم فثار الشعب عليه دون مراعاة لقدسية الحاكم الإله.وربما يكون هذا الرأي صحيح أو مجانب للصواب ولكن مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي من ابرز أسباب الثورة علي الحكام لأنه مشعر بالعوز والمهانة وفقدان الآدمية.

(٢) ضعف الملكية وزيادة نفوذ حكام الأقاليم:

في أواخر عصر بيبى الثاني، استقل الحكام في الأقاليم بأقاليمهم وأصبحوا كالملوك ووقعت البلاد في انقسام سياسي وإضراب اجتماعي لم تشهده البلاد منذ اتحادها.ولم يكن يعرف (بيبي الثاني) من أمر البلاد إلا ما ينقل إليه من بطانة السوء من كذب وزور ونزل بالناس محن وخطوب وإفلاس وعز الذليل وذل العزي. وهذا يوضح أولا سيطرة الملوك علي مقدرات الدولة فغلبت قوتهم قوة حكام الأقاليم القائمين علي جمع الضرائب لصالح الخزانة العامة.

ويعد ضعف السلطة المركزية استقلال حكام الأقاليم عن الفرعون، وبلغ الاستقلال حدته في عهد الملك (ببي الثاني) الذي

استمر علي العرش قرابة ٩٤ عاما.وهي أطول فترات الحكم لحاكم في تاريخ الدول، وأخذت الدولة نظام اللامركزية فى الحكم، كما كان قبل الاتحاد(توحيد القطرين الشمال والجنوب على يد مينا) وقام المصريون بالتمرد ضد ملكهم ولم يعد الحاكم ذلك الإله الذي يرجو رعاياه رضاه.. ولا بالقادر الواهب للرحمة في الدنيا والآخرة....

ولذلك قبلت فكرة المساواة نظريا .. وأعتنق المصريون عقيدة تخالف العقيدة ..وأصبحت الأوزيرية هي التعبير عن التمرد والثورة الشعبية.ولسان حاله والناطق الرسمي لهذا التمرد. وضعف الحكام الفراعين.ولم يعد ممكنا إعادة قوتهم وملكهم.ومما زاد الحكم الملكي ضعفا كثرة الهبات والعطايا الملكية على الحاشية وحكام الأقاليم.. وما أشبه الليلة بالبارحة ذكرتني هذه الواقعة بما حدث فى عهد مبارك، حيث الأموال المنهوبة في كل بنوك العالم والعطايا الجائرة وإهدار المال العام.

وهنا نري أن الحاكم يقدم العطايا والهبات لحاكم الأقاليم بهدف شراء الولاء ومنحهم الأراضي للإنفاق علي المعابد الإلهية والخدمات الجنائزية.وقد حدث ذلك مع (وني) التي حدثتنا الوثائق التاريخية انه أهداه تابوتا من الحجر الجيري من طره وأهداه عظام التابوت والباب الوهمي ومائدة القرابين... ولا ننسى (زعو) أحد أمراء الصعيد الذى أهداه الملك تابوتاً من الخشب وكثير من العطور ومائتي من أجود أنواع الكفاف؛ مما تسبب بشكل كبير فى نفاذ خزانة الدولة .. الذى تجلى فى جملة من المظاهر أهمها: شراء ولاء حكام الأقاليم .

و احتفاظ حكام الأقاليم بأموال الضرائب.والضرائب في زمن الدولة القديمة تجني مما تنبت الأرض ومن الماشية والذهب.

ولكن من الواضح هنا أن طرق الجباية قد اختلفت، فغير القادرين يعملون لسدادها أوقاتاً محددة بغير أجر،وأصحاب الضياع يؤدونها مما يملكون، وقدرت علي الأقاليم حسب المساحة ووفاء النيل؛ مما سهل الأمر على الحاكم، وظلت العلاقة قائمة على الأمر والطاعة بين سطوة الملكية والاحتفاظ بهيبة الألوهية.

وهنا كان لزاماً علينا أن نمعن النظر فيما ورد من نصوص، كانت تعبر ما كان يحدث، وما كان يعانيه الشعب إبان عصر (منقر رع) حيث نشاهد الفلاح الفصيح يجابه الملك، ويصف حال الشعب فيقول:

"إن ابن مرو أعمي عما يري .. أصم عما يسمع .. يا مدينة بغير عمد .. وجماعة بغير رئيس .. ويا سفينة بغير ربان – وفريقا بغير قائد .. انظر: انك لص، حاكم بجهل الفلاحين .. ورئيس مقاطعة يجب عليه القضاء علي النهب .. ولكنك تشبههم .. إن لم تكن نموذجاً لهم...."

(٣) الهبات وتملك الأراضي الزراعية:

كانت الهبات تمثل أحدى صور الفساد فى عصر الملك بيبى الثانى.. فمن خلالها تمكن الملك من شراء ولاء وذمم حكام الأقاليم وبعض الأراضي للإنفاق منها علي المعابد والخدمات الجنائزية.قطعتى

الأرض التى وهبها الكاهن (وسر كاف) إلى (نكا عنج) والتى كان قد وهبها الملك منقر رع لكاهن (حتحور) (غنوكا) للإنفاق على عبادة حتحور وبعض الخدمات الجنائزية .

وكان الملوك يهبون القرى ليس من أجل الاستمتاع بحياتهم الدنيوية .. بقدر حرسهم على رعاية معابدهم وتفخيم قصورهم الأخروية، حتى صارت القرى إرثا لأهل الميت.. وبناء على ما تقدم فإن مصر لم تعرف معنى الملكية ولا حدودها إلا فى ذلك العصر بعد أن كانت مصر كلها ملكاً للملك أو الحاكم الإله .. وكأن الفساد كان مقروناً بالتملك أو الملكية .. خاصة وأن الرغبة فى التملك غريزة إنسانية كسائر الغرائز .. كرغبة الرجل أو الأنثى فى تملك الأخر .. وإذا ما حُجِمَت هذه الغريزة صار العالم الإنساني بمثابة غابة يأكل بعضه بعضاً.. من أجل اشباع رغبته فى التملك .

ويذكر المؤرخون الأراضي التى منحها (بيبي الثاني) لـــ (سابني) حاكم أسوان.. حيث منحة ثلاثين أوروراً من الأرض في شمال مصر وجنوبها؛ مكافئة لولائه الملكي، والأورور يهو ما يعادل ثلثي فدان تقريباً.

ولكم أرهقت المنح والهبات خزانة الدولة وأضعفتها، وساهمت فى تضخم .ثروات الأمراء بالميراث؛ مما تسبب فى استقلال حكام الأقاليم عن السلطة المركزية للدولة .يقول الحكيم (ايبوور) .(حقا لماذا لا تدفع جزيرة أسوان (اليفانتين) و(بإقليم أبيدوس) الضرائب، إذا كانت الضياع فى حاجة إلي الفاكهة والقمح وكل أنواع التجارة .. فما فائدة الخزانة دون دخل ..؟

ورغم حرص النظام الملكي على جمع الضرائب من العامة .. بيد أن هذه الضرائب كان من السهولة بمكان سرقتها والسطو عليها، على أيدي أي من موظفي الدولة أو القائمين على جبايتها دون رادع أو رقيب ..؛ الأمر الذى أدى إلى إفلاس الدولة وإفراغ خزانتها ومحدودية وربما معدومية الخدمات التي تقدمها للشعب مقابل الضرائب التى تجمعها منه .. فلم يعد فى قصر الملك من خدمات تستحق أن يجمع لها الضرائب من الشعب ..

لك الله يا مصر .. فلكم تباهي حكام الأقاليم بمنجزاتهم مثل (عنج تيفي) حاكم (نخن) البصيلية (وايتي) حاكم الجبلين .. اللذان تفاخر كل منهما بكرمه.. فعدد من أطعمهم وكساهم .. حتى أنه لم يكن في إقليمهما وقت المجاعة جائع ولا عار .. وأمام هذا الشكل السلطوي الجامح والنفوذ القوي لحكام الأقاليم مقابل ضعف الحاكم؛ الذى لم يكن أمامه سوى الانصياع لمطالبهم؛ ورث الأبناء إقليم الآباء، ووزعت ثروات البلاد بين الأسر القوية.وحاولوا كسب الكهنة فأسرفوا في بناء المعابد لهم، ووقف الأوقاف عليها وكلما تمددت كف الحاكم قوي نفوذهم .

(٤) سطوة رجال الدين وبناء المقابر الملكية:

ومن دواعي التمرد وأسبابه أعباء البنايات التي هددت الاقتصاد القومي تحت وطأة السوط السلطوي الديني.والدين كان وما زال أكبر المؤثرات في حياه المصريين وهو موجه الفكر ومرشد طرق الإصلاح

لهم إذا لم يسىء استخدامه لأنه كذلك (أفيونه الشعوب) لا يزال الهرم الأكبر يخلد ذكري صاحبة ولنا أن نتصور حجم ما انفق علية إذا عرفنا حجمه وطريقة بناءه.فقد بني (٤٢٠٠م) وكان ارتفاعه (١٤٦م) أنقصها عوامل التعرية إلي (١٣٩م)وقيل إنه تم جلب قرابة مليون وثلاثمائة ألف كتلة حجرية وقد تراوح وزن الواحدة منها إلي ما بين (٢٥٠٠كجم – ٣٠٠٠كجم) وقطعت من محاجر هضبة الجيزة التي شيد الهرم فوقها. وكساء الهرم قطع من محاجر طره والذي أكلته عوامل التعرية إلا قليلاً.

ويدل ما سبق علي حجم التكاليف وإهدار القوة البشرية وضياع الوقت حيث يقال أن بناء الهرم استغرق قرابة عشرين عاماً وأهدرت طاقات مائة ألف عامل كانوا يستبدلون كل ثلاثة أشهر.وليس ذلك فقط ولكن الطريق الذي شيد لتنقل علية الأحجار استغرق عشر سنوات ولك أن تتخيل عزيزي القارئ حجم ما فيه من إهدار ومعاناة.

كل ذلك في سبيل هرم واحد.فما بالك وهي الدولة القديمة. ولقد بلغ عدد ما بني في مصر أكثر من سبعين هرما.ومما يجدر ذكره أن الملك (بيبي) رغم سوء الأحوال في فترة حكمة بني أربعة أهرامات له ولزوجاته (نيت –ايبوت–اوحنين).فأي عبء ألقي علي خزانة الدولة وأي إهدار لطاقات البشر وتفويت فرصة العيش السعيد عليهم.

كما شكل الإنفاق على مقابر الملوط وأضرحتهم عبئاً إضافياً على خزانة الدولة.. إذا أن الهبات إلى خُصصت للإنفاق الدائم علي قبور الملوك والملكات والنبلاء فإنها تعني إقصاء مساحات شاسعة من

الأراضي ارض وموارد الدولة السياسية عن حظيرة الاقتصاد المصرى.
ومن الأمثلة الدامغة على الإسراف فى موارد الدولة أنه تم وقف خراج اثنتي عشرة قرية علي قبر (منقا رع) ابن (خفرع)

ويحضرني في هذا السياق ذكر العبارة التى كانت تكتب على مقابر الملوك والنبلاء :(أيها الأحياء فوق الأرض.. يا من تمرون بهذا الضريح ... هل تحبون أن يرضي عنكم المليك ..؟ وأن تكونوا من المقربين عند الإله العظيم ... قدموا ألف رغيف وألف قدر من جعة للمقرب)ولعل هذا الدعاء يوضح مدى ابتزاز اللقمة الباقية من فم الأحياء.

(٥) تدهور التجارة:

مما لا شك فيه أن الموارد التي تجلبها التجارة الخارجية من أهم أسباب انتعاش الاقتصاد .وكان لمصر علاقات تجارية بغرب أسيا وجزر البحر الأبيض المتوسط والجزر الأسيوية وليبيا وبلاد بونت؛ وتوقفت التجارة نتيجة للضعف الذي أصاب مصر بداء الشيخوخة، نتيجة شيخوخة (بيبي الثاني) وجرأت بعض الحضارات علي الانفصال كالنوبة وجرأت البلاد علي تهديد حدود مصر مثل (العناصر المأمورية) وانفصال الدلتا – كل ذلك أدي إلي تدهور التجارة الخارجية.

(٦) تفشى المجاعات:

أن من أهم الأسباب التى عجلت بقيام الثورة وزادت من الاحتقان الشعبي واختناقه من المسالك الملكية في الحكم هو نقص مياه

النهر والانقسام السياسي وتفتيت الكتلة الزراعية المعتمدة علي الري.بالإضافة إلى كون نقص مياه النيل أو عدم انتظام الري عاملاً أساسيا للمجاعة في الفترة الانتقالية الثانية.ويبادر حكام الأقاليم بالتباهي بحماية أقاليمهم.حتى الفلاح في بيته.والأمثلة علي ذلك كثير.يقول (عنج- تيفي-حاكم نخن البصيلية : "ماتت مصر العليا من الجاعة حتى ليأكل الرجل بنيه.. ولم يمت أحد جوعا بإقليمكم".

وأما (ايني)حاكم الجبلين يسجل في لوحاته فيقول: "قد كنت أجلب الطعام في سنوات الجدب .. وقد بلغ عدد الجياع ٤٠٠ رجل .. ولم اغتصب ابنه رجل .. ولم استول علي حقه .. وجعلت كل عشرة قطعان من الغنم تحت إدارة الرجل للقطيع ...وربيت قطيعين من البقر وقطيعا من الحمير ... وأكثرت من تربية البهائم الصغيرة من كل الأنواع.... وبنيت ثلاثين سفينة وأعقبتها بثلاثين أخري ولما اكتفت (الجبلين) أرسلت القمح إلي المناطق المجاورة بحيث اتسع حجم المدد لدرجة أنه لم يعد هناك احد فوق أو تحت (الجبلين) بحاجة إلي مساعدة الأقاليم الأخرى ".

وكذلك تفاخر حاكم أسيوط (خيتي الأول) فقال:" كان لدي حبوباً كثيرة؛ وعندما دعت الحاجة إليها وزعتها علي المدينة ...وسمحت لكل مواطن أن يحمل الحبوب لنفسه وزوجته .. وكذلك فعلت مع الأرملة وابنها .. وأكملت كل نقص لم يكن مستوفيا من عهد أبائي".

كذلك ما ورد فى حديث الفلاحين لأسرته (حقا - نخت)
حيث قال: "

مصر كلها في مجاعة وانتم لستم جياعا عندما رحلت للجنوب رتبت لكم أمر المؤن جيدا جاء الفيضان الآن (وتقع جدا) انظروا التموين يجذده حال الفيضان.اصبروا أيها الناس انظروا أنني حتى اليوم بعيد عن داري لأطعمكم" ثم يتابع فيقول:

" نصف حياة خير من الموت. انظروا بدؤها يأكلون البشر هنا. إن المؤن التى أرسلت إليكم ..لا يحصل عليها غيركم .. فالتزموا السلوك الحسن وقووا قلوبكم واصبروا حتى النصر."

• أحداث الثورة ومراحل قيامها:

مرت ثورة الجياع فى عصر الفراعنة بعدة مرحل .. أمكن رصدها فيما يلى:

الفترة الانتقالية الأولي :

أطلق المؤرخون على هذه الفترة عصر اللامركزية (عصر الفوضى الأولي) الذي امتد من ٢١٨١ إلي ٢٠٤٠قبل الميلاد.. ومثلث الأسرة السابعة والثامنة أكثر عصور اللامركزية إظلام.. ولا يزال والمؤرخون مختلفين في تحديد زمنها. والراجح أن الأسرة السابعة قد استمرت ثماني سنوات. بيمنا استمرت الثامنة ثلاثة عشر عاما.. وأول ملوك الأسرة الثامنة (نفر كارع الثاني)وعلي أي حال لقد صورت برديتي (ايبور) و (نفرتي) حالة البلاد بعد انهيار الأسرة السادسة .

ولقد أصاب الخلط توائم أسماء الملوك بتاريخ (مانيوتي) ويصعب ذكر أسماء ملوك الأسر.وعلي الأرجح أن ملوك الأسرة السابعة هم (نثر-كاد-رع)، (من-كا-رع)، (نفر-كا-رع)، (نفر-كا-رع-ني)، (جد-كا-رع-شماي)، (نفر-كا-رع-حندو)، (مر-ن-صور)، (سنفر-كا) ويقال أنهم بلغوا سبعين ملكا وحكموا سبعين يوما وهذا نتاج خلط الأسر في هذه الفترة وأسماء الملوك.

ومن ملوك الأسرة الثامنة الذين تمسكوا بالتقاليد وحكموا لفترات صغيرة وضعفت قبضتهم علي البلاد. فعادت إعفاءات معابد الآلهة مثل معبد الإله (مين) في عهد (واج-كار-ع)،(نفر-رع-كاو-صور)وهبات حاكم (فقط) وفي نهاية عصر الأسرة الثامنة أنتج الضعف تقسيم البلاد إلي: الأسيويون في الشمال)،(والحكم في إهناسيا) (وحكام طيبة).

الأسرة التاسعة ونقل مركزية الحكم :

في ظل هذه الفوضى العارمة التي عمت البلاد تمكن الملك (خيتي) حاكم الإقليم العشرين في صعيد مصر من تأسيس الأسرة التاسعة.. بعد أن اتخذ من اهناسيا عاصمة له، ونقل مركز الحكم من منف؛ ومما ساعده علي ذلك أن اهناسيا التي تقع علي بعد ٥٥ ميل من جنوب منف كانت عاصمة ملوك الوجه القبلي قبل توحيد البلاد، كما أنها من الأماكن المقدسة؛ حيث ارتبطت بآلهة (ناسر ع اون) واتخذ (خيتي)لنفسه ألقاب مثل (حبيب ارض الأرضيين)و(حبيب قلب رع) .

ويقول عنه مانيتون (أنه كان جبارا عنيفا يفعل الشر.. مخبولا قاسيا ذا فراسة.. في نهاية الأمر كان رمزه التمساح ح..وهو الشخصية الأبرز في تاريخ هذه الأسرة..ولم يكن يسيراً التعرف علي غيره لضعف قبضة أيديهم علي الحكم واختلاط أسمائهم.

الأسرة العشرة امتداد التاسعة:

أكدت بردية (نورين) أن ملوك اهناسيا كان يمثلون أسرة واحدة، تكونت من ١٨ ملكا ..وعلي الرغم من ذلك نجد في تاريخ (مانيتون) أنه انهي الأسرة التاسعة ليبدأ العاشرة التي من ملوكها (مري حتحور)،(نفر-كاو-رع)

حصاد الثورة وثمار التمرد:

رغم ما جناه المصريون من مخاطر وتضحيات جراء ثورتهم الاجتماعية الخالدة، التي استهدفت أمن الإنسان المصري وحقه فى العيش الكرم . فكما ذاق المصريون فى عهد ملكيهم المُغَيب "بيبى الثاني" ويلات من سحل الكرامة وذل العبودية .. وتدنى لقمة العيش تحت وطأة حاكم غافل قد شاخ على كرسي الإلوهية الضالة، تجرع المصريون إبان الثورة كؤوساً من مرارة الإحساس بغيبة الأمن وأصبح حق الإنسان فى البقاء على قيد الحياة محض وجهة نظر تقررها المصلحة ويحكمها الأقوى والأكثر بلطجة، إذ أصبح الكريم ذليلاً وصار الذليل سيداً وبين هذا وذاك تقوضت أركان الدولة وسقط نظام الحكم..

ورغم كل هذه المعاناة الإنسانية المريرة كان لثورة الكرامة حصادها الايجابي، الذي ربما لم يشهده صانعو الثورة وضحاياها .. بل شهدها جيل جديد نبت على دماء هؤلاء الفوارس الذي تجشموا عناء التجربة وشربوا كؤوس المخاطرة.. جيل جديد نبت ليعيش فى مجتمع مغاير.. يقدس قيمة الفرد وليس الحاكم.. مجتمع يعظم المسئولية الراعي والرعية .. مجتمع تحكمه المساواة المجردة أما المحاكم الإلوهية.. مجتمع جديد تغايرت فيه التشكيلة الطبقية للمجتمع الفرعوني.. فلم يعد المجتمع ينقسم إلى آلهة وعبيد .. وأسياد وأفنان .. ولم تعد العزة فقط للحاكم الإله.. بل صارت العزة للجميع ... وهنا أحرى بنا أن نلخص ما أفضت إليه تلك الثورة من نتائج فيما يلى:

(١) المساواة :

يعد تطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات أهم ما أسفرت عنه ثورة الجياع إبان ذلك العصر الملكي البائد .. إذ تمكن المصريون – نظرياً- أن يقفوا على قدم المساواة أمام المحاكم الإلهية، ليثبت كل فرد حقه في الخلود،فزاد اعتزاز المصري بكرامته،وأصبح لديه وعى بحقوقه وواجباته .. وسقطت الهالة المقدسة للحكام .. وبات المجد مقصوراً على استقامة الفرد وتقواه ...

(٢) كسر هيمنة الطوطم الديني :

لم تكن من ثورة الجياع التي قام بها المصريون خلال الأسرة السادسة من العصر الفرعوني ثورة على حاكم فاسد يدعى "بيبى الثانى" فحسب .. بل كانت ثورة على نظام حكم مستبد، امتد

فى المجتمع الفرعوني عبر حقبه المتتابعة .. نظام حكم قام على تأليه الحاكم، وتنزيهه عن الخطيئة.. وإقصاءه عن المساءلة ؛ ومن ثم فقد نجحت هذه الثورة وتلكم الثوار البواسل إذ أنزلوا الملك من كرسي الربوبية إلى مقاعد البشر.. فصار الملك في نظر رعاياه بشراً يخطئ ويصيب ويلقى عليه اللوم وتصح فيه المعاتبة.وقلد رأينا كاتب عاتب الحكيم "ايبور" الملك فى بردياته واتهمه بأنه المسئول الأول عن الفوضى التي تفشت فى البلاد... لو أنه قد أحاط نفسه ببطانة فاسدة كاذبة .. وتمنى له أن يتجرع من كؤوس البؤس الذي ذاقه الشعب على يديه.. وبيت القصيد فى ذلك، أن الثورة دفعت إلى التجرؤ على الطوطم الملكي الذي لم يكن يتجرأ أحد على نقاشه ..وإلقاء اللوم عليه على مدار العصور الفائتة التى سبقت ذلك الحاكم المستبد.

(٣) تغيير التشكيلة الطبقية:

وكما قلنا آنفاً .. أن هذه الثورة قد أحدثت تغييراً فجاً وربما جذريا فى التركيبة أو التشكيلة الطبقية للمجتمع الفرعوني آنذاك .. إذ أوجدت الثورة طبقة جديدة لم تعهدها السوسيولوجيا الفرعونية من قبل.. حيث ظهرت الطبقة الوسطى التى تَمَثّل أفرادها بالطبقة العليا .. وأطلقوا على أنفسهم (أهل البلد) .. وتغيرت ملامح السوسيولوجية فى المجتمع الفرعوني بعد ظهور طبقة العمال (البروليتاريا).. ومن ثم فقد انقسم المجتمع الفرعونى إلى ثلاثة طبقات هم الطبقة الارستقراطية-الطبقة البرجوازية- وطبقة

العمال والفلاحين.وهذا التقسيم لم يكن موجوداً من قبل؛ مما أحداث حالة من التوازن الاجتماعي فى ذلك العصر.

وسجل بعض المؤرخين هذه الثورة وكتبوا عنها واختلفوا على تصنيفها .. هل ثورة سياسية ..؟ أم ثورة اجتماعية..؟ بيدِ أن (موريه) عرفها بأنها: (ثورة اجتماعية وسياسية استهدفت محاربة الأوضاع القائمة في عهد الأسرة السادسة) ... وقال (جون ويلسن): (أن هذه الثورة أنزلت الملك إلى منزلة البشر العاديين). وأن كنت أصر على تسميتها بالثورة الاجتماعية لما تحمله من معان وأهداف اجتماعية بالطراز الأول أو لكون دوافعها اجتماعية خالصة.. وإن كانت بعض نتائجها كانت سياسية...

• ثانياً: الثورة العمالية الأولى:

فى عهد رمسيس الثالث قام عمال الجباية الملكية في دير المدينة بأول إضراب في التاريخ تحت شعار (نحن جوعي)، وطالبو بلقمة العيش والحق في الحياة الكريمة .. حيث ورث رمسيس الثالث عن أبيه (سن نخت) الهمة والنشاط ويعتبره (مانيتون) المؤسس الحقيقي للأسرة العشرين . ويري (مانيتون) أن رمسيس الثالث كان من أواخر الفراعين العظام أمثال (رمسيس الثاني).. حيث أنه اتخذ (رمسيس الثالث) رمسيس الثاني مثلاً له ..ولقب بألقابه.. وتكهن بكتباته .. واستطاع أن يدفع عن مصر الأخطار الجسيمة لحماية حدودها .. وسجل انتصاراته علي جدران معبدة (هابو) حيث جاء فى بردية (هاريس) نص ما سجله رمسيس على جداران معبده .. فكتب

يقول: (لقد زرعت كل أراضي مصر بالأشجار والخضرة وتركت الناس يستمتعون بظلها لقد جعلت أي امرأة تسافر بأمان وبدون خوف إلي أي مكان تريده...)

وعلي الرغم من عظمة هذا الفرعون إلا أن هناك إشارات لضعف قبضته علي الحكم ولا سيما فى السنوات الأخيرة من حكمه نظراً لكثرة الحروب التى خاضها؛والتى أثرت بشكل كبير على خزانة الدولة..ففى عهده جاء غزاة على مصر قادمين من جزر البحر الأبيض المتوسط كل من الثيكل (صقلية) والشكلش دنان والمشواش وغيرهم من أصحاب الجزر ومعهم الفلسطينيون للاستيطان في مصر وسوريا وكسر رمسيس الثالث شوكتهم. وفي العام الحادي عشر من حكمة أراد الليبيون الثأر لهزيمتهم ودخل رمسيس الثالث معهم فى حرب مطولة أنهكت الاقتصاد المصرى ..

ولم تكن الحروب وحدها هى من أنهكت الاقتصاد المصرى وإفلاس خزانة الدولة، بل اتسم عهد رمسيس الثالث بكثرة البنايات التى تمت فى عهده .. فقد شهد عصر رمسيس الثالث نهضة معمارية كبيرة.. حيث أقام معبد (لإقامة شعائر أمون) علي غرار (الرمسيون) الذي بناه رمسيس الثاني وكذلك معبد الاحتفالات بأعياد أمون بجوار الكرنك ومعبد الإله (بتاح)، مما أثر كثيرا على خزانة الدولة إلي جوار الانتقال إلي عصر الحديد .. وهو عصر اقتصادي جديد.. ولم تكن مصر تملك مصادرة ومن ثم كان عليها شراءه مما أرهق ماليات البلاد وأضعفها.

وأضف إلى الحروب وكثرة البنايات المنح والهدايا التى كان ينفقها

الملك على الأمراء ..والتي كانت تمثل عبئاً إضافيا ثقلا على خزانة الدولة.. حيث أشارت بردية (هاريس) أن مجموع ما امتلكه معبد أمون ١٠٪ من أراضي مصر وبه من الخدم (٨٦٤٨٦)خادما ومن الماشية (٤٢١٣٦٢) رأسا وأرغفة تقدم في الأعياد (٢٨٤٤٣٥٧) رغيفا ومن الطيور (١٢٦٢٥٠) ومن اسر الأجانب (٢٦٠٧) لأمون فما حال بقية المعابد .

وسارت الأحوال فى مصر فى عهد رمسيس الثالث عبارة عن كهنة يكدسون الأموال، وعمال جوعي ..ومخازن المعابد كانت مكدسة بالأموال .. ومنازل العمال باتت فارغة من الطعام .. وأعلن العمال جوعهم أمام كهنة المعابد ..وبخاصة معبد (مرمبتاح). فأرسل لهم عمدة المدينة ما يسدوا به خلتهم.. فشكاة كبير كهنة أمون (أنه أخذ بدون وجه حق) من معبد رمسيس الثاني ..ووصف ما فعله العمدة بأنه (جريمة كبيرة).

ورغم ما تعرض له العمال من جور على الحقوق × بيد أنهم كانوا يؤمنون بأن العمل الفرض والأجر حق .. فلم يؤثر حرمانهم من الأجور على جودة الأعمال التى كلفوا بالقيام بها .. ففي (دير المدينة) مدينة العمال التي كان يسكنها الفنانون والنحاتون والحجارون الذين عملوا في الأسرة التاسعة عشره والعشرين في خدمة الجبانة حيث القبور.نجد نموذجا صارخاً للعمل المتقن .. فنجد فى في الساحة السفلية للمقبرة تشاهد أقسى أنواع الصخور ..فهناك قرابة ٢٣٠ قدما عن طريق ممرات وسراديب تغطي جدرانها وصور تمثل الملك في حضرة الآلهة والمناظر الدينية الأخرى.. ويلتمع سقف المقبرة بصور للإله (نون) ونجوم السماء.

وعلي الرغم من ظني أن العمل كانت تدفع إليه روح التبرك والتقرب إلى الإله..إلا انه كان عملا شاقاً جداً ومهيناً للقوي،وأي عمل أكثر قسوة من ذلك ..وكانت أجورهم عبارة عن تلك الجرايات التي لا تكفى إلا لما يحمى فقط عيالهم من الجوع.

وعندما اشتدت وطأة العمل الشاق وقلت الجراية تمرد العمال.. واتجهوا نحو المعابد الجنائزية الكبرى مثل (تحتمس الثالث) (مرمبتاح) (رمسيس الثاني) (رمسيس الثالث)؛ احتجاجاً علي سوء أوضاعهم.. وحسب نص بردية الإضراب. ينقل "هاريس" شكوى العمال ومطالبهم فيقول:"ليس لدينا ملابس ولا زيت ولا سمك ولا خضر .. أرسلوا للفرعون سيدنا العظيم هذه الشكوى .. أرسلوها أيضا إلي سيدنا الوزير..حتى يمدنا بما نعيش به ..إننا سنجلس هنا حتى تجاب مطالبنا...."

فقد هدر صوت العمال الجوعى كالشلال.. وانهالوا علي سكرتير الأمير (ياسر)المهيمن علي مصلحة العمل في حكومة طيبة ولما خرج إليهم صرفوا... إنا مسوقون هنا بدافع الجوع والظمأ..فليس لديهم الطعام ولا الملبس .. وكتبوا للفرعون يشرحون حالتهم ويبلغونه مطالبهم .. فلما وصل صوتهم واشتدت ضغوطهم وعدهم الأمير بخمسين كيسا من القمح يرسلها إلي عملهم. وهكذا عبر العامل المصري عن غضبه وثار لكرامته وأصبح الإضراب سلاحا يستخدمه العامل المصري للدفاع عن حقوقه وكرامته منذ ذلك اليوم.

الفصل الثاني

البطالمة والرومان
الطريق إلى آلهة الطعام

الحاكم الضعيف مصدر قوي للفتنة، فكلما ضعفت شخصية الحاكم وقلت قدراته، كلما كان ذلك مدعاة لقوة الحاشية وسبيلا لانتشار الفساد الذى يفضى للمجاعة ويقود إلى الفوضى.

تمهيد:

عاشت مصر فى أواخر العصر الفرعوني فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار وتوالى عليها الغزاة من كل جانب طمعا فى خيراتها وقد ساعدهم على ذلك ضعف سلطة الملوك الفراعنة وكثرة الخلافات والصراعات الداخلية خاصة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية فاستولى الأثيوبيون على مصر لكن الأثيوبيين لم يصمدوا طويلا أمام هجمات الأشوريين. الذين تمكنوا من طردهم واحتلال مصر عام ٦٧٠ ق م. مكث الأشوريون فى مصر إلى أن تمكن أحد ملوك (سايس) من طردهم وتكوين أسرة فرعونية جديدة .

وفى أثناء هذه الصراعات الداخلية والخارجية التى جعلت البلاد تضطرب وتموج كموج البحر كانت دولة الفرس قد بدأت تظهر فى

الشرق بعد أن أخضعت آشور وبابل وآسيا الصغرى لحكمها ثم أرادت أن تتوج فتوحاتها باحتلال مصر وتم لها ذلك عام ٥٢٥ ق م. وبذلك انعقد لواء الزعامة فى الشرق لدولة الفرس، إلى أن قضى عليها الإسكندر المقدوني في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد. فطردهم من آسيا الصغرى، وتمكن من الاستيلاء على المدن الفينيقية واحدة تلو الأخرى. ومنذ ذلك الوقت بدأت الثقافة الإغريقية تتسرب إلى الشرق عامة، وإلى مصر خاصة .. بعد أن ضمها الإسكندر إلى إمبراطوريته عام ٣٣٢ ق.م.

ويرى بعض الباحثين أن الإسكندر الأكبر دخل مصر دون مقاومة من جانب المصريين بعد أن استغل بذكائه السياسى ذلك الصراع المرير الذى نشب بين الفرس والمصريين عندما حاول الفرس أن ينشروا ثقافتهم ومعتقداتهم الدينية على حساب الحضارة المصرية. ومن ثم فقد نظر المصريون إلى الإسكندر الأكبر باعتباره المنقذ لهم من قسوة وهمجية الفرس؛ فاستقبله المصريون استقبال الأبطال، ومهد لهذا الاستقبال جماعات الإغريق التي كانت تقيم فى مصر فى ذلك الوقت والتى كانت متحالفة مع المصريين ضد الفرس .

ومن اللحظة الأولى عمل الإسكندر على استغلال معتقدات المصريين الدينية لتوطيد مركزه وحكمه فى مصر، فسارع إلى تقديم القرابين إلى الآلهة المصرية فى منف، وتوج نفسه فى معبد (بتاح) على غرار ما كان يفعل فراعنة مصر. وبعد أن أسس مدينة الإسكندرية، قام الاسكندر بزيارة (معبد آمون رع) فى واحة سيوة.

وكان هدفه من تلك الزيارة أن يثبت نسبه إلى الآلهة المصرية، وأن يحصل على تأييد الإله آمون لطموحاته التوسعية التى كانت ترمى إلى بسط سيادته على العالم .

وبعد أن ضمن الإسكندر تأييد الشعب المصرى له؛ انطلق بجيشه لكي يتابع حربه ضد الفرس وتمكن من هزيمة الجيش الفارسي هزيمة ساحقة فى موقعة (أربلا) عام ٣٣١ ق م واستمر فى فتوحاته الكبرى بغية نشر الثقافة والحضارة الإغريقية في العالم كله، ولكي يشبع في نفس الوقت عقدة العظمة اليونانية إلى رسخها في ذهنه أستاذه ومعلمه الفيلسوف " أرسطو " فاستمر فى فتوحاته حتى إقليم "البنجاب" في الهند ثم عاد إلى بابل عام ٣٢٣ ق م .

وبعد وفاة الإسكندر الأكبر.. بدأ النزاع بين قواده فى تقسيم الإمبراطورية المقدونية، وانتهى الأمر بعقد اتفاقية فى بابل تم بمقتضاها تقسيم الإمبراطورية إلى ثلاثة أقسام : أحدها فى أوربا حيث انتقلت مقدونيا الى (أنتيجونوس) والثاني في آسيا حيث خضع معظم أجزاء الإمبراطورية الفارسية السابقة لحكم (سليوقوس) والثالث فى أفريقيا حيث تولى (بطليموس بن لاجوس) حكم مصر عام ٣٢٣ ق م .وفى عام ٣٠٥ ق م أعلن بطليموس نفسه ملكا على مصر وأسس بذلك أسرة ملكية توارثت عرش مصر على مدى ثلاثمائة عام، وكان آخر ملوك هذه الأسرة الملكة كليوباترا.

وعلى الرغم من عقدة العظمة اليونانية التى كانت تتمثل فى الاعتقاد بسمو الثقافة والحضارة اليونانية، لم يحاول البطالمة فرض

حضارتهم ولا ثقافتهم على المصريين؛ لأن المصريين كانوا يعتزون بتقاليدهم الموروثة التى تنظم حياتهم العامة والخاصة. وكذلك لأن البطالمة كانوا يرون أيضا من ناحية أخرى ضرورة كسب ولاء المصريين؛ ليضمنوا دوام سلطانهم ورسوخ سيادتهم .

ورغم حرص البطالمة على التشبه بالأعراف والتقاليد المصرية فى الحكم، إلا أن هناك من المؤرخين من يرى أن حكم البطالمة كان مشربا بروح مختلفة عن حكم الفراعنة؛ إذ أن الفراعنة كانوا قبل كل شيء مصريين. فمهما كان نوع الحكم الذى اتبع فى عهدهم فإن مصالح العائلة المالكة لم تختلف عن مصالح الشعب المنتمية إليه. وذلك بعكس ملوك البطالمة فقد كانوا إغريق مقدونيين أي أجانب عن الشعب المصري. ولذلك قدموا مصالحهم على مصالح الشعب فأخذوا فى استغلال خيرات البلاد لحسابهم، وعملوا على الحصول على أكبر قدر من الأموال من أهاليها .

ومن ثم فإن مصر ظلت تحت الحكم الفرعوني ما يقرب من ثلاثين قرنا من الزمان، أي منذ أن توحدت البلاد سياسيا وإداريا ودينيا على يد الملك مينا (مؤسس الأسرة الأولى) حوالي عام ٣٢٠٠ ق م إلى أن فقدت مصر استقلالها وخضعت لحكم الإسكندر المقدوني ٣٣٢ ق م وظلت تحت سيطرة الإغريق حتى عام ٣١ ق م حيث خضعت للحكم الروماني .

ومن أهم الأجناس التى سكنت مصر فى العصر البطلمي اليهود والفرس .. أما "اليهود" فالراجح من أقوال الباحثين أنهم وفدوا إلى مصر عام ١٦٥٠ ق م؛ بسبب ما حل بأرض كنعان من جدب وقحط.وكان

ذلك أثناء مهاجمة الهكسوس لمصر. وعاشوا بها،ووصل بعضهم إلى مناصب كبرى فى الدولة المصرية، كيوسف عليه السلام الذى تولى منصب رئيس الخزانة الذى يعادل وزير المالية حاليا.

وقد تمتع اليهود بعديد من الامتيازات والحقوق، التى لم يتمتع بها المصريون أصحاب البلاد الأصليين بما يجعلهم فى المنزلة التالية للإغريق مباشرة. كما عملوا فى الجيش البطلمي، واشتغلوا بالتجارة وبعض المهن و،انتشروا فى كل ربوع مصس إلا أن أكثرهم كانوا بالإسكندرية.

وقد عامل البطالمة اليهود معاملة أفضل من المصريين، واعترفوا لهم بحق تكوين جاليات مثل الجاليات الإغريقية، التى تمتعت بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، ويديرها مجلس مكون من شيوخها، واعترفوا لهم بحرية العقيدة وحرية ممارسة التجارة، وتملك الأراضي ملكية فردية تامة. كما كان لهم حق تطبيق شريعتهم والتقاضي أمام المحاكم الخاصة بهم .

أما "الفرس" فقد دخلوا البلاد عندما احتل الفرس مصر عام ٥٢٥ ق م، بعد أن هزم الجيش الفارسي الآشوريين وطردوهم منها. إلا أن الإسكندر الأكبر المقدوني استطاع عام ٣٣٢ ق م أن يهزم الفرس ويضم مصر إلى الإمبراطورية الإغريقية. لكن بعض الفرس بقوا بمصر ولم يخرجوا منها حتى بعد احتلال الإغريق لها، وجندوا بالجيش البطلمي وتمتعوا بامتيازات طبقة الجنود .

أولاً- طبيعة الحكم والمسمار الأول في "النعش" :

بالرغم من وجود عديد من الأدبيات التى تكشف عن تقارب أنظمة الحكم البطلمي من الحكم الفرعوني، وأن الأولى حاولت قدر المستطاع السير على قدم الثانية. بيد أن هناك أدبيات أخرى، تبين أن ثمة فوارق كبيرة فى طبيعة الحكم بين النظامين. ومحاولة البطالمة تكريس ثقافة سياسية جديدة، تضمن لهم البقاء الأبدي فى الحكم.. غير أن هذه الطبيعة نفسها كانت المسمار الأول فى نعش الحكم البطلمي.

١ ـ الأساس الديني للسلطة :

ولما كان البطالمة قد حرصوا على التشبه بالثقافة الفرعونية. فقد وصل بهم هذا الحرص إلى درجة التشبع؛ حتى أنهم تصوروا أنفسهم الورثة الشرعيين لعرش الفراعنة؛ لذلك كان كل ملك بطلمي يتولى العرش يعتبر نفسه "فرعونا" وبصفته ابنا للإله" رع". ويتخذ الألقاب والأسماء التقليدية التى كان يحملها ملوك مصر السابقين.

ورغم أن نظام الحكم البطلمي لمصر كان يقوم على نفس الفلسفة التى قام عليها نظام الحكم فى العصر الفرعوني وهى نظرية "الحق الإلهي" المطلق. بيد أن اختلاف المقاصد والأهداف؛ أدى إلى اختلاف الوسائل. فلما كان الفراعنة من أبناء شعب مصر كان هدفهم الرئيسي تحقيق رفعة البلاد ورفاهية الشعب، وكانوا - رغم استبدادهم- يتقيدون بضوابط العرف والتقاليد والدين وبعض

القواعد القانونية. لكننا نجد على الجانب الآخر.. أنه لما كان الحاكم البطلمي ليس من أبناء شعب مصر وهو غريب عنهم؛ فقد كان نظام الحكم لديهم نظاما استبداديا بحتا. فإرادة الملك كانت مطلقة وغير مقيدة، لا من حيث الغايات ولا من حيث الوسائل، وكان الهدف من أتباعهم لفلسفة "الحكم المطلق" المؤسس على فكرة الحق الإلهي المطلق هو تحقيق مصالحهم الذاتية، ووضع أيديهم على جميع ثروات البلاد وخيراتها. وكذلك استخدام هذه الفكرة لتبرير نظام وراثة العرش، وحصر السلطة داخل أفراد الأسرة الملكية.

وفى هذا السياق تشير الأدبيات التاريخية إلى أنه قد جرت العادة بأن يحمل كل الملوك البطالمة عند توليهم عرش مصر "اسما إلهيا". وأن تقام لهم المراسم اللازمة لإضفاء الطابع الإلهي عليهم؛ وبذلك يرتفعون إلى رتبة الآلهة، وتقام لهم العبادة شأنهم فى ذلك شأن أسلافهم الفراعنة .

٢ـ وراثة العرش :

إن أسوأ ما أخذه البطالمة عن أسلافهم الفراعنة هو وراثة العرش، فكان يرث العرش أكبر الأبناء من الذكور الذين فإذا لم يكن للملك وريث شرعي من الذكور فإن السلطة تؤول إلى الأميرات، بشرط أن يتزوجن من أقرب أقاربهن . والواقع أنه ليس البطالمة وحدهم من أخذوا هذه العادة الاستبدادية السخيفة.. وإنما تناقلتها كافة الأنظمة الاستعمارية التى غزت مصر .. حتى العصر الحديث.. وربما كانت هذه العادة سببا كافيا لثورة الشعب المصري على مدار عصور مختلفة .

٣ـ سلطات الملك :

حظي الملك فى العصر البلطمى بسلطات واسعة قد خولها لنفسه، وربما تجاوزت السلطات التى خولها الشعب المصري لألهته فى العصر الفرعوني. فقد كان الملك فى العصر البطلمي هو رئيس الدولة الذى يمثلها فى علاقاتها بالدول الأخرى، ويملك سلطة إعلان الحرب وعقد المعاهدات ويستقبل وفود الدول الأجنبية وسفرائها . ويملك السلطة التشريعية، وهو الوحيد الذى يستطيع إصدار قوانين يخضع لها سكان البلاد جميعا، وكان الملك يمارس السلطة التشريعية عن طريق ما يصدره من قوانين وقرارات ومراسيم، وأوامر عامة وخاصة لتنظيم الشئون المالية والاقتصادية والإدارية والقضائية، وغير ذلك من المسائل التى تدخل فى إطار القانون العام .

وهو وحده صاحب السلطة التنفيذية، ويأتمر بأمره جميع موظفي الدولة، ويتولى تعيينهم وترقيتهم ومساءلتهم وتأديبهم وعزلهم، ولم يكن الملك فى كل ذلك يخضع لأي قيد من القيود بل كان يتصرف وفقا لإرادته الحرة، ودون تدخل أو فرض من أي فرد أو جهة. وكذلك فقد كان الملك هو وحده مصدر العدالة فى البلاد، وصاحب السلطة القضائية، وكان له بهذه الصفة النظر فى التظلمات التى ترفع إليه من الجهاز الإداري فى الدولة، بل كان أحد أبواب القصر الملكي بالإسكندرية يسمى "باب الأحكام" وهو مخصص لتلقى هذه التظلمات .

كما كان الملك أيضا يملك سلطة تنظيم الشئون الدينية. إذ كان له - باعتباره إلهاً- عبادة خاصة. يشترك فى أداء شعائرها المصريون

والأجانب على السواء. كما كان للملك سلطة على الكهنة والمعابد باعتباره الرئيس الديني للعبادة العامة. كما كان الملك يعتبر الوظائف الدينية ملكا له. يبيع منها ما يشاء ويوزع منها ما يشاء على من يريد، مع تقرير رواتب لشاغليها.

وهكذا نرى أن الملوك البطالمة قد أحكموا قبضتهم على البلاد، عن طريق تركيز جميع السلطات فى أيديهم؛ فبالرغم من الأساس الديني الذي اتخذ منه نظام الحكم البطلمي سندا لوجوده وبقائه؛ فإن البطالمة لم يتركوا الأمر لرجال الدين والكهنة، بل أخضعوهم لسلطانهم، وجعلوهم مجرد تابعين للسلطة الملكية، يتصرفون وفق ما يصدر إليهم من أوامر وتعليمات. وبذلك قضى البطالمة على أي احتمال لتمتع رجال الدين بنفوذ يصل إلى ما كان عليه الحال فى العصر الفرعوني .

وفى بداية حكم الإغريق لمصر .. نجد أن إلوهية الملوك البطالمة لم يكن معترفا بها إلا لدى المصريين .. أما بالنسبة للرعايا الإغريق، فقد ظل البطالمة مجرد ملوك عاديين، أي من طبيعة بشرية. غير أن هذه الازدواجية فى الطبيعة "أي كون الملك إلهاً في نظر المصريين، ومجرد زعيم بشرى فى نظر الإغريق" لم تكن لترضى البطالمة، حيث أخذهم الغرور إلى إجبار أبناء جلدتهم للاعتراف بهم كآلهة؛ لذا فقد سعوا إلى كسب صفة الألوهية فى نظر الإغريق أيضا، مستعينين فى سبيل تحقيق ذلك بالأعراف الإغريقية القديمة؛ التي كانت تدعو لعبادة "مؤسس المدينة" بعد وفاته. واستغل "بطليموس الأول"

ذكرى وفاة الإسكندر الأكبر واستعداد الإغريق أن يسبغوا عليه بعد وفاته صفات إلهية. وجعل من عبادته – أي الإسكندر- دينا إغريقيا رسميا في مصر يتولى الإشراف عليه أحد الكهنة من الإغريق .

وعندما تولى "بطليموس الثاني" حكم مصر بعد وفاة أبيه.. سار على نفس الطريقة. ورفع أباه إلى مرتبة الآلهة. ولم يكن من الصعب على الإغريق تقبل فكرة تأليه بطليموس الأول؛ حيث أن البطالمة كانوا يعرفون في ثقافتهم فكرة تأليه موتاهم. الذين أسسوا "مدينة حرة" وبطليموس الأول لم يؤسس مدينة حرة فقط .. بل أسس مملكة عظيمة في الشرق.

ثم جرت العادة بعد ذلك بأن يحمل كل الملوك البطالمة عند توليهم عرش مصر اسماً إلهيًا.. وأن تقام المراسم اللازمة لإضفاء الطابع الإلهي عليهم .. وبذلك يرتفع الحكام البطالمة إلى مصاف الآلهة. وتقام لهم العبادة شأنهم في ذلك شأن أسلافهم . إلا أن هذه الأسماء والألقاب المصرية التي كان يحملها الملوك البطالمة لم تكن تظهر إلا في الوثائق الصادرة عن الكهنة المصريين. أما الوثائق الإغريقية التي تم اكتشافها فإنها لا تتضمن إلا الأسماء والألقاب الإغريقية . وعمل البطالمة منذ بداية عهدهم على تشجيع الإغريق على الهجرة إلى مصر والإقامة بها للاستعانة بهم في إدارة البلاد والدفاع عنها. واستغلالها من الناحية الاقتصادية لكن الأمر لم يتوقف على الإغريق فقط إنما وجد بجانبهم أعداد كبيرة من الفرس و اليهود والسوريين والفلسطينيين ومن سكان شمال إفريقيا .

ولم يتبع البطالمة سياسة واحدة فى التعامل مع كل هذه العناصر المختلفة من سكان مصر بل اتبعوا سياسة التمييز العنصري .

وفى ذلك تمييز صارخ قامت عليه الحضارة الإغريقية؛ إذ تخلت عن فلسفتها المثالية التى أسس لها سقراط وأرسطو وأفلاطون فور غزوهم لبلدان أخرى .. وهذا ما يجعلنا نقر بأن شعوبنا العربية لم تقرأ التاريخ جيداً .. وأن أبنائنا الثأريين على أنظمتهم الوطنية، ويسعون حرقا وتدميرا فى بنياتهم الوطنية .. كان عليهم قبل أن يثوروا.. أن يقرأ التاريخ جيدا؛ ليتعلموا.. ويضعوا حدودا واضحة لثورة؛ تصمن لهم سرعة الاستقرار، وتحميهم من طمع الطامعين..

وكان من حق المصريين فى العصر البطلمي التقاضي أمام المحاكم المصرية، التي تتكون من قضاة مصريين وتختص بالمسائل المدنية والجنائية وتطبيق القانون المصري بعد أن تم تقنينه بعد عهد بوكخوريس، وكذلك إبرام التصرفات القانونية طبقا للقانون المصري وتوثيقها أمام موثقين مصريين .

ثانياً- النظام الإداري البطلمي و"مسمار جديد":

استبقى البطالمة معظم النظم المصرية القديمة الخاصة بالإدارة.. ولكنهم أدخلوا عليها بعض التعديلات الجزئية، التى تساعدهم فى إحكام قبضتهم على البلاد وعلى ثرواتها، وتضمن لهم تدفق الأموال على الخزانة البطلمية؛ لتخصيص هذه الأموال فى تمويل الجيوش والحملات التى تحمى الحكم البطلمي، وتمكنه من تحقيق أحلامه التوسعية وسيادة العالم .

كما احتفظ البطالمة بالتقسيم الفرعوني لمصر إلى قسمين هما: مصر العليا ومصر السفلى، لكنهم عدلوا فى حدودهما . بحيث أصبحت مصر السفلى .. تمتد من البحر المتوسط شمالا حتى الفيوم جنوبا. أما مصر العليا .. فقد أصبحت تمتد من ممفيس شمالا حتى الفيلة جنوبا .

وقد اعتمد البطالمة على الإغريق وحدهم في إدارة البلاد، وجعلوا الوظائف المدنية المهمة ووظائف الجيش وقفا عليهم، أما المصريون فكانوا يتولون فقط الوظائف الصغرى والكتابية، واضطروا إلى تعلم اللغة الإغريقية؛ ليستطيعوا التعامل مع رؤسائهم من الإغريق . كما عرف التنظيم الإداري في مصر في العصر البطلمي شكلين من أشكال الإدارة في وقت واحد هما: الإدارة المركزية والإدارة المحلية .

ففي المجتمع البطلمي تركزت جميع مظاهر السلطة من تشريع وقضاء وسلطة تنفيذية وسلطة تنظيم للشئون الدينية فى شخص الملك البطلمي ب؛اعتباره إلهاً .. وكان كذلك الرئيس الأعلى لكافة الإدارات الحكومية. واستعان الملك بعديد من الموظفين فى تسجيل أوامره وقراراته ومراسلاته السياسية والإدارية، بالإضافة إلى مساعديه الرئيسيين فى تنفيذ أوامره.. والقيام بما تتطلبه إدارة شئون البلاد .

كما كان الملك يختار أغلب مساعديه من رجال البلاط الملكي .. وكان من أعراف البطالمة وعاداتهم تربية عدد من أبناء الموظفين والأسر الكبيرة مع أبناء الأسرة الملكية؛ ليختاروا بعد منهم كبار الموظفين؛

مما أدى إلى إيجاد طبقة شبه ارستقراطية فى المجتمع . وكذلك وضع الملك على رأس كل إدارة من الإدارات الرئيسية موظفا كبيرا يمثله ويكون مسئولا عنها . ومن الواضح أن المصريين المستعمَّرين — رغم استكانتهم- بيد أنهم لم يتمكنوا من كسب ثقة البطالمة .. وكانوا طول الوقت من المغضوب عليهم.. فقد كانوا أول من يعمل، وأخر من يأخذ فى الحصاد..

وكانت إدارة المالية أهم الإدارات الرئيسية في عصر البطالمة .. وكان من يتولى رئاستها يتمتع بمكانة كبيرة فى البلاط الملكي وفى حياة مصر العامة. حيث كان يشرف على تنفيذ الخطة الاقتصادية، بما تتضمنه من إشراف على استغلال الأراضي الزراعية والنشاط الصناعي، وتحصيل الضرائب والإشراف على كافة إيرادات خزانة الملك (الخزانة العامة).

وفى العصر البطلمي كان يوجد موظف كبير تتشابه اختصاصاته مع اختصاصات وزير العدل فى العصر الحالي يختص بشئون العدالة وتعيين القضاة، وكان يرأس المحكمة العليا بالإسكندرية . كما كان يوجد ما يسمى وزير الأشغال مهمته الإشراف على الإنشاءات العامة وشق الترع وبناء الجسور وصيانتها و الإشراف على إنشاء القصور والمعابد والمباني الحكومية . وكذلك وجد فى العصر البطلمي ما يشبه وزارة الحربية الآن؛وكانت مهمتها الإشراف على إعداد الجيوش وتدريب الجنود ودفع مرتباتهم .

قولنا فيما سبق أن البطالمة قد احتفظوا بالتقسيم الفرعوني

لمصر إلى قسمين كبيرين هما: مصر العليا ومصر السفلى. لكنهم غيروا فى حدودهما. حيث أصبحت مصر السفلى .. تمتد من البحر الأبيض شمالا حتى مدينة الفيوم جنوبا وقيل حتى مدينة هرمو بوليس "بالقرب من مدينة بني مزار حاليا". وكذلك استبقى البطالمة أيضا التقسيم الفرعوني القديم، الذي بمقتضاه قسم كل من قطري البلاد إلى أقاليم، ثم قسمت الأقاليم إلى مراكز .. ثم قسمت المراكز إلى قرى . وقد عين البطالمة على رأس كل إقليم حاكم أطلق عليه " لقب نومارك " وعلى رأس كل مركز رئيسا يسمى " توبارك " ولقب رئيس القرية بلقب " كومارك ".

وفى بداية العصر البطلمي كانت جميع هذه الوظائف يشغلها مصريون .. لكن البطالمة كانوا يشعرون أن هذا الأمر يتناقض مع طموحاتهم وأهدافهم ومصالحهم فى مصر؛ فعملوا على تغييره . ومن ثم فقد عمل البطالمة على جعل الوظائف العليا والعسكرية وقفا على البطالمة دون المصريين. ولذلك ففي عهد "بطليموس الأول" تم تعيين رئيس عسكري يطلق عليه القائد لكل إقليم. كانت اختصاصاته فى بادئ الأمر "عسكرية"، ثم توسعت سلطاته هو ومساعديه من الكتاب الملكيين، حتى لم يعد للحاكم المدني أي اختصاصات أو سلطات، واختفوا تماما قبل نهاية العصر البطلمي .

وقد جرت العادة على إسناد الوظائف المهمة للإغريق .. أما المصريون فكانوا يتولون "الوظائف الكتابية" . وكان رجال الإدارة في الأقاليم والمدن والقرى وكلاء عن الملك ويستمدون سلطاتهم

منه مباشرة. وكان هذا النظام يسرى على جميع أقاليم المملكة المصرية كلها، ماعدا المدن الإغريقية الحرة وهى "نقراطيس وبطلمية والإسكندرية" فهذه المدن كانت تخضع لنظام إداري خاص، وتتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي . وانقسم الإغريق الذين أقاموا فى مصر فى عصر البطالمة إلي قسمين هما :

" **الإغريق سكان المدن الحرة**": ففى العصر البطلمي تمتعت المدن الحرة " كالإسكندرية" التي بناها الإسكندر الأكبر و "بطلمية" التى بناها بطليموس الأول فى مصر العليا " تقع الآن فى مدينة جرجا " ومدينة نقراطيس "بالقرب من مدينة دمنهور الحالية" بنوع من الاستقلال الذاتي، وكان لكل مدينة قانونها الخاص، ومحاكمها ومجلسها الشعبي ومجلس الشيوخ، لكنها مع ذلك ما تزال خاضعة لسلطة البطالمة، وهيمنة الملك مع قدر من الاستقلال النسبي .

وحظي سكان المدن الحرة بعديد من "الامتيازات" أهمها ـ التمتع بالحقوق السياسية، لأن نظام المدن الحرة يقوم على "الديمقراطية المباشرة". وكان كل شخص بلغ ١٤ سنة يكتسب صفة المواطن، ويكون له الحق فى مباشرة الحقوق السياسية الخاصة بالمدينة الحرة، عن طريق المجلس الشعبي الذي يتكون من مجموع الذكور البالغين، ويختص هذا المجلس بكل شئون المدينة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وله كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . كما امتازوا بالتمتع ببعض الحقوق المدنية، التى لا يتمتع بها غيرهم مثل الزواج من الإغريق فى المدن الحرة الأخرى أو الإغريق من الجاليات، وكذلك تملك الأراضي الزراعية ملكية فردية تامة .

"**الجاليات الإغريقية** "؛ وهم الإغريق الذين كانوا يقيمون خارج المدن الحرة الثلاث، وينتظمون في جماعات، وكانت الأوامر الملكية تقضي بأن يقيد كل فرد منهم اسمه واسم المدينة التي كان ينتمي إليها قبل هجرته إلى مصر في سجلات رسمية . وتمتع الإغريق أعضاء الجاليات بنفس الحقوق التي تمتع بها الإغريق سكان المدن الحرة، ما عدا حق تملك الأراضي ملكية فردية تامة، وكان القانون يجيز لهم الزواج من المصريين . ولقد كان للإغريق سواء أكانوا — من سكان المدن الحرة أو أعضاء الجاليات- بعض "الامتيازات" أهمها ـ الإعفاء من بعض الضرائب مثل ضريبة الرءوس أو الجزية وكذلك الإعفاء من أعمال السخرة .بالإضافة إلى ـ قصر الوظائف الهامة والعسكرية والمناصب الرئيسية في المملكة عليهم والاعتماد عليهم في إدارة شئون البلاد مما أدى إلى تكوين طبقة من الموظفين المدنيين والعسكريين تتمتع بدرجة كبيرة من السلطة والنفوذ والثروة . كما كان للإغريق الحق في إقامة معاهد علمية تسمى جمنازيا وكانت لهذه المعاهد امتيازات كبيرة كحق امتلاك الأراضي والتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونها .

ثالثاً- النظام الضريبي و" المسمار الثالث" :

لم يغب عن وعي البطالمة أنهم غرباء أجانب مغتصبون لخيرات هذه البلاد محتلون لأرضها، وأن الاحتلال مصيره دائما إلى زوال .. لذلك فقد سعوا إلى استغلال فترة حكمهم في استنزاف أكبر قدر

من خيرات هذه البلاد قبل رحيلهم عنها، واستعانوا فى سبيل تحقيق هذا الهدف بوسيلتين: هما النظام الضريبي و نظام الاقتصاد الموجه والاحتكارات العامة .

فمن حيث الضرائب.. فقد عكف البطالمة على فرض عديد من الضرائب على المصريين، منها ما هو "عيني" ومنها ما هو "نقدي".. وتمثلت "الضرائب العينية" فى جزء أو نسبة من ناتج الأرض الزراعية كان يتحملها المزارع، بالإضافة إلى الإيجار الذي يجب أن يدفعه الفلاحون للحكومة البطلمية، ويحصل منهم عينيا كذلك. ومن الضرائب العينية كذلك ضريبة الفاكهة و الكروم، ولم تكن الضرائب العينية ثابتة المقدار بل كانت تختلف حسب الإقليم والمنطقة وخصوبة التربة واحتياجات الخزانة البطلمية .

أما "**الضرائب النقدية** " فهي تلك التى تدفع نقدا .. وكانت تفرض على الملكية الخاصة للأفراد، كالمباني والعبيد والمهن والحرف المختلفة، وضريبة التداول على انتقال ملكية العقارات والعبيد، وكذلك الرسوم على توثيق العقود، وضرائب خاصة بصيانة الترع والجسور وحفظ الأمن والرسوم الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير وغير ذلك. وهذا النوع من الضرائب استحدثه البطالمة، ولم يكن له وجود فى مصر الفرعونية؛ لعدم شيوع التعامل بالنقود فى عصرهم .وانقسمت الضرائب النقدية إلى نوعين هما :

"**الضرائب المباشرة**": وهى التى تفرض على ثروة الشخص وتشمل الضرائب التى كانت تفرض على المباني ذاتها أو على

عائد إيجارها . وكذلك - الضرائب التى كانت تفرض على العبيد باعتبارهم أحد عناصر ثروة السيد. أضف إليهما - الضرائب التى كانت تفرض على المهن والحرف المختلفة. و ضريبة الرؤوس أو الجزية حيث يرى بعض الباحثين أنها فرضت على الذكور من المصريين فى العصر البطلمي ولم يكن يعفى منها سوى رجال الدين .

"**الضرائب غير المباشرة**"؛ وهى التى كانت تحصل بسبب تداول الأموال من شخص إلى آخر وتشمل ضريبة التداول التى كانت تفرض عند نقل ملكية العقارات والرقيق. و - ضريبة تسجيل وتوثيق العقود. أضف إليهما أيضا ضريبة الرسوم الجمركية التى كانت تفرض على عمليات الاستيراد والتصدير وكان الغرض منها تحقيق دخل للخزانة البطلمية بالإضافة إلى حماية السلع التى تحتكرها الحكومة البطلمية. والضرائب الخاصة بإقامة وصيانة الترع والجسور وحفظ الأمن .

وكانت "الضرائب العينية" تحصل عن طريق موظفي الدولة، بالذهاب للحقول وأخذها مع الإيجار من المحصول ووضعها فى المخازن الملكية . أما "الضرائب النقدية " فاتبع فى جبايتها نظام الالتزام. حيث تطرح ضرائب منطقة أو إقليم معين فى مزاد، ومن يرسو عليه المزاد يلتزم بسداد هذه الضرائب للدولة، ثم يتولى هو تحصيلها من الأفراد بمعاونة رجال الدولة . وكان نظام الالتزام فى جمع الضرائب .. نظاما سيئا و ضارا بالمصريين؛ حيث أن الملتزم كان يجور على الناس ويظلمهم، ويحصل من الأفراد مبلغ وقيم أعلى من التى حددتها الدولة .

رابعاً- النظام الاقتصادي و"المسمار الرابع":

وفق النظام السياسي والاقتصادي الذى اتبعه البطالمة فى حكم مصر لم يكن الملك هو رئيس للبلاد بقدر ما كان صاحبها؛ وعليه .. يصبح للملك الحق الأصيل فى توجيه مجهودات الأفراد والمواطنين الوجهة التى تحقق مصالح الملك ودولة البطالمة.. ولذلك ا فقد احتكر الملك "الأراضي الزراعية".واعتبرها ملكا له، وتؤجر للمصريين مقابل جزء كبير من المحصول، وتزرع وفقا للتعليمات التى تصدرها حكومة البطالمة، والتي كان يتعرض من يخالفها من الفلاحين للعقوبة.

كما احتكر البطالمة "السلع المهمة " مثل المنسوجات والجلود والروائح العطرية والورق،واستخراج المعادن وصيد الطيور. واحتكروا كذلك الأعمال المصرفية؛ بغرض الإشراف على المبادلات النقدية. وكان احتكار صناعة الزيت احتكارا تاما، ابتداء من إنتاج المواد الأولية حتى تصل السلعة إلى أيدي المستهلكين. أي كان البطالمة يحتكرون الدورة الإنتاجية بأكملها .

وفى نفس السياق .. لجأ البطالمة إلى حظر ومنع استيراد السلع التى تحتكر الحكومة البطلمية صناعتها لحمايتها من منافسة السلع الأجنبية. بعد أن أدت سياسة الاحتكار إلى ارتفاع أسعار السلع الاحتكارية فى الأسواق الداخلية عنها فى الأسواق الخارجية. مما دفع الدولة إلى تحديد أسعار السلع الأخرى غير الاحتكارية، وتحكمت فى إنتاجها وتوزيعها وأخضعتها لرقابة دقيقة؛ مما أدى إلى الحد من ربح المنتجين والتجار. ومن هذه السلع الماشية والدواجن والأسماك والنقل النهري

خامساً- الأوضاع الاجتماعية وأزمة الهوية: "المسمار الخامس"

لقد كانت "الهوية " ولا تزال الخط الأحمر الذى لا يسمح المصريون بالاقتراب منه أو المساس، وتحت أي ظرف، ولو دفعوا أرواحهم ثمنا للحفاظ عليها. فلما كان المصريون يشكلون الغالبية العظمى من السكان فى مصر فى العصر البطلمي، فقد أدرك البطالمة أنه لا سبيل لهم ولا قدرة لديهم على حكم مصر ولا السيطرة على المصريين إلا باحترام تقاليدهم الدينية؛ ولذلك أحرصوا على إظهار احترامهم للديانة المصرية، واعترفوا بها دينا رسميا للبلاد، بل وصل الأمر إلى أن الإغريق أنفسهم عبدوا الآلهة المصرية . وبالرغم من ذلك إلا أن البطالمة لم يفرضوا على الإغريق المقيمين بمصر معتقدات المصريين، بل تركوهم يحتفظون بمعتقداتهم الديني. وظلوا يعبدون آلهتهم الخاصة، وأقاموا لها المعابد في المدن التي يكثرون فيها .

ورغبة من البطالمة فى استرضاء رعاياهم الإغريق بمصر؛ أظهر الملوك الولاء للآلهة الإغريقية بجانب الولاء للآلهة المصرية، فأقاموا لها المعابد فى مصر، وقدموا لها القرابين وشاركوا فى احتفالاتهم الدينية. واستمر الوضع هكذا إلى أن أدرك البطالمة أن هذه الازدواجية فى العقيدة قد تفسد العلاقة بين أفراد الشعب، وتهدد تماسك البنيان الاجتماعي في البلاد كما أنها تزيد من النفقات على إنشاء المعابد وإقامة الشعائر ولذلك سعى البطالمة إلى مزج الديانات المصرية بالديانات الإغريقية، فأوجدوا ديانة جديدة تقوم على ثالوث

مكون من "سيرابيس" وزوجته "ايزيس" وابنهما "هاربوكراتس". وأقاموا للديانة الجديدة معابد ضخمة فى الإسكندرية ومنف. ويرى البعض أن هذا الإله تمتع بنفس النفوذ الذى تمتع به من قبل الإله (آمون رع) فى عصر الفراعنة.

ولم يكن لدى البطالمة قبول بوجود طبقة تتمتع بنفوذ وتنظيم وانتشار داخل المجتمع المصري؛ لما بشكله ذلك الوضع من خطر على الحكم الإغريقي للبلاد؛ لذلك عملوا على الحد من امتيازات" الكهنة".وأسندوا أراضى المعابد للحكومة، وعينوا مراقب لكل معبد.. وأرغموا رجال لدين على إظهار ولائهم للأسرة الملكية بشتى الطرق . أما طبقة" الأشراف" المدنية التى كانت موجودة فى عهد الفراعنة فقد تلاشت؛ بسبب سلبهم جميع مناصبهم الإدارية وأموالهم .

إلا أن طبقة "الجنود والموظفين" تلك التى كانت مكانة كبيرة، تلت مباشرة طبقة الأشراف المدنية والدينية فى عهد الفراعنة،فقدا فقدت هذه الطبقة مكانتها فى عصر البطالمة؛ نظراً لاعتماد البطالمة على الإغريق في الجيش والمناصب المدنية المهمة، وإسناد الوظائف الصغيرة و الكتابية فقط للمصريين . الطبقة العاملة والتي اشتملت الزراع والتجار والصناع، فقد عانت هذه الطبقة كثيرا فى عصر البطالمة، وكلفت بالأعمال الإجبارية " السخرة " وكان يستعان بها فى إقامة الجسور وشق الترع وإعداد وتمهيد الأرض للزراعة والعمل بالمناجم والمحاجر والمصانع، مع فرض الضرائب المتعددة عليهم، كما

عانت هذه الطبقة أيضا من القيود الكثيرة التى فرضتها عليهم الدولة البطلمية بسبب إتباع سياسة الاقتصاد الموجه .

وحيث أن البطالمة لم يعترفوا للمصريين بحقوق سياسية مثل الحقوق التي اعترفوا بها للإغريق داخل المدن الإغريقية في مصر؛ فقد أدى إلى حرمان المصريين من حقوقهم السياسية، في ظل الحكم البطلمي . إذ كانت حقوق الفرد وواجباته تختلف تبعا للجنس الذي ينتمي إليه.. فحقوق الإغريق مثلا كانت أكثر من الحقوق التي يتمتع بها غيرهم، بل أكثر من حقوق المصريين أصحاب البلاد.وكذلك واجبات الإغريق أقل من واجبات غيرهم ولو كانوا من المصريين . وقد برر البطالمة ذلك بأن المصريين لم يتمتعوا بأي حق من الحقوق السياسية بطريق مباشر أو غير مباشر في عهد ملوكهم الفراعنة.. وأن المصريين غير مهيئين لممارسة الديمقراطية..!!

كما لم يعط البطالمة للمصريين حق تملك الأراضي الزراعية، بل كان المصريون فقط يقومون بزراعتها لحساب الملك البطلمي، أو ملاك الأرض من الإغريق سكان المدن الحرة " الإسكندرية وبطلمية ونقراطيس". ناهيك عن أعمال "أعمال السخرة ". فالأعمال الإجبارية التي فرضها البطالمة على المصريين القادرين على العمل كانت لا تفرض بنفس القدر على النساء والأطفال والمرضى وكبار السن. وكذلك يعفى من السخرة رجال الدين وأصحاب بعض المهن والجنود الذين يخدمون فى صفوف الإغريق . وكانت أعمال السخرة تنحصر فى إنشاء وصيانة الطرق والجسور والترع وإعداد الأرض للزراعة . فقد

كان الشخص يكلف بالسخرة لعدة أيام كل عام، ولا يعفى منها الشخص إلا بدفع بدل مالي .. وثمة رأى يرجحه فريق من الباحثين يذهب إلى أن السخرة كانت تفرض على المصريين دون الإغريق.. وهو يتفق مع سياسة التمييز العنصري التي اتبعها الإغريق في حكم مصر .

وفى عهد بطليموس" الرابع" هاجم ملك السلوقيين " بوكخوريوس الثالث" مملكة البطالمة، وكاد أن ينتزع الجزء الجنوبي من سوريا من أيديهم، إلا أن بطليموس الرابع أعد جيشا استعان فيه بعدد كبير من المصريين بعد تدريبهم على فنون القتال و الحروب، وكان للمصريين الدور الحاسم فى انتزاع النصر الذى عز على جنود البطالمة تحقيقه وذلك فى معركة رفح عام ٢١٧ ق م.

وكان للدور الذى قام به المصريون فى معركة رفح أثر ايجابي فى تحسن مركزهم الاجتماعي والسياسي؛ فقد عاد لطبقة الأشراف الدينية كثير من امتيازاتها، كالحق فى استغلال الأراضي الموقوفة على المعابد، وتم إعفاؤهم من السخرة. وفتح الباب أمام المصريين لتولى المناصب والوظائف المهمة فى الدولة. وكذلك سمح للمصريين بأداء الخدمة العسكرية بعد أن حرموا من ذلك فترة من الزمن و،خفف البطالمة من القيود التى فرضوها على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية . وقد أحدث ذلك تقاربا بين المصريين والإغريق، وتعلم كل منهم لغة الآخر.. وتم الزواج بين مصريين وإغريق، وكونوا طبقة متوسطة فى المجتمع .

ثورة "الجياع الأولى" :

دارت أحداث هذه الثورة فى عهد " بطليموس الثالث" أثناء حربه في سوريا، تلك الحرب التي أدت إلى الانهيار الاقتصادي للبلاد؛ نتيجة الإنفاق عليها؛ وتسببت فى مضاعفة الضرائب على أهل مصر،وإكراه المصريين على العمل في الخدمة البحرية قسراً، وبلغ الحال حد المجاعة غير أن بطليموس الثالث أخمدها ليس بالقوة المسلحة فقط، ولكن بسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة أيضا ..فقد جلب القمح من فينيقيا وقبرص وسوريا .. وتنازل هو والملكة والكهنة عن جانب كبير من دخلهم لإنقاذ الشعب والكهنة .. ذلك التصرف الاجتماعي الديني الإنساني الذي قام به الملك وزوجته مسجل حتى الآن فى الوثيقة الحجرية الموجودة في المتحف المصري.

ووقعت هذه الثورة نتيجة لشعور المصريين بقسوة وظلم الاحتلال،فلجئوا إلى مقاومة الاضطهاد مقاومة سلبية؛ فأضربوا عن العمل .. وشارك فى الإضراب الفلاحون وعمال المصانع والمناجم والمحاجر.. وقوبلت هذه الإضرابات فى البداية بالقمع والاضطهاد من قبل الدولة . وتكررت هذه الإضرابات في عهد بطليموس الثاني"، وزيد عليها تهريب السلع وبيعها دون تصريح ..وقمعت أيضا . وفى عهد بطليموس الثالث" انفرط العقد من يد الدولة؛ فخرج المصريون مطالبين برحيل الملك. وجاءت أسبابهم كما يلي:

١- عدم احترام البطالمة للاستقرار الداخلي .. الذي وضع أساسه و ثبت دعائمه الإسكندر الأكبر بحرصه على استرضاء

المصريين واحترام عقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم وعدم النيل من امتيازاتهم ومكتسباتهم في العصر الفرعوني. لكن البطالمة لم يستمروا على نهج الإسكندر الأكبر مع المصريين طويلا، و منحوا اليهود من الامتيازات والحقوق ما يجعلهم فى مكانة أفضل من المصريين أصحاب البلاد الأصليين مما أدى إلى سخط وكراهية المصريين للحكم البطلمي .

٢- العرقية والتمييز العنصري التي لم يتنازل عنها البطالمة في فكرهم اليوناني، حتى فى طريقة حياتهم فقد كانت حقوق الفرد وواجباته تختلف تبعا للجنس الذى ينتمي إليه. فحقوق الإغريق مثلا كانت أكثر من الحقوق التى يتمتع بها غيرهم، بل أكثر من حقوق المصريين أصحاب البلاد، وكذلك واجبات الإغريق أقل من واجبات غيرهم ولو كانوا من المصريين؛ مما ساعد على اتساع الفجوة بينهم وبين الشعب المصري

٣- كراهية الشعب المصري ورفضه لمحتل دخيل غريب مغتصب لأرضهم ناهب لخيرات بلادهم، تغلغل في كل مفاصل الدولة .. واستأثر لنفسه بكل سلطات الدولة ووظائفها وأقصى المصريين أصحاب البلاد وأبعدهم عن المشاركة فى حكم بلادهم واستغلال مواردها لصالحهم .

٤- الاستبداد وفرض الضرائب الباهظة واحتكار كل موارد البلاد فامتلأت قلوب المصريين غيظا وازداد لهيبها قيظا من قلة المغانم وقسوة المظالم .

وإذا كان هناك من المؤرخين من يرى أن البطالمة قد أحكموا قبضتهم على البلاد عن طريق تركيز جميع السلطات فى أيديهم، وعدم ترك المجال مفتوحا أمام أية فئة أو هيئة أخرى للوصول للسلطة.فإن هناك فريق أخرى ذهب إلى أن الهدف من إتباع البطالمة لهذه الفلسفة فى الحكم هو الحرص على بقاء مصر كجزء من الإمبراطورية الإغريقية، والقضاء على أي تمرد يهدف إلى استقلالها عنها؛ وذلك لاستغلال ثروات مصر الوافرة فى تمويل وإعداد الجيوش التي تدافع عن الإمبراطورية الإغريقية.

ومن أهم ما أسفرت عنه هذه الثورة.. أنها غيرت من سلوك البطالمة تجاه الشعب المصري، وأحدثت تحسنا ملحوظاً فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمصريين، خاصة بعد معركة رفح، حينما تعرضت البلاد فى عهد بطليموس الرابع للاعتداء من جانب "أنطيوخوس" الثالث ملك "السلوقيين" .. لكن البطالمة بقيادة بطليموس الرابع أعادوا تنظيم الجيش وأدمجوا فيه عددا كبيرا من المصريين بعد تدريبهم وتسليحهم، فكان للفرق المصرية الفضل الأكبر فيما حققه بطليموس الرابع من انتصار على جيوش السلوقيين فى موقعة رفح عام ٢١٧ ق م . وهناك من يرى أن هذا النصر قد أدى إلى ازدياد ثقة المصريين بأنفسهم، وأرغم البطالمة على تقديرهم واحترامهم بعد أن انتزعوا نصرا عز على جنود الإغريق تحقيقه . ومن ثم فنه يمكننا القول أن هذه الثورة نجحت فى استرداد المصريين لحقوقهم المنهوبة وكرامتهم المسلوبة..

"ثورة الجياع الثانية " :

وقعت أحداث هذه الثورة فى عهد" فيلو باتور " بطليموس الرابع – الذى واصل إرث الحرب مع السوريين .. ونظرا لأن جنود الإغريقيين مرتزقة، وقد استنزفت قواهم وقلت أعدادهم بسبب حروب خلفاء الإسكندر؛ الأمر الذى دفع "باتور" مضطراً إلى أن يعتمد على المصريين فى حربه ضد السوريين؛ فأغدق الهبات والعطايا على الآلهة والمعابد، ولُقِب بألقاب الفراعنة. كما أصدر مجلس الكهنة قرارا بأن الآلهة باركت بطليموس الرابع، وعقدت له لواء القصر؛ فأغدق ثانية على المعابد، وجند نحو عشرين ألف مقاتل مصري. مما اضطره هو ووزيره "سوسبيوس " إلى إدخال تعديلات على النظم المالية والإدارية لمواجهة هذه المصروفات؛ ولذلك ارتفعت الضرائب والإيجارات . وكذلك تعلم المصريون فنون القتال، وكانوا سبباً في انتصار بطليموس الرابع على "انتيوخوس". ويقول "هارولديل" من ذلك الحين أخذت الثورات المصرية تنشب من وقت لآخر وتقع غالبا في إقليم طيبة

وكانت "طيبة" هي معقل الثورة الرئيسية.. فبزعامة "أرماخيس" ثم "انخماخيس" وبمعاونة النوبة قاومت طيبة " فيلو باتور" ثم ابنه (ابيفانس) ويتضح من الوثائق أن طيبة انفصلت تحت إمارة الزعيمين قرابة عشرين عاما. وتحدثنا إحدى نقوش معبد "ادفو" أن أعمال البناء أوقفت لاندلاع لهيب الثورة، واحتمت إحدى فرق الثوار داخل المعبد، واحتدم الصراع في الجنوب، وظلت الثورة إلى أن هزم "إنخماخيس"

في العام التاسع عشر في عد ابيفانس عام ١٨٦ق.م. ولم تختلف هذه الثورة كثيراً عن سابقتها. ولكن خطورتها كانت تكمن في أنه كان من بين من اشتركوا فيها المصريون الذين مهروا في القتال وألفوا مبادئه في موقعة رفح . وكان من أهم نتائجها إصابة سياسة مصر الخارجية بالشلل في عهد بطليموس الرابع ولعل الثورة المصرية كان لها نصيب في ذلك .وكذلك انتفاض اليد العاملة وتعطيل الزراعة والتجارة وقد أسفر هذا الوضع عن دمار اقتصادي فادح .فضلاً عن فقدان دور مصر التجاري الرائد في بحر ايجة . و رفع القيمة الاسمية للعملة .وتم اتخاذ البرونز قاعدة أساسية للنقد البطلمي...

سادساً- ثورة الجياع في "العصر الروماني" :

ليس غريبا أن يحتفظ الرومان بنظريات سياسية فرعونية؛ ولا سيما إذا كانت هذه النظريات تؤسس نظام الحكم على فكرة الحق الإلهي المطلق في السلطة. وبمقتضاها يصبح الإمبراطور هو الحاكم والوريث الشرعي لعرش الفراعنة والبطالمة . وكان الإمبراطور الروماني يمارس مهام الحكم من خلال والى أو حاكم يقيم فى الإسكندرية. غالباً ما يتم اختياره من طبقة الفرسان؛ للتأكد من قدرته على مواجهة أي تمرد يقوم به المصريون .

وكان " الحاكم الروماني" على مصر يتمتع بولاية عامة من الدرجة العليا. تخول له جميع السلطات. وعلى جميع من يوجد فى مصر من

قوات رومانية. كما تخول له. بالإضافة إلى ذلك سلطة النظر فى المسائل الجنائية والمدنية. وهى سلطات تعادل السلطات التى كانت لملوك البطالمة من قبل. والفارق الوحيد فقط هو أن الوالي الروماني لا يتمته بالاستقلال الذاتي. وإنما يخضع لرقابة الإمبراطور الروماني. وفى إطار هذا الخضوع كان لهذا الوالي حق إصدار منشور يبين فيه للناس المبادئ العامة التي سيسير عليها أثناء حكمه. سواء من الناحية الإدارية أو القضائية. وكان لجميع ما يقرره قوة القانون .

ويعد الوالي هو الرئيس الأعلى للإدارة المركزية بمصر وله سلطة تعيين كبار الموظفين الذين يستعين بهم فى إدارة شئون البلاد. وكذلك له سلطة تعيين الذين يكلفون بالأعمال الإجبارية. وهى الخدمات التى يؤديها الأفراد للدولة .. وفقا لشروط معينة يحددها القانون. بل استحدث الرومان نظام الخدمات الإجبارية المالية التي تقتضى إنفاق الأموال من قبل المكلف بها . وكان للحاكم ديوان يضم عددا من الموظفين. موزعين على عدة أقلام أهمها. قلمي السكرتارية والسجلات .

ومن الناحية الاقتصادية اعتبر الرومان مصر مصدرا للقمح والنقود؛ لتمويل الإمبراطورية الرومانية؛ ومن ثم فقد كانت الإدارة المالية هي من أهم الإدارات في العصر الروماني. وكان الوالي يقوم بعمل تعداد للسكان كل أربع عشرة سنة؛ ليتم على أساسه تقدير الضرائب والأعمال الإجبارية. كما كان الوالي يشرف على إحصاء الأموال وتسجيل الملكية العقارية فى دور المحفوظات العقارية

وحرص النظام اليوناني على وضع السلطة الدينية كلها فى يد الوالي، ومنحه سلطة الإشراف على الموظفين الدينيين، وعلى إيرادات المعابد والكهنة .. وكان الوالي هو القائد الأعلى للجيش الروماني فى مصر، الذى كانت فرَقه وسراياه ووحداته تنتشر فى سائر أنحاء مصر . ثم أصبحت الإسكندرية مقراً للجالية العسكرية الرومانية .

كما قام الرومان بتقسيم مصر إلى ثلاثة مناطق هى الدلتا ومصر الوسطى والصعيد وجعلوا على كل منها رئيس يسمى القائد العام أو الرئيس الإداري اقتصرت سلطته على الأمور المدنية فقط ولم يكن له اختصاص عسكري كما كان فى عهد البطالمة . وكانت مهمة القائد العام للمنطقة هى تبليغ أوامر الوالي إلى السلطات المحلية فى الأقاليم، وتقديم تقارير عن أعمال الإدارة في هذه الأقاليم، وكذلك الإشراف على تحصيل الضرائب وغير ذلك من الأمور التى تتطلبها إدارة شئون الإقليم. وقد اختفى منصب القائد العام فى عهد الإمبراطور "دقلديانوس" الذي قسم مصر إلى ثلاث ولايات، على رأس كل ولاية حاكم مستقل .

بعد أن استقر التقسيم الإداري لمصر في العصر الروماني إلى ثلاث مناطق على رأس كل منطقة قائد عام، تم تقسيم كل منطقة إلى أقاليم ومراكز و قرى، وعلى رأس كل إقليم حاكم يمثل الوالي، و يعاونه فى تنفيذ مهامه عدد من الموظفين الخاضعين لإشرافه :

"**حاكم الإقليم**" يعين من بين الإغريق أو المصريين الموالين للرومان أو من الرومان لمدة ثلاث سنوات ويتولى الإشراف على الجهاز الإداري

في الإقليم وبصفة خاصة الإدارة المالية وكان له بعض الاختصاصات القضائية بمقتضى تفويض دائم أما القضايا ذات الخطورة فكان يتعين عليه أن يحيلها إلى محكمة الوالي . ولم يكن لحاكم الإقليم أية اختصاصات عسكرية وإن كان قد يمارس ذلك بصفة استثنائية كما حدث ذلك عندما وقعت الاضطرابات الداخلية من اليهود في عهد الإمبراطور "تراجان" والإمبراطور "هادريان" .

" **الكاتب الملكي** " كان يزود حاكم الإقليم بكل الإحصاءات والتقديرات والتقارير التي يحتاج إليها. كما كان يحتفظ بجميع الأوراق والحسابات الخاصة للإقليم مثل التقارير والإحصاءات التي يدونها كتبة القرى والمشرفون على مخازن الحبوب وإقرارات مولي الضرائب .

" **النومارك** " وهو حاكم الإقليم وكان يعاونه موظف يسمى القائد الذي انتقلت معظم اختصاصات حاكم الإقليم إليه. وأصبح هو الحاكم الفعلي للإقليم .. واقتصر نشاط "النومارك" على المسائل المالية وبصفة خاصة الرقابة على تحصيل الضرائب .

" **التوبارك و الكومارك** " جعل الرومان على رأس كل مركز موظفا يسمى حاكم المركز أو "التوبارك" يعاونه كاتب المركز" التوبوجرامات " كما جعلوا على رأس كل قرية موظفا يسمى حاكم القرية أو"الكومارك" يعاونه كاتب القرية أو الكوموجرامات . وقد اختفت وظيفة حاكم القرية بعد القرن الثالث للميلاد. وذلك أنه قد حل محله مجلس شيوخ القرية. الذي تولى بالتعاون مع كاتب القرية الحفاظ على النظام فيها وتحصيل إيرادات الدولة .

ولم يكن نظام الإدارة المحلية السابق بيانه مطبقا داخل المدن الإغريقية الحرة لأن هذه المدن كانت تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونها . ولم تعد الوظيفة العامة بمثابة علاقة تعاقدية بين الموظف والدولة، يجوز للفرد قبولها أو رفضها .. لكنها أصبحت تكليفا من الدولة للشخص لا يجوز له رفضه أو الامتناع عن أدائه، ولو كان العمل بدون أجر؛ وذلك بعد أن عمم الرومان نظام الخدمات الإجبارية في مصر، ووضع له الفقهاء الرومان نظرية كاملة. ولم يجد هذا النظام قبولا لدى الأفراد؛ حيث كان العمل في الوظيفة العامة يشكل إهدارا لأوقاتهم دون مقابل، وكذلك يمنع هؤلاء الأفراد من ممارسة أعمالهم الخاصة التي يشبعون بها حاجاتهم المعيشية، كل ذلك دفع الكثيرين إلى التهرب من تولى الوظائف العامة.

سابعاً- التمييز العنصري و ازدراء الجنسية المصرية:

وقد اتبع الرومان سياسة التمييز العنصري التي انتهجها البطالمة من قبل .. حتى عصر الإمبراطور "كراكلا" الذي أصدر دستورا في عام ٢١٢ م منح بموجبه الجنسية الرومانية لكل سكان الإمبراطورية.. ورغم ذلك الحرص على أفضلية الجنس الروماني ؛ إلا أن عددهم كان قليلا جدا حتى قدره البعض بأنه لا يتجاوز عشرين ألفا وكانوا عدة طوائف أهمها :

" طائفة المواطنين الرومان" وهم الذين ينتمون إلى أصل روماني، ووفدوا إلى مصر مع الاحتلال الروماني وأقاموا بها، وكان

عددهم قليلا جدا؛ نظرا لكون الرومان لا يشجعون الهجرة إلى مصر مثلما كان يحدث إبان الحكم البطلمي.

" طائفة المتجانسين بالجنسية الرومانية". واشتملت هذه الطائفة على الإغريق وبعض المصريين الذين حصلوا على الجنسية الرومانية. وكانت الجنسية الرومانية آنذاك تمنح للشخص إذا كان منتميا إلى إحدى المدن الإغريقية الحرة، أو كان مقيما في إحدى عواصم أو حواضر الأقاليم الكبرى، أو سمح له بالالتحاق بالجيش الروماني .

" **طائفة عتقاء الرومان واللاتينيين** " وتمثلت في الذين كانوا أرقاء لدى الرومان أو اللاتينيين، ثم تم عتقهم بطريقة من طرق العتق المعروفة لديهم آنذاك.

وتكريساً لثقافة العنصرية التى اتسم بها الحكم الروماني فى مصر؛ فقد أبقى الرومان على معظم الامتيازات إلتى كان يتمتع بها الإغريق من قبل، كما أبقوا على التفرقة التي كانت موجودة من قبل بين إغريق المدن الحرة وإغريق الجاليات. وتضمن طائفة " المدن الحرة" كافة مواطني المدن الحرة الثلاث التي أنشأت في عهد البطالمة وكذلك سكان مدينتي باريتونيون " مرسى مطروح الحالية " ومدينة أنتينوبوليس "بجوار مذينة ملوي حاليا " وقد تمتعت هذه المدن بقدر كبير من الاستقلال والحكم الذاتي والتنظيمات الإدارية الخاصة والامتيازات المتعددة . أما " إغريق الجاليات" أو من هم خارج المدن الحرة من الإغريق .. فيرى بعض المؤرخين يرى بعض الباحثين أن

الرومان قاموا بتجميع الإغريق المتفرقين في أنحاء البلاد في عواصم المديريات وحواضرها الكبرى، ولم يبق منهم في الريف إلا جماعات قليلة. وظل هؤلاء الإغريق يتمتعون بأغلب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل، خاصة بعد أن أستقر نظام الإدارة المحلية الذي وضعه الإمبراطور" سبتيموس سيفيروس" عام ٢٠٢ م، والذي منحت بمقتضاه المدن الكبرى نوعا من الحكم الذاتي .

وكان القانون الروماني يفرق بين نوعين من الأجانب هما : "الأجانب العاديون" وقصد بهم سكان المدن الأجنبية، الذين كانوا يتمتعون بصفة المواطنين في مدنهم الأصلية قبل خضوعهم للدولة الرومانية، مثل سكان المدن الحرة الإغريقية . و"الأجانب المستسلمون "وهم الذين حاربوا الرومان ثم غُلِبوا وهُزِموا. وكذلك الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطنين؛ لعدم انتمائهم إلى مدينة من المدن الحرة قبل خضوعهم للرومان .

ثامناً- الأوضاع الاجتماعية والفتيل الثوري:

لم يختلف الرومان كثيرا عن من سبقهم من مستعمرين أو محتلين للوطن المصري المنكوب بمطامع الغزاة، بل أنهم كانوا أكثر شراسة فى تطبيق مبادئ الاستعمار المحتكرة لحريات سكان مستعمراتها. فلم تشهد أحوال المصريين تحسناً ملموسا فى أحوال معيشتهم. ففي عصر الحكم الرومان احتفظ المصريون بمكانتهم فى قاعدة الهرم الاجتماعي .. إذ اعتبرهم الرومان من الطبقات

الدنيا، وكانوا يسخرونهم في زراعة الأرض، ولا يشغلون من الوظائف الحكومية، إلا أقلها شأنا، وتفرض عليهم الضرائب الباهظة. ولم تحظى القرى التى يسكنها المصريون بأي اهتمام من الرومان، وظلت تلك القرى تعانى الفقر وسوء الخدمات والمرافق .

وكان الرومان دائما يعتبرون المصريين من الأجانب المستسلمين، ولم يسمحوا لهم بممارسة أي حق من الحقوق السياسية .. كما لم يعطوهم الحق في تطبيق نظمهم وعاداتهم المحلية إلا بموافقة الوالي الروماني. وحرصوا على منعهم من التعامل طبقا للقانون المدني الروماني .. لاكما حرصوا على حظر الزواج بين الرومان والمصريين، وحرموا كذلك الزواج بين المصريين ومواطني المدن الإغريقية الحرة بمصر ما عدا سكان مدينة "أنتينوبوليس " في صعيد مصر التي أنشأها الإمبراطور "هادريان" حيث سُمِح لهم بالزواج من المصريين . وبالرغم كل هذه القيود التى كبل بها لرومانيون حرية المصريين؛ بيد أنهم سمحوا للمصريين بحرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية، وكذلك سمح للمصريين بتطبيق أحكام القانون المصري على معاملاتهم . وتجلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية للمصريين فى ثلاثة صور أساسية، أمكن رصدها فيما يلي:

- "**جباية الضرائب**" : حيث فرض الرومان الضرائب على الأفراد والأراضي والمهن والخدمات والمبيعات والتمويلات، وكذلك على حركة البضائع والناس والملكية العقارية والشخصية. وأظهر الرومان درجة عالية في التعسف، ومارسوا شتى أواع الظلم على الشعب المصري،

ولا سيما فى أساليب جباية الضرائب، والتي وصل حجمها ما يزيد عن الحصة المقررة. فلكم أرسلوا إلى روما ما زاد عن حصتها. فقال " تيبيريوس " في رسالة وجهها إلى حاكم مصر قال فيها: " أريد أن يجز صوف شياهي ... إلى أن تسلخ جلودها أحياء ".

وسجلت الوثائق التاريخية أن الرومان بلغوا فى تعاملاتهم مع المصريين لحد في الغلظة، لدرجة أنهم كانوا ينزلون العقاب بأقارب وجيران من فر لعجزه عن دفع الضرائب .. بل قد يقتلونهم. وكان من أسباب جباية الضرائب بصفة عامة وبشكل مستمر؛ رغبة الرومان في تعويض عجز الميزانية الحربية، وبخاصة في فترة حكم "ماركوس " و" اوريليوس " نظراً للمواجهات العسكرية المتلاحقة؛ الأمر الذى أدى إلى عجز من كانوا قادرين من قبل عن دفع الضرائب، وكذلك حكام الأقاليم ومن أمثلة ذلك "أستراتيجوس" حاكم إقليم البوسيطي الذي بلغت حجم ضرائبه "٨٧١ درخمة و١,٥ أبول " وقد دفع منها "٤٨٢ درخمة و٤ أبولات " وتبقى علية مقدار النصف أو ما يقاربه من الضرائب المستحقة.

وبرغم القسوة الرومانية في قهر المصريين، لم يكن بالإمكان الحصول على المحصول العادي من الأرض في السنة.. وما وزاد الأزمة حدة أن النهر تعرض للانخفاض وقد سجلت تقلبات النهر في وثائق (هادريان) ١١٧ – ١٣٨ م ولدينا طلبات لتخفيض ضرائب الأراضي عن الشهور التي تلت توليه العرش، ونظرا لانخفاض منسوب المياه في النيل فقد اضطر هادريان إلى خفض الضرائب كما هو مثبت في وثائقه في ٢٨ ديسمبر ١١٧ م، وكذلك في وثيقة ٣ مايو ١٣٦م.

-" السخرة والخدمات الإلزامية " : منذ أن فتح أوكتافيوس مصر وهي تعاني نير الخسف والقهر الذي أثقل كاهلها، وزاد أهلها نصبا هذه السخرة التي أقرها أ"وكتافيانوس" في موسم الجفاف (انخفاض منسوب مياه النهر) بإعادة بناء الجسور وتطهير الترع والقنوات.. وذلك بتسخير المصريين في العمل جبرا وبدون أجر بتكليف الذكر البالغ العاقل وعبيده للعمل في ذلك لمدة ٥ أيام بدون أجر قابلة للزيادة إذا اقتدى الأمر، وتتضح لنا القواعد التي كان يتقرر بها العمل ويدار عن طريق سلسة من الأوامر التي تصدر من مقر الحكومة بالإسكندرية، مثل خطاب " ابريل" عام ٢٧٨م الذي وصل من مقر الحكومة في الإسكندرية (لقد وصلنا الآن إلى موسم إصلاح الجسور وتنظيف القنوات لذلك فقد ارتأيت أنه من الأفضل أن اذكر بخطابي كل فلاحي منطقتكم .... إلى قوله وأي شخص يجرؤ على القيام بأي محاولة لإهمال هذه الأوامر؛ عليه أن يدرك أنه بهذه المغامرة لا يعرض أملاكه فقط للخطر .. بل يعرض حياته أيضا" .

وقد اكتمل نظام الخدمات الإلزامية وبلغ غايته في التعسف في عهد " تراخان " عندما حول كثير من الضرائب إلى مائة خدمة إلزامية، يكلف بها الشخص تحت رقابة وإشراف رجال الشرطة والموظفون وجباة الضرائب وناقلوا الحبوب ومفتشوا الفيضان ومراقبوا الأعمال العامة ورجال البنوك .

ومن يكلف بخدمة إلزامية تحت رعاية هؤلاء توضع أمواله وأملاكه تحت الحجز حتى ينتهي .. وقد دِون على شرائح البردي، وربما "

الأوستراكا " ما يقرب من ٤٠٠ إيصال مخالصة . وفى السنة الثانية عشر من حكم الإمبراطور " تيبريوس كلوديوس" قيصر أغسطس "جرمانيكوس" عام ٥٢م أتم (بسينا مونبسهار باجاثوس) من قرية سكنوبا يونيسي) العمل في قناة (بوسيري الملاحية) لمدة الأيام الخمسة المنصوص عليها .. فأنجز بناء الجسر في السنة المذكورة، ولقد قمت أنا " كوراكوس " بالتوقيع و" أناسخاس " موظف المكتب الملكي بالإقليم بالتوقيع معه" . والواضح آن الخدمات الإلزامية كانت من أهم أسباب الانهيار الاقتصادي في ذلك الحين حيث تنازل كثير من الناس عما يمتلكوه رشوة للقائمين على الخدمات الإلزامية .

-" فرار القرويين ": سجل التاريخ قناعة الفلاح المصري ورضاه بالقليل، في مقابل أن يحيا في أرضه الآمنة التي ارتبط بها وجدانه، والتي بادلها المحبة بعزة وكرامة، ولكنه تعرض للظلم على مر العصور. ففي عهد " أنطونوس بيوس" والى عهد " ماركوس أدريليوس " زاد حجم الضرائب وازدادت بشاعة الجباية إلى الحد ألذي لا يطيقه الفلاح المصري وبخاصة ضريبة الرأس وغيرها من الخدمات الإلزامية ما أضطر بعض سكان القرى الى هجرها لعدم قدرتهم على دفع الضرائب إلى الحد الذي جعل أعدادهم تتناقص في بعض القرى حسب بعض التقارير إلى ١٤ رجلا في القرية ولعدم قدرة الذين بقوا ولم يهجروا قراهم علي الالتزام بسداد دين القرية الذي أصبح على عاتقهم بعد فرار البعض لجئوا هم أيضا للفرار تاركين منازلهم .

وأمثلة لهذه التقارير أنه أورد الأستاذ فوزي مكاوي أن قرية "نيميو"

كان عدد دافعي الضرائب ١١ رجلا فقط وفي ٤ قرى تابعة لمركز " خياستيتيس " التى كانت آهلة بالسكان تناقصوا إلى أن وصل عددهم إلى ١٤ رجلاً وقت كتابة التقرير ١٦٦ـ١٦٧م وفر منهم ١٠ رجال ولم يبق سوى ٤ رجال .. وذلك يدل على مدى القهر والقمع وتضييق الأرزاق على هذا الشعب العاشق لوطنه الذى لا يهجره إلا تحت الإكراه والقمع والظلم .

ومن خلال ما تقدم .. تتحدد الأسباب الحقيقية لهجرة أو فرار الفلاحين من القرى الخاضعة للبطش الروماني فى ثقل وطأة الضرائب وتدهور خصوبة الأرض . وكذلك عدم القدرة على سداد الضرائب المستحقة وإجحاف الجباه في جمع الجبايات . أضف إلى ذلك أيضاً عدم إسقاط الضرائب عن الفارين ولكنهم ألزموا بها الباقين بغير فرار . واستحالة التعايش في ظل ظروف عدم تخفيض الضرائب مما اضطر الناس للفرار وترك قراهم .

وعلى أية حال.. فإن الأدبيات المتخصصة فى تشير إلى أن فرار أهل القرى كان إلى المدن الكبيرة ،للانصهار في بوتقتها، و حتى لا يعرفون فيها، ولجأ بعضهم إلى الصحراء وتحولوا إلى قطاع طرق (وقد أثقل ذلك كاهل المدن لزيادة عدد لإسكان) ومن أهم الأماكن التى قصدها القرويون فى هجرتهم كانت الإسكندرية وكبرى المدن في صعيد مصر

ولم تكن هذه الأسباب المتقدمة وحده المسئولة عن مجاعة المصريين، إذ يعد التصحر عاملا مهما فى التعجيل بكارثة المجاعة

والإسراع بها، حيث شهدت مصر انخفاضا ملحوظاً لمنسوب مياه النيل، وإهمال متعمد لقنوات الري والجسور، فضلاً عن انقطاع وصول مادة (الغرين الخصبة) أو ما أطلق علية الفلاحون "طمي النيل" و طفو الرمال على الأرض، وتصحرها وعدم ملائمتها للزراعة .

حيث يعتبر النيل شريان الحياة في مصر على مر العصور .. ومصدرا أساسيا للمياه في ذلك الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا .. كما ارتبطت أفراح الحياة وأحزانها ارتباطا وثيقا بمنسوب النيل وقد أورد العالم (بليني) في تاريخه الطبيعي أن منسوب النيل ١٢ ذراعا يؤدي إلى مجاعة ١٣ ذراعا تبقى الجاعة، ١٤ ذراعا يجلب التفاؤل والسعادة، ١٥ ذراعا يبعد القلق،١٦ ذراعا يجلب البهجة والسرور، وأدنى معدل لانخفاض منسوب النيل سجل عام ٤٨ م وسجل أعلى منسوب له عام ٤٥ م بلغ ١٨ ذراعاً ومن أشهر الجاعات التي سببها انخفاض منسوب النيل ما حدث في عهد تيبريوس حيث يذكر لنا التاريخ أنه أثناء زيارة جرمانيوكوس إلى مصر فتح صوامع الغلال وخفض أسعار القمح وقد كشفت إحدى البرديات عن كارثة عام ٩٩ م التي حدثت نتيجة انخفاض منسوب المياه مما أدي إلى إصدار الإمبراطور تراجان أوامره إلى السفن التي كانت تحمل قمحه بالعودة إلى مصر بحمولتها كما هي .

الفصل الثالث

المسلمون والمجاعة

سنوات من الخوف والجوع

ليس للدين حسابات تذكر عندما تجوع الشعوب. فليس بالدين وحده تخنع الشعوب .. وإن العلاقة الاقتصادية بين الحاكم والشعب أهم وأسبق بكثير من العلاقة الدينية. وعندما تفرغ البطون لا تملؤها كتب السماء ..

تمهيد:

ارتبط تاريخ الحياة على أرض مصر منذ بدء الخليقة بأحد أهم مواردها وهو النيل، كما ارتبطت حياتهم بوفائه وجفافه وعُلوه وانخفاضه. وارتبطت سعادتهم وحزنهم بالنيل واهب الحياة لأرض مصر وسبب الرخاء ورغد العيش والمجاعات و الذي قد يكون أحياناً سبباً في الجدب. والقحط والجوع لأهل مصر ويُذكِّرنا المقام بقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام في سورة يوسف : ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ (يوسف ٤٨،٤٩).

فقد كان هذا خبرٌ من يوسف - عليه السلام - عما لم يكُن في رؤيا الملك، ولكنه من علم الغيب الذي أتاه الله . وهو خبرٌ بمعنى الأمر، أي " ازرعوا سبع سنين على عادتكم في الزراعة " . فقد مرت مصر بأزمة اقتصادية شديدة الوطأة كانت تستلزم خطة رشيدة لمواجهتها، هذه الخطة كانت السبب في إنقاذ مصر من المجاعة وعبور هذه الأزمة، بل إن البلاد المجاورة كانت تشترى الحبوب والطعام من مصر أثناء تلك الأزمة، وهو ما جعل المسلمين منذ الفتح يهتمون بأمر النيل لدرجة أن بعض الباحثين العرب كان قد أجرى دراسة لفيضان النيل وضعوا نسباً استدلوا منها على ما يكفي لأنماط الزراعة المختلفة فوجدوا أن :

١- ستة عشر ذراعاً تكفي لزراعة بعض المحاصيل

٢- سبعة عشر ذراعاً تكفي لزراعة معظم الأرض

٣- ثمانية عشر ذراعاً حد الوفاء الذي يكفي لزراعة كل الأرض..

(* الذراع من وحدات الطول المختلفة التي تعتمد على الساعد من المرفق إلى طرف إصبع الوسطى وعادة ما يساوي ١٨ بوصة تقريباً أي ما يساوي ٤٦ سم تقريباً) .

و بوجه عام، فإن الشخصية الفرعونية .. القبطية .. الإسلامية، كانت ولا تزال شخصيةً مؤثرةً تأثيراً ايجابياً ليس فقط في الحضارة الإسلامية، بل وفى الحضارات الإنسانية كلها . وقد أعز الله مصر بالإسلام وأعز الإسلام بمصر فجادت في سبيله وسبيل أمتها بكلِ غالٍ ونفيس. بل إن كل جُرحٍ في الأمة العربية إنما هو في جسد مصر ونزف من دمها.

لقد اتصلت مصر بالحضارة الإسلامية وأخذت منها ما أخذت وردت ما ردت. صحيح أن المصريين على مدى العصور المختلفة قد قاموا بثوراتٍ عديدةٍ، وصحيحٌ أيضاً أن بعضاً من هذه الثورات كان بسبب المجاعاتِ و الأزمات الاقتصادية الطاحنة، إلا أن أي مُنصفٍ لا يمكنه أن يحيد عن حقيقة أنها كانت في مُجملِها، ثوراتٌ نبعت من ذواتهم الأبيّة المدافعة عن الكرامة والحق في حياةٍ كريمة ومستقبلٍ زاهرٍ .

أولاة المجاعات: مقدمات واحدة لنهايات متشابهة

لعل أولى الأزمات التي مرت بها مصر بسبب الأزمات الاقتصادية والمعيشية الطاحنة، كان في عصر الدولة الأموية. فقد خرج المصريون فى العهد الأموي فى ثورة عارمة، اجتاحت أرجاء الفسطاط، فى عهد بني أمية، للمطالبة بعزل الوالي، ونجحت ثورة الجياع فى خلع الحاكم.

ولم يجد وقتها الأمير "عبد الله بن عبد الملك" مفراً سوى الهروب من قبضة الشعب، والنجاة بنفسه، بعدما نهب خيرات البلاد، نتيجة الرشوة والمحسوبية، وفرض الضرائب على الشعب، لتصل فى النهاية إلى ثورة للجياع أكلت الأخضر واليابس.

ويذكر" أبو العباس أحمد بن علي تقي الدين المقريزى الشافعي" شيخ المؤرخين المصريين، فى كتابه "إغاثة الأمة وكشف الغمة ":. أن أول مجاعة يخرج الناس فيها، مطالبين بعزل الوالي، كانت هى تلك التى حدثت فى مصر حينما كانت تحت إمارة الدولة الإسلامية، فى عهد الدولة الأموية، عندما تولى عبد الله بن عبد الملك، إمارة مصر.

ويقول: " عندما دخل عبد الله مصر تشاءم الناس منه، وكرهوا إمارته، وامتدت هذه المجاعة إلى غلاء الأسعار وكثرة تغيير الولاة، حتى أن عددهم قد بلغ في عشر سنواتٍ، نحو خمسة ولاة، وظل هذا الأمر حتى بداية عهد الدولة العباسية.

وبالعودة للتاريخ، نجد أن ثورة الجياع في عهد عبد الله عبد الملك بن مروان قد قامت عندما جاء إلي مصر في سنة ٨٦هـ ورفض أهالي الفسطاط استقباله، وكانت مصر في ذلك الوقت، قد غار نيلها، فلم يبقّ منه شيء، تزامن قصور الفيضان مع قدوم عبد الله، لذا وصفوه بأنه " نذير شؤمٍ "، فبدأ إصلاحه بفرض الضرائب، فارتفعت أسعار الغلال، بجانب وانتعش الفساد.

ونقل داود الأنطاكي، الملقب بالرئيس الضرير- وكان كسيحاً مريضاً، ثم شُفِيّ من مرضه - أن المجاعة حدثت في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان، عندما تولى أمر مصر على مَكرَهةٍ من أهلها، وجاء النيل في هذا العام على غير موعدٍ بفيضان، ثم تلاه قحطٌ وندُرة في المياه، حتى أن الناس والبهائم كانت تخوض في النيل من قلة المياه وضحالتها.

كذلك انقطعت الأعمال المرتبطة بالمياه، وتوقفت المراكب، مما أسفر عن غلاء الأسعار في المدن الكبرى، كالفسطاط، التي كانت تعتمد في ميزانيتها الداخلية على ما يأتيها من ضرائب وأموال تجارة من الأقاليم، فضلاً عن نشاط التجارة الداخلية، وتعطلت في الوقت نفسه تجارة الغلال، وتعثر دخولها إلى الأقاليم في مصر

كما أدى كان غياب فيضان النيل فى ذلك الوقت، سبباً في نفوق الماشية، وقلة رقعة الأرض المُتزرعة، فكان طبيعياً أن تنتشر الأوبئة، وتكثر الأمراض.

يقول ابن المقفع المصري، فى كتابه " تاريخ البطاركة ": " إن هذه الأزمة والشدّة، أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل لم تشهده مصر منذ زمن الفراعنة، وأجبرت أهل الصعيد على الهجرة إلى الريف، لطلب الغلال، وكان يموت كل يوم عدد كبير من الناس، وأيضاً ظهر أول طاعون فى عهد مصر بالدولة الإسلامية، ثم زاد النيل جفافاً، وفرض عبد الله بن عبد الملك بن مروان، والى مصر مزيداً من الضرائب، فزادت الأسعار وعم الغلاء كل أرجاءِ مصر حتى أن قيمة الدينار والدرهم كانت تُقاس بالآلاف ".

ويتابع "ابن المقفع" المصري سارداً الأحداث فيقول: " فى ذلك الوقت، أسرف عبد الله بن عبد الملك فى الأموال المتبقية ببيت المال، على إنشاء المكتبات والدواوين، وتجديد مسجد عمرو بن العاص، ثم نفدت الأموال، وزادت المجاعة، حتى عمت الفوضى أرجاء مصر وظهر النهب والسرقة، وقام جنود عبد الله، باعتقال وضرب الناس فى الطرقات.

وعانت مصر فوضى عارمة، وظل هذا الوضع حتى نهاية عام ٨٩ هـ عندما ثار الشعب رافضاً غلاء الأسعار وزيادة الضرائب، و مطالباً بخلع الوالي عبد الله بن عبد الملك، وهجم المواطنون على قصره فى حلوان، فقرر أن يفر تاركاً مصر وسافر إلى أخيه الوليد بن عبد الملك بن مروان، خارج مصر وأخذ معه ما جمعه من أموالٍ، وحُليّ

وذهبٍ، إلا أن بعض قطاعِ الطرقِ هاجموه بينما كان في طريقه للأردن، و استولوا على كل ما كان معه.، و قِيل كذلك إنه حاول رشوة واليها ليسمح له بالعبور إلى دمشق، مقر الخلافة الأموية. وبعدها تعرض للمحاكمة، وقضى بقية حياته في السجن ".

وفي سنة ١٠٥هـ تولى محمد بن عبد الملك، أمور الحُكم في مصر فوقع وباءٌ شديدٌ، هرب منه الوالي الجديد إلى الصعيد، ثم عاد بعد بضعة أيام إلى الفسطاط، ليخرج من مصر نهائياً، وفي سنة ١٠٨ هـ تولى حفص بن الوليد بن عبد الملك بن مروان حكم مصر وكالعادة حدثت موجة فقر أخرى، فما كان من حفصٍ إلا أن طلب من الناسِ أن يخرجوا طلباً للاستسقاء، وكانت هذه هي أول " صلاة استسقاءٍ " يُقيمها المصريون, فأغاثهم الله وأتم فضله عليهم ..

بعض المؤرخين المُحدثين ومنهم الدكتور عبد المقصود أبو باشا- أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الأزهر- يصف ما حدث في ذلك العصر بقوله : " إن المجاعة التى ظهرت فى هذا العصر الذى سُمى بعصرِ الولاة، وصفها المؤرخون بأشد المجاعات التي تعرض لها المصريون، خاصةً أنها أطاحت بالحاكم ".

و يُضيف الدكتور أبو باشا: " إن ثورة الجياع اندلعت نتيجة ما يسمى بـ " ثورات الخوارج "، التى كانت تظهر في الأمصار الواقعة تحت حكم بني أمية، حيث كانت تندلع وتبدأ من الأمصار القريبة من مركز حُكم الأمويين بدمشق، وكان آخرها ثورة عبد الله بن قيس، و التي تسببت فى إلحاق خسائر كبيرة لبنى أمية، إلا أن الوليد بن عبد الملك، عقد اتفاقية مع الخوارج، وجعل لهم نصيباً في الحُكم ".

وهنا يشير الدكتور أبو باشا، إلى أنه على الرغم من أن الأوضاع قد هدأت، إلا أنها أورثت تردياً اقتصادياً كبيراً، تسبب فى حدوث مجاعة بالأندلس و مصر وهما أكبر دولتين واقعتين تحت حكم بني أمية وقتها، لعب النيل دوراً كبيراً فى زيادة آثار المجاعة، وتسبب فى تفاقمهما بشكلٍ كبير بعدما تأخر الفيضان في ذلك الوقت .

وتواكبت نُدرة الفيضان مع مجيء الوالي الجديد، عبد الله بن عبد الملك، لدرجة أن الناس انشغلوا فى المجاعة ولم يذهبوا لاستقباله كما كان العُرف سائداً في ذلك الحين .

ويستطرد أبو باشا قائلاً: " إن المصريين أرسلوا إلى الخليفة الوليد يريدون أخاه هشام، فرفض وأرسل لهم أخاه عبد الله، فعَمَّ الفقرُ أرجاء مصر لذا لقبوه بـ " المكيس " (أي جامع المكُوس، وهي الضرائب)، واعتبروه نذيرَ شؤمٍ على مصر بعدما عَمَّ الفساد وزادت الضرائب، وأُعلِن إفلاسُ بيتِ المال، نتيجة إنفاق الأموال على الدواوين والمكتبات وتجديد مسجد عمرو بن العاص، فحدث ما كان المصريون يخشونه من الأمير الجديد، وعَمَّت الفوضى أرجاءَ البلاد، وفى نهاية عهده، هاجموا قصره، فقرر عبد الله بن عبد الملك بن مروان الخروج والتوجه إلى قصر أخيه الوالي، وتم القبض عليه فى الأردن، و قِيل وقتها إنه حاول رشوة واليها ليسمح له بالعبور إلى دمشق، مقر الخلافة الأموية.

و الحقيقة أن العامل الاقتصادي، كان هو ما دعا المصريين إلى ثوراتٍ متعددة، كان منها رفضهم أن يُولي آخر الخلفاء الأمويين مروان بن

محمد والياً اسمه "حسان بن عتاهية" على مصر سنة ١٢٧ هـ بدلاً من الخليفة حفص بن الوليد (١٠٨ هـ). حيث توجهوا إلى المسجد ودعوا إلى خلع الخليفة مروان بن محمد وحاصروا حسان بن عتاهية في داره ثم أخرجوه من مصر واتصلوا ببعض الثائرين في فلسطين لتوحيد كلمتهم. فما كان من الخليفة إلا أن نزل على رغبةِ المصريين و رَشَّح والياً آخر اسمه "حنظلة بن صفوان". لكن المصريين رفضوه أيضاً وحاربوه فهُزِم. فسكت الخليفة عن ذلك. ولكن، على مضض . وكان حسان بن عتاهية قد أسقط زيادات الرواتب للجُند التي كان قد أمر بها سلفه. فانتهت ولايته بعد ستة عشر يوماً فقط.

وفى ولاية " يزيد بن حاتم" عام ١٤٧ هـ اجتاحت مصر موجة غلاء غير مسبوقة؛ أرجعها المؤرخون إلى نقص شديد فى مياه النيل وتزايد ملحوظ فى سكان العاصمة" الفسطاط". وفى عام ١٦٧هـ ضاعف " موسى بن مصعب" خراج مصر وتشدد فى جمعه؛ ضاربا بظروف الناس المعيشية ومجاعتهم عرض الحائط ولم يهدأ المصريون إلى أن ثاروا عليه وقتلوه فى شوال عام ١٦٨هـ. ولم تنهى حوادث العزل واغتيال قيادات الجاعات عند هذا الحد فى التاريخ المصرى. ففي عام ١٧٣هـ تشدد أيضاً" عمرو بن غيلان" فى جمع خراج مصر، وتعسف فى تأخير رواتب الجند. فثاروا عليه جميعا فى العام ذاته وعزلوه. وكذلك يذكر المؤرخون أن " اسحق بن سليمان" الذى حكم مصر قرابة عشرة أعوام كاملة (١٧٧هـ - ١٨٨هـ) قد أجحف على الناس فى زيادة الخراج وأنه لم يتعلم الدرس جيدا مما سبقه من حكام فشلوا

فى التعامل مع ثورة المصريين، فخرج عليه الفلاحون لقتاله. وانتهت وقائع تلك الأحداث الدامية بين الشعب والدولة بمجاعة شديدة : أسفرت عن ثورة عدها المؤرخون عظيمة فى عهد" الليث بن فضل" الذى تولى مصر عام ١٩٠هـ .. وكان حول ولايته اختلافا كثيرا، فرغم كارثة الجوع التى وقعت فى عهده .. فقد اعتبره البعض ضحية، وامتدحه أبو نواس قائلاً:

أنتَ الخصيبُ وهذه مصرُ .. فتدفق فكلاكما بحرُ

هَبَّات الجياع؛ العصر الطولوني والإخشيدي نموذجاً

تمتع العصر الطولوني باستقرار نسبى فى أحوال النيل زيادة ونقصانا، فلم ينخفض النيل يوما عن حد الوفاء سوى فى الأعوام "٢٧٤ هـ ٢٨٢ هـ ٢٩٠ هـ" . ولعل ذلك هو ما دفع بعض المؤرخين إلى وصف العصر الطولوني بأنه كان من أزهى العصور التى لم تشهد أزمات اقتصادية ليس فى التاريخ الإسلامي فحسب . بل وفى التاريخ المصرى برمته. إذ عاشت مصر إبان ذلك العصر استقراراً سياسيا غير مسبوق؛ نتج عنه استقلال اقتصادي ملحوظ؛وقد أرجع المؤرخون ذلك إلى جملة الإصلاحات التى قام بها "أحمد بن طولون" فى مصر والتى كان من أهمها إصلاح نظام الجباية، فضلاً عن وإسهاماته فى كف المظالم والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعة؛ للدرجة التى امتلكت فيها مصر آنذاك رصيدا لا يقارن من الذهب.

وفى هذا السياق أشار المؤرخون أن الدولة الطولونية عامة لم

تحظى بنفس القدر من النهضة التى شهدتها مصر إبان حكم أحمد بن طولون، الذى لم يذكر أن شهدت مصر أي مجاعات ولم تواجه أي قلاقل اقتصادية سوى فى مرضه الأخير حيث استشعر المصريون خطر الفوضى والتفكك؛ نظراً لصغر سن ولى العهد وكونه غير مؤهل لإدارة شئون البلاد بنفس حنكة والده..

وفى عام ٢٧٣ هـ شهدت مصر زلزالاً عظيماً؛ ارتجفت له مصر رجفة الموت المحتوم.. ويصف " ابن البطريك" تلك الكارثة قائلاً: " مات الناس من الجهد والجوع حتى كادوا يأكلون بذر الكتان .. وامتلأت الأسواق بالموتى، فكان المصريون يحملون كل ثمانية من الموتى على جمل وتحفر لهم حفرة عظيمة ويلقون فيها. ومن هنا فإن المصريون قد عرفوا المقابر الجماعية منذ نهاية ذلك العصر الطولوني كم عرفوا مهنة الحانوتية فى مجاعة الملك "بيبى الثانى" إبان الحكم الفرعوني .. كما ذكر " البطريك" أن النيل الذى كان فى بداية العصر الطولوني وفياً مخلصاً لمصر كأحد أبنائها؛ فلم ينخفض منسوبة لمرة واحدة في هذه الفترة، فقدت شهدت مصر انخفاضا سريعا ومفاجئا فى منسوب النيل؛ خرج الناس على أثره للاستسقاء .. ولم تنته تلك الأزمات بسقوط الدولة الطولونية عام ٢٩٠ هـ بل امتدت قرابة سنتين بعد سقوط الدولة.

ويذكر المؤرخون أن مصر قد شهدت انخفاضا سريعا فى عهد " هلال بن بدر" الذى تولى حكم مصر فى الفترة من (٣٠٩ هـ - ٣١١ هـ)، حيث تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية كبيرة، كما يذكرون أنها

تعرضت عام ٣١٧ هـ إلى حملات من الجراد تسبب فى أكل أخضرها ويابسها، ومنع الشمس من الوصول إلى الأرض أنذالك .

ومع بداية العصر الإخشيدي عام ٣٢٣ هـ شهدت مصر انحسارا ملحوظاً لأزماتها الاقتصادية، فلم يذكر المؤرخون أزمة واحدة وقعت فى مصر طيلة الحكم الإخشيدي الذى استمر قرابة ٢١ عاما، إلا أن " يحي بن سعيد الأنطاكى" قد ذكر لنا أنه فى عام ٣٢٩هـ حدث بمصر غلاء شديد؛ عانى الناس بسببه من شدة ووباء. وارجع المؤرخون سبب الغلاء إلى جشع التجار والسماسرة وتلاعبهم بالأسعار حيث لم تشهد مصر إبان العصر الإخشيدي نقصاً فى مياه النيل، الذى كان معيارا أساسيا للغلاء ومصدرا مهما للمجاعة. وفى عهد " أبى القاسم الإخشيدي" الذى تولى حكم مصر عام ٣٢٨ هـ تهورت أحوال العباد، وثارت الرعية ومنعته من صلاة العشاء المعروفة آنذاك "بصلاة العتمة" في الجامع العتيق، وإذا كان الغلاء قد أرتبط فى عمومية أسبابه بعدم وفاء النيل، فإن لم يكن فبجشع التجار واحتكار السلع أوفى حالة الكوارث و والبلاء والنكبات أو عندما يحل على الظالمين عقاب رب العالمين كالجراد والفئران .

وفي عام ٣٤١ هـ أتلفت الفئران المحاصيل وأستمر الغلاء وثار الناس ثورة عظيمة على الغلاء. وفى عام ٣٤٧ هـ عادت ثانية حملات من الجراد الكثيف؛ لتحدث أزمة عدها المؤرخون صغيرة؛ حيث أتى الجراد على كل أخضر وحجب عن البلاد ضوء الشمس. وفي ولاية "على بن الإخشيد" عام ٣٤٩هـ

شهدت مصر غلاء لأسباب مختلفة مغايرة ن فلم تكن بسبب عد وفاء النيل ولا بسبب جشع التجار وإنما بسبب هجرة المغاربة إلى مصر وتزايد أعداد السكان بالعواصم، وعدم حدوث زيادة مقابلة لها في الموارد، ولعل هذه الظروف والحوادث والأسباب تتشابه مع ما يحدث الآن من نزوح أهل العراق والشام (سوريا) بما يقدر بأكثر من ستة ملايين نازح لظروف الحرب والدمار؛ مما يمثل تحديا يواجه الاقتصاد المصري؛ ويشكل ضغطا كبيراً على الموارد. فقد كانت مصر – ولا تزال- هي الأم الحنون لكل العرب وعلى مر العصور.

ولم تكن هذه العوامل والأحداث سببا كافيا لوقوع ثورة للجياع، وإنما كانت بمثابة مقدمات لأزمة اقتصادية طاحنة وقعت في البلاد عام ٣٥٢هـ. وعدها المؤرخون أطول وأخطر أزمة خلال الحكم الإخشيدي على إطلاقه؛ نظراً لانخفاض منسوب مياه النيل عن حد الوفاء، والذي استمر لتسع سنوات متتالية. ويؤكد "المقريزي" في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" على وقوع تلك الأزمة قائلاً: "وقع الغلاء في الدولة الإخشيدية أيضا واستمر تسع سنين متتابعة.." وظل ماء النيل يتناقص حتى بلغ أعلى مدى لتناقصه وهو ذراع عصر "كافور الإخشيدي"، الذي كثرت فيه الفتن، ونُهِبَت الضياع، وماج الناس بمصر، وبموته اضطربت أمور البلاد، ومات أناس كثيرون بسبب فتن الأمراء وحروبهم وغلت الأسعار حتى بيع القمح كل "ويبة" بدينار.

الشدائد الفاطمية:

بعد الحكم الإخشيدي لم تتحسن الأحوال في مصر سريعاً، فقد

ظلت الأوضاع المعيشية للمصريين تنحدر من سيئ إلى أسوء؛ فلا زالت البلاد بعد سقوط الإخشيد تعانى من القحط والبلاء حتى جاء "جوهر الصقلي " إلى مصر عام ٣٥٨ هـ لتستمر المجاعة ثلاث أعوام من حكمه وتبدأ عصرا جديدا من النهضة عام ٣٦١ هـ شهدت مصر إبانه انخفاضا ملموسا فى الأسعار .. وعم الرخاء أرجاء البلاد.. بيد أن النعيم لم يدم طويلاً.. فقد عادت المجاعات تهدد المصريين مع تولى" الحاكم بأمر الله" عرش مصر عام ٣٨٦ هـ وهو فى الحادية عشر من عمره.. وفى بيئة سياسية مضطربة؛ حيث تربص القوى الطامعة فى الحكم بالبلاد من كل جانب.. ناهيك عن المنازعات التى نشأت بين البربر والأتراك (حرب الجار كوة) و الأيونية والمجاعات والاحتكار. واختفي القمح وخطفت النساء من الطرقات.

وفي عام ٣٩٥هـ انتشر وباء الماشية الذي ربما يسمى الآن "بالحمى القلاعية" وأنخفض منسوب النيل عام ٣٩٧هـ وشهدت البلاد مجاعة خطيرة أسبابها مضطربة. وشدد(الحاكم) الرقابة على الأسواق،وصلى الناس صلاة الاستسقاء،وتضرعوا إلى الله حتى وضعت المجاعة أوزارها،وفي عام ٤٠٣هـ لم يف النيل ولم تزرع الأراضي غير أن (الحاكم) وزع الأموال على الفقراء. وفى عام ٤٠٦هـ حدث العكس، حيث شهدت مصر مجاعة لم يسببها جفاف النيل كالعادة بل فيضانه؛ إذ امتلأت الشوارع بالمياه، وقطعت الطرق، وأفسدت نباتات البساتين.. وأغرقت الضياع وكانت تلك هى آخر المجاعات التى حدثت أثناء حكم (الحاكم بأمر الله) سنة٤١٠ هـ.

ولم يمكث " الحاكم بالله " طويلاً مكبل الأيدي مشاهدا لتلك المجاعات التى تحصد أرواح العباد. لكنه حاول إيجاد حلول للمجاعات والقضاء عليها. فأرسل في أول الأمر "بطريك النصارى" ليسافر إلى الحبشة وقد أجله ملك الحبشة وأكرمه وفتح سدّ فى النهر؛ حتى وفي النيل. كما أنه أرسل " للحسن بن الهيثم " الذي أعلن قدرته على معالجة فيضان النيل ونقصانه. ولكنه فشل وأعتذر لطبيعة؛ نظراً أسوان. مما دفع "الحاكم بأمر الله" إلى تفعيل قوة الدولة المركزية المهملة الآن في مصر لمراقبة الأسعار. ووقعت أولى المجاعات قبل عام من تولى " الحاكم بأمر الله " حكم البلاد سنة ٣٨٧هـ .

وفى عهد (الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم) الذى تولى الحكم سنة ٤١١هـ خلفاً لأبيه" الحاكم بأمر الله" واستمر سنة٤٢٧هـ وشهدت البلاد عامي " ٤١٤هـ و ٤١٥ هـ " مجاعة مخيفة؛ أرجعها المؤرخون إلى ضعف الخليفة وتراخيه عن الإصلاح، ونقص منسوب النيل. وسطر(المقريزي) لمجاعة ٤١٧هـ وأنفرد بها وأرجعها إلى زيادة الفيضان، وفي عام ٤٢٤هـ تكررت مجاعة جديدة، نظراً لتأخر وفاء النيل أربعة أشهر كاملة؛ كادت أن تعصف بالبلاد؛ لولا مراقبة الأسواق إلى أن جاءت زيادة النيل .

الشدة المستنصرية:

لم تكن الأحوال المعيشية بمصر فى عصر "المستنصر بالله الفاطمي" أفضل حالاً مما كانت عليه أيام " الحاكم بالله " فقد ظل

النحس يطارد الفاطميين فى كل عصر. وكما قال الشاعر:

تحكموا فاستطالوا فى حكومتهم   وبعد حين كأن الحكم لم يكن

لو أنصفوا أُنصِفُوا لكن بغوا   فأتى عليهم الدهر بالآفات والمحن

فأصبحوا ولسان الحال ينشدهم   هذا بذاك ولا عتب على الزمن

فبعد مجاعة الفئران التى وقعت فى مصر عام ٤٢٦ هـ فى نهاية ولاية " الحاكم بأمر الله الفاطمي". وفي مستهل النصف الثاني من القرن الخامس الهجري من تاريخ الدولة الفاطمية في مصر وتحديدا في عصر الخليفة "المستنصر بالله الفاطمي" الذي كان من أطول الخلفاء حكما لمصر ١٠٣٦-١٠٩٤م / ٤٢٧-٤٨٧ هجرية أي " ستين" عاما متواصلة. شهدت الفترة الأولي من حكمه ازدهار الدولة في جميع المجالات، والذي كان يعتبر من العصور الذهبية في مصر ولكن سبحان الذي يبدل الأحوال ولا يتبدل انقلبت الأحوال في العام الثلاثين من حكم المستنصر؛ لتدخل مصر مرحلة رهيبة جدا لم يتخيلها أي إنسان. وقد أسهب المؤرخون في ذكرها.. حيث حدثت "الشدة المستنصرية" أو ما يعرف "بالشدة العظمى" وهو مصطلح يطلق على المجاعة والخراب الذي حل بمصر نتيجة غياب مياه النيل بمصر لسبع سنين متواصلة عرفت "بالعجاف"

ووقعت "الشدة المستنصرية" في عام ٤٥٧ هجرية وكان المستنصر يحتفل بالعام الثلاثين لبلوغه عرش الدولة العلية ذات القوة البهية مابين الأمم.. وكانت الدولة الفاطمية آنذاك تضم مصر والشام

والحجاز وجزء من اليمن إلى جانب النوبة " شمال السودان" وبرقة " شرق ليبيا ". ولكن في هذا العام حدث شيء لم يكن في الحسبان. حيث انخفض منسوب مياه النيل بشدة وقسوة لم تعرفها مصر من قبل حتى وصل ٢ ذراع. وكأن مياه النيل قد استعصت على الجريان وأقسمت ألا تأتي لمدة ٧ سنوات. وهو نفس عدد السنوات العجاف التى حدثت فى زمن رمسيس الثاني الذي طالت مدة حكمه للبلاد، و ضربت مصر بالنزائل،وعرفت سنوات الشدة في مصر بالسنين العجاف تم ذكرها فى "عشر آيات بالتوراة .. وتسع آيات بالقرآن الكريم" والتي أنقذها النبي يوسف الصديق من براثن المجاعة والمهانة.. وخرجت مصر بفضل من الله ثم سياسة النبي يوسف الحكيمة اقتصاديا من الأزمة..

وحول ماجرى فى مصر من جراء تلك الكارثة؛ روى المؤرخون حوادث عديدة يشيب لها الولدان؛ إذ تصحرت الأرض وهلك الحرث والنسل وخطف الخبز من على رؤوس الخبازين، وأكل الناس القطط والكلاب حتى أن بغلة وزير الخليفة الذي ذهب للتحقيق في حادثة أكلوها، وعندما علم الوزير بسرقة بغلته غضب غضبا شديدا، وتمكن من القبض علي اللصوص وقام بشنقهم علي شجرة، وعندما استيقظ في الصباح وجد عظام اللصوص فقط، وعلم أن الناس من شده جوعهم قد قاموا بأكل لحوم اللصوص. ويحكى أن الخليفة المستنصر نفسه قد جاع، لدرجة أنه افترش الحصير فى قصره، وباع ما على مقابر أبائه من رخام ليقتات به، وقبل الصدقة من ابنة أحد علماء زمانه..

ونظراً لتعذر وجود الأقوات وغلاء الأسعار حيث بلغ سعر رغيف الخبز إلي ١٥ دينار دفعة واحدة؛ مما اضطر الناس إلي الهجرة من مصر وكانت وجهتهم إلي الشام والعراق والحجاز من وطأة هذه الأزمة.. ويذكر أن أم الخليفة هاجرت هي وبنات الخليفة إلي الشام تاركة ابنها الخليفة إلي مصيره .. واضطر بعض أعيان الدولة أن يخدموا الناس لقاء كسرة من الخبز.. وبيعت حارة بأكملها، مكونة من عشرين دارا بطبق من الطعام؛ حتي سميت " بحارة الطبق ".. كما اضطر بعض الناس إلى أكل لحوم القطط والكلاب الميتة والبحث عن شرائها، وكان يباع الكلب بـ "٥ دنانير"والقطة بـ " ٣ دنانير " .. وبارت بالطبع الأراضي الزراعية الخصبة وتوقفت الصناعة ومن ثم التجارة؛ وانتشرت البطالة ومن ثم تفشت الجرائم بمختلف أنماطها من سرقات وعمليات السطو المسلح وتشكيل العصابات؛ وأدى ذلك إلي انفلات الأمن الذى شمل جميع قطاعات الدولة بما فيها الجيش.. وذكر " ابن إلياس " أن الناس أكلت الميتة وأخذوا في أكل الأحياء وصنعت الخطاطيف والكلاليب لاصطياد المارة بالشوارع من فوق الأسطح .. وتراجع سكان مصر لأقل معدل في تاريخها..

ويروى " المقريزى " أن سيدة غنية من نساء القاهرة آلمها صياح أطفالها الصغار و هم يبكون من الجوع؛ فلجأت إلى شكمجية حليها و أخذت تقلب ما فيها من مجوهرات واختارت عقدا ثمينا من اللؤلؤ تزيد قيمته على ألف دينار، وخرجت تطوف أسواق القاهرة و الفسطاط فلا تجد من يشتريه. وأخيرا استطاعت أن تقنع أحد

التجار بشرائه مقابل كيس من الدقيق، و استأجرت بعض الحمالين لنقل الكيس إلى بيتها، ولكن لم تكد تخطو بضع خطوات حتى هاجمته جحافل الجياع، فاغتصبوا الدقيق، وعندئذ لم تجد مفرا من أن تزاحمهم حتى اختطفت لنفسها حفنة من الدقيق؛ وحزنت لم حدث من الجماهير الجائعة، وتساءلت فى نفسها ربما أصنع اليوم رغيفا ولكن كيف لي أن أتى برغيف مثله وقد بعد أثمن ما أملك، فغن أطعمتهم اليوم؛ كيف لي أن أطعمهم غداً. وعلى الفور عكفت المرأة على عجن حفنة الدقيق و صنعت منها قرصا صغيرة و خبزتها، ثم أخفتها فى طيات ثوبها.. و انطلقت إلى الشارع صائحة : الجوع الجوع... الخبز الخبز... والتف حولها الرجال و النساء و الأطفال و سارت معهم إلى قصر الخليفة المستنصر ووقفت على مصطبة ثم أخرجت قرصا من طيات ثوبها، و لوحت به و هى تصيح : أيها الناس.. فلتعلموا أن هذه القرصة كلفتني ألف دينار... فادعوا معي لمولاي السلطان... يا أهل القاهرة يا أهل القاهرة.. أدعو لمولانا " المستنصر " الذي أسعد الله الناس بأيامه وأعاد عليهم بركات حسن نظره؛ حتى تقومت هذه القرصة بألف دينار... يا أهل القاهرة....)،وظلت حتى سمع (المستنصر) فأحضر الوالي وأقسم بالله جلت قدرته إن لم يظهر الخبز في الأسواق وينحل السعر؛ ضرب رقبته وانتهب ماله.

ويذكر المؤرخون أن "الحسن بن الهيثم" فى زيارته لمصر إبان الدولة الفاطمية، قد أشار عليهم ببناء " سد عالي " على النيل. بيد أن مشروعه قد قوبل بالرفض من الخلافة؛ فكانت النتيجة ما حدث

من شدة. وظلت الفكرة حتى كتب لها التنفيذ في ستينات القرن العشرين ببناء السد العالي الذي وقى الله به مصر خطر السنين العجاف التي غالبا ما كانت تستمر بالسبع سنين. ويذكر أن محمد علي بعد خروج الحملة الفرنسية كانت مصر أمامه ليحكمها منذ ١٨٠٣م إلا أنه وبذكاء رفض الولاية ومنسوب الفيضان منخفض، ولم يقبل إلا بعد انتهاء الأزمة التي حسبت على خورشيد باشا الوالي العثماني.

ولما كان " القائد الضعيف فتنة" وأن أمور الحكم لا تستقيم تحت ولاية حكام ضعفاء.. فقد ذكر المؤرخون أن المستنصر كان واليا ضعيفا؛ ينساق سريعا لشكايات العامة، ويعطى أذنه لكل من هَّب ودَب لدرجة أن من بين وزراءه من لم يستمر فى الولاية سوى يوماً واحد.. وأنه خلال تسع سنوات فقط تعاقب على ولاية المستنصر أكثر من أربعين وزيراً. فعد المرخون ذلك مؤشراً على كثرة المشاحنات واختلاف السياسات ومذاهب الوزراء.

ولم تختلف الأوضاع هنا كثيرا عن ما شهدته مصر إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م مما عُرف تاريخيا بـ" الفوضى الخلاقة" والتى أسفرت عن اضطرابات سياسية عديدة كان لها بالغ الأثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد. ومن حكومة إلى حكومة وصل عدد الوزراء والمحافظين خلال عامين من الثورة قرابة ١٧٠ وير ومحافظ، لم تزد فترة بقائهم فى السلطة عن أربعة أشهر فى المتوسط وهو ما حمل خزانة الدولة أعباءً مالية إضافية ذهبت فى

صورة معاشات لوزراء سابقين.. لدرجة أن هناك وزارة واحدة مثل التربية والتعليم تعاقب على ولاياتها خمسة وزراء خلال عامين .. بينما لم يزد عدد الوزراء الذين تقلدوا نفس الوزارة خلال ثلاثين سنة فى حكم مبارك عن ٥ وزراء.

ووصف المؤرخون تلك الفترة من حكم المستنصر ب " الفوضى غير الخلاقة". تلك الفوضى التى تسببت بشكل كبيره فى إعادة فرض على العسكر على المشهد السياسى المرتبك آنذاك. حيث ساهمت تلك أوضاع المتردية فى تزايد نفوذهم، باعتبار العسكر أو الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة فى تلك الفترة والتى يحكمها بشكل كبير مبدأ " السمع والطاعة". وكذلك فقد كانت أيضاً الجهة الوحيدة التى بوسعها تقرير مصير ليس الحكم الفاطمي فحسب ولكن تقرير مصير البلاد برمتها. وكذلك بإمكانها وحدها إحداث التغيير المنشود. ليس فقط بما تملكه من قوة ونفوذ ولكن لرغبة العسكر ذوى الطوائف المختلفة فى الحصول على مزيد من الثروة والنفوذ.. والفارق الوحيد بين ما شهدته مصر فى ٢٥ يناير وتلك الفترة هو الدور الخفي الذى لعبته المؤسسات القضائية فى المشهد السياسى وخرجت من اللعبة وهى الرابح الوحيد من الفوضى الخلاقة التى شهدتها البلاد .

أما عن التداعيات السياسية فكان لها اكبر الأثر في تفاقم الأزمة حيث انقسم الجيش الفاطمي إلى جنود مغاربة وأتراك وسودانيين و أرمن وشوام . حيث انشق عن الجيش آنذاك " ناصر الدولة ابن حمدان" الذي هرب إلي الدلتا والإسكندرية، وأعلن سقوط الخلافة واسقط

الدعاء للخليفة علي منابر هذه المناطق، وحارب الجند السودانيين حتي أخرجهم إلي الصعيد.. وقام ابن حمدان الذى كان زعيما للجند الأتراك بمحاصرة القاهرة؛ تمهيدا لإنهاء الدولة الفاطمية، والدعاء لنفسه خليفة .. وبالفعل دخلها وقبض علي أم الخليفة السودانية، ونهب أموالها ثم تركها بعد دفع فدية. ولم يتوقف عند هذا الحد بل انتقل لنهب الخليفة نفسه، ويذكر المؤرخون أن بن حمدان لم يجد في قصر الخليفة سوى الحصير الذى ينام عليه، إذ أنه باع كل شيء فى قصره من ثياب وسلاح وذخائر وتحف وأساس ليأكل،وكان يفرش الحصير..!!

و عندما تمكن أحد قادة الأتراك ويسمى " الدكز" بقتل ابن حمدان، فاستقر الوضع مع الفاطميين وقام الخليفة بالاتصال سرا ببدر الجمالي، الذى كان وقتها واليا لعكا تحت قيادة الخليفة المستنصر كما كان يعرف بإخلاصه الشديد للمستنصر الأمر الذى دفع المصر إلى استدعاءه وطلب مساعدته فى القضاء علي الفتنة التي دبت في الجيش.. وعلى الفور استجاب " بدر الجمالي" لدعوة الخليفة وتمكن من قتل " الدكز" وتولي وزارة مصر، وتمكن بدر بالفعل من إخضاع جميع الأتراك في الجيش، وقتل عدد كبير منهم، ثم استولي علي الدلتا والإسكندرية، التى عرفت حينذاك بكرهها الشديد للحكم الفاطمي " ذو المذهب الشيعي، لدرجة أنهم تحالفوا مع ابن حمدان وساعدوه ضد الخلفية حتى تمكن ابن حمدان من إخضاع الصعيد له.

ورغم تعاسة الفاطميين فى إدارتهم للبلاد، إلا انه يبدو أن " بدر الجمالي " كان الأوفر حظا منهم؛ إذ تزامن ظهوره بالمشهد السياسى

وتوليه لمنصب رئاسة الوزراء جريان النيل وانفراج الأزمة، حيث تمكن " الجمالي" من تحصين القاهرة و إعداد أسوارها، والتى لا يزال الباقي منها حتى الآن شاهداً على هذه الأحداث، في الأبواب الشهيرة لها،، كما تمكن بدر الجمالي من تحسين أحوال المصريين،وقام بإلغاء الضرائب علي أصحاب الأراضي والمصانع والتجارة لمدة سنتين لتخفيف الأزمة . ومن ثم تعود الدولة ولو شكلا إلى الحياة . واستمر الوضع هكذا إلى أن سقطت الدولة الفاطمية علي يد صلاح الدين الأيوبي في ٥٦٧ هجرية.. أي بعد سنوات طويلة من الشدة المستنصرية.

الفصل الرابع

ثورتا القرن
والصراع بين الجوع والكرامة

ثمة علاقة وطيدة بين إطالة فترة الحكم وتعرض الشعوب للمجاعة. فكلما طالت فترة حكم الرئيس كلما تمكنت حاشيته من فرض سياج حديدي بينه وبين شعبه، حتى يتمكنوا من إتمام أعمال النهب والسرقة لموارد البلاد التى هى بالأساس قوت للشعب وملك له.

تمهيد:

إن يوم الجمعة الموافق ١١ من فبراير لعام ٢٠١١م كان يومًا فارقًا في حياة المصريين جميعًا، ففي الوقت الذي كاد الشعب المصري فيه أن يستسلم لفكرة توريث حكم مصر من مبارك الأب إلى مبارك الابن، ويعتبر مشروع تسليم مفاتيح القصر الجمهوري إلى جمال مبارك قدرًا ومكتوبًا على الجبين، ثم فوجئ العالم بهذا الشعب يجبر الرئيس الفرعون الذي ظل داخل قصر الرئاسة نحو ثلاثين عامًا على رفع الراية البيضاء ويعلن تنحيه عن السلطة وتسليم مهام منصبه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ولقد كتب التاريخ المصري هذه الواقعة بمداد من ذهب من خلال

الوثيقة التي وقع عليها الرئيس المخلوع والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع المصرية) في ١٢ فبراير ٢٠١١م وبتوقيع نائب رئيس الجمهورية عمر محمود سليمان.

فمنذ حوالي ٤٥ قرنًا من الزمان وتحديدًا في أواخر الأسرة السادسة شهدت مصر ما يشير إليه الكثير من المؤرخين أول ثورة في التاريخ المعلوم المكتوب للبشرية إنه فرعون مصر وكان اسمه (كارع بيبي الثاني) تولى العرش وعمره ٦ سنوات وحكم حتى بلغ من العمر مائة عام (٩٤عام) يحكم فيها دولة من أقدم الدول في التاريخ بدأ حكمه وأمه وصية عليه وأنهى حكمه وهو يضع نهاية لحكم الأسرة السادسة في الدولة المصرية القديمة ولكبر سنه أصبح غير قادر على كسب طاعة أمراء الأقاليم واستبدوا بالشعب فثار الشعب على هذا الملك لقد كشفت عنها بردية غاية في الأهمية أُكتشف في مطلع القرن الثامن عشر وهي ١٦ صفحة في منطقة "منفيس" قرب أهرامات سقارة بالجيزة وهى حالياً في المتحف الوطني في الليديد بهولندا وتمت ترجمتها وأطلق عليها اسم بردية "بيور" وهو حكيم مصري الذي سجل أحداث أول ثورة في التاريخ.

أولاً: لماذا قامت الثورة :

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذى يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسى مبادئ العدل والمساواة ، تلك التى دعت إليها

كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق فى العالم كأساس للحكم فى كل زمان ومكان.لقد جاءت ثورة ٢٥ يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التى عاشها المجتمع المصرى بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عاماً، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكاراً وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التى ترتكب يومياً فى حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية. كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين – عن قرب- لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التى يتكبدها المواطن المصرى كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته،وفى كل إبداع يخرج أو لقاء يتم كانت الحكومة " ودن من طين وأخرى من عجين) متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجاً لها فى كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل فى أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصاً على استقراره واستمراره، ولكن يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذى أعده النظام خصيصاً لحماية مفاسده.

وكلما حدث فوران شعبى فى أى مكان كان،كالذى حدث فى

تونس مثلاً يخرج إلينا رموز النظام الموقرين للتهديد والتصريح بأن مصر ليست تونس ، بمعنى أن الشعب المصرى أجبن فى نظرهم وأقل وطنية من الشعب التونسى، وتناسوا جميعاً وعن جهل أن المصريين أقوى وأجرئ وأعتق من أى شعب كان ، فنحن شعب له حضارة وتاريخ، فالمصريون هم أول من نظم الثورات وقادها فى تاريخ الحضارات الإنسانية، ولم ينسى التاريخ ثورة الجياع التى قادها الفراعنة المصريون للإطاحة بنظام الملك بيبى فى الأسرة السادسة، الذى حكم مصر لأكثر من ٩٠ عام،كما لم يغفل التاريخ ثورة الجياع التى قادتها امرأة ضد المستنصر بالله الفاطمى، وغيرت نظامه بالكامل وكادت أن تقضى عليه لولا أن استجاب لكل مطالبها. لقد خسر المصريون فى عهد مبارك مكتسبات اجتماعية واقتصادية عديدة، تأثرت فيها روح الانتماء، وانخفضت الخصائص السكانية لأبناء الوطن، فانهار التعليم بجميع مكوناته، ولم تحصل الجامعات المصرية على ترتيب ضمن ٥٠٠ جامعة عالمية، وأمية متفشية حتى بين حملة المؤهلات المتوسطة، ضرائب مفروضة على كل شىء حتى المشي على الطريق، نظام يقوم على العطاء لمن لا يستحق، ساءت العلاقات بين المصريين أنفسهم، ضاعت كرامة المصرى وحقوقه فى أى بلد يعمل بها، تفشت الجريمة بشتى أنواعها، وعاش المصرى غريب فى بلده، وكاد الشباب أن يكون على حافة الهاوية، فأصبحت تجارة المخدرات وتسويقها أمراً مباحاً . وأصبح رجال الشرطة وبعض من رجالات القضاء ورموز النظام عناصر فاعلة فى الاتجار بالمخدرات

والسلاح وتهريب الآثار. كما تم وئد الموهبين وتقييد أفكار المبدعين وأساتذة الجامعات والعلماء، الذين راح بعضهم يبحث له عن عمل اضافى حتى يتمكن من تلبية مطالب العيش بشكل كريم، ووضعت أفكارهم وأبحاثهم – التى ظلوا يحلمون بإخراجها لخدمة الوطن_ جميعها على أرفف المكتبات الحكومية، وظل هذا الاستهتار بالعلم والعلماء، حتى تفشت البطالة بين حملة الدكتوراه فى كثير من التخصصات، ولم يدرك النظام أن دولة تتجاهل العلم، وتضع العلماء فى مؤخرة اهتماماتها ليس لها مستقبل سوى الفقر والتخلف والحرمان والجهل والمرض.

وتمكن النظام من خديعة نفسه، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة التى يخدع بها المواطنين، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات ، والصندوق الاجتماعى للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية لهذه الأجهزة التى جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة ، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن :

أسفرت جهود المجلس القومى للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والاتجار بالبشر وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين فى هذه الأجهزة، الذين كان يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحياناً باليورو،وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد .

كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البنجو بين تلاميذ المدارس الإعدادية ومدرجات الجامعة، وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطي وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر وتغض الطرف عن زراعته والاتجار فيه.

أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقاً للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الأخر نظراً لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلاً كانت المحليات تغض الطرف عن البناء فى الأراضي الزراعية ، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحى الحزب الوطني الحاكم، ومن ثم فكلما ساهم الصندوق فى تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى اشد عشوائية وضراوة.

أما الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبري التي خدع بها النظام شعبه، مؤكداً أن هذا الصندوق جاء لمحاربه الفقر والحد من البطالة ،وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشري فيه الفساد للركب ، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر حتي أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من ٨٠٪ من الشعب يحصلوا بجداره علي لقب فقير فضلاً عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات ، وذلك لأن الصندوق تحول إلي القيام بوظيفة

بنك مصرفى بإجراءات مخففة. كان يحصل علي القرض من الدول الأجنبية بـ (٠,٥ ٪) ويقرضه للجمعيات الأهلية (١٠,٥٪) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨ ٪. مما أدى إلي تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق .الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالوسطة والأقارب ومن المحاسيب . ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع فى كل محافظة. وخصصهاً في كشف الفساد. وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم علي الولاء للنظام ومناصرة الأقوياء والمحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعاً بعد ٣٠ عاماً من الحكم. مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب . وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من رموزه المفسدين. وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء.والتستر علي مفاسدهم في كل المجالات . وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هى لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة.ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية فى المجتمع

وبالإضافة إلي ما سبق فقد كان ملف التوريث الذي تم فتحه منذ ١٩٩٣ هو الشرارة الأولي التي أحرقت الجرن .وأشعلت الثورة في نفوس الشباب والعامة . حتى أطاحت -وسوف تستمر- بكافة رموز هذا النظام الفاسد. وإذا كان كل ما كتبناه سلفاً بمثابة إرهاصات أو دلالات لقيام ثورة ٢٥ يناير؛ فإننا نود الإرشاد إلي آليات قيام هذه الثورة العظيمة .فإذا كان كل نظام يحمل بذور فناءه . فإن نظام مبارك

حمل الكثير من المفاسد التي أنهته بعد ٣٠ عاما . وأن الفيس بوك الذى أنشاءه النظام ليلهي الشباب عن المشاركة في العمل السياسي . ذلك الذي حرمه علي منظمات المجتمع المدني، تحول إلي أداة قوية ومارد انفجر في وجه النظام، نظم خلاله الشباب أنفسهم ،وحددوا إشارة البدء ومناطق الالتقاء وخالفوا علي الأهداف؛وبالتالي فقد نجح برنامج الفيس بوك في تحقيق ما عجزت كافة منظمات المجتمع المدني الحقوقية عن تحقيقه علي مدار سنوات طويلة، نظراً للقوانين التي وضعها النظام والتي كانت تحد بدورها من نشاطات هذه المنظمات وخاصة ممارسة الأنشطة الدينية والسياسية، وما أود تأكيده أن هذه الثورة ثورة فردية لم تكن مؤسسية بأي شكل ، ولكن ما إن اندلعت حتى انضمت كافة أطياف الشعب ومؤسسات المجتمع المدني؛ مما سرع بنجاحها، فضلاً عن الدور الإعلامي الرائع أثناء اندلاع الثورة .

وبعد نجاح الثورة في تنحي الرئيس والقضاء علي رموزه، أدرك الشعب أن الثورة لم تنجح سوي بنسبة (٥٠٪) فقط ، وهو دورها في تنحي الرئيس ،الذي في نظري كان سوف يتنحي قريباً بفعل الطبيعة سواء بالموت أو بالعجز ، وقضت علي ملف التوريث، وإن كانت الـ (٥٠٪) الأخرى تتمثل في ثورة الشعب علي ذاته،ثورة الشعب علي كافة القيم ، والعادات ، والتقاليد، والأفكار التي كرسها فيه النظام لمدة ٣٠ عاماً، وراح الشعب يصر علي إحياء أصالته، وتأكيد الانتماء لتراب الوطن، وأنه ليس في حاجة إلي هذا

النظام فهو يستطيع متي صدقت العقيدة أن يحقق الأمن لنفسه بنفسه، ودون الحاجة إلي النسق الأمني الذي تخصص سنوات طويلة في إرهاب الشعب دون حمايته، ،كما يستطيع الشعب أن يتخلي عن كافة الأنساق ويستغني عن الخدمات التي كان يقدمها النظام للمواطنين، وقام الشعب بإحياء نسق التكافل الإجتماعي بمفهومة الشامل ، التكافل، المادي، والاجتماعي، والأدبي، والأمني ، وغيره ليرسل للعالم اجمع أننا قادرون علي إدارة أنفسنا بأنفسنا، وأن الحاكم هو عامل عند الشعب، وطالب بعقد اجتماعي جديد بين الشعب والحكومة ، عقد يملي شروطه الشعب وليس للحكومة، يضع لكل منهما واجباته وحقوقه، والشعب هو المستفيد والمراقب، لقد نجحت الثورة في إحياء الأصالة المصرية بمفهومها الشامل ، ولكن حتي تستمر الثورة في اتجاهاتها كان لازماً علينا أن نتجاوز مفهوم المسئولية الاجتماعية إلي مفهوم المسئولية الوطنية ، ونغض الطرف عن مصالحنا الشخصية، ومطالبنا الفئوية ، وننظر فقط إلي مستقبل مصر ونشعر أكثر بمسئولياتنا تجاه الوطن ،وأن يعمل كل منا قدر استطاعته علي إصلاح ذاته، ويؤدي دوره كما ينبغي، مفتخرا بأنه يساهم بذلك في بناء مصر.

وعلى أية حال فقد تعددت أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، فالثورة المصرية لم تكن حدثًا مفاجئًا إلا بالنسبة لأولئك الذين تعاموا عن التعامل مع مقدماتها، وهي كثيرة ما بين اقتصادية وسياسية

واجتماعية ونفسية، فأسباب الغضب ظلت تتراكم منذ ستون عامًا تقريبًا تبددت فيها كل أرصدة القوة المصرية حتى تشكلت أزمة مجتمعية خصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، والتي لها أبعاد أربع:

(١) الأزمة السياسية:-

وتتمثل في جمود المشاركة السياسية وتكشف عن الأزمة مؤشرات متعددة أهمها الانفراد باتخاذ القرار السياسي بواسطة الحزب الحاكم تزاوج الثروة بالسلطة بالإضافة إلى تعددية سياسية مقيدة لم تسمح بقيام سوى الأحزاب التي ترضى عنها السلطة، وبالتالي ضعف الأحزاب السياسية عمومًا بالإضافة إلى القيود المتعددة على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم

بالإضافة إلى تزوير إرادة الشعب في استفتاء التعديل الدستوري ٢٠٠٧م وانتخابات برلمان ٢٠١٠م حيث يربط الكثير من الخبراء بين التعديلات التي أجريت على الدستور في ٢٦ مارس ٢٠٠٧م والتي كانت مزورة بدورها وتزوير برلمان ٢٠١٠م بعدها، وأكد المستشار محمود الخضيري في جريدة الدستور أن مصر تنفرد بنوع معين من التزوير في الانتخابات ليس كباقي الدول التي يمكن أن يحدث بها شراء الأصوات أو استغلال النفوذ أو العصبية القبلية والعائلية وغيرها التي تمارس حتى في أكثر الدول الديمقراطية، فالتزوير لدينا هو تزوير مؤسسي تقوم به الدولة عن طريق أجهزتها التنفيذية ونفوذها القوي في دوائر الحكم وداخل لجان الانتخابات لتغيير النتيجة لمصلحتها.

كما دأبت الحكومة المصرية على تعذيب خصومها السياسيين وانتشر بعد مقتل أنور السادات وصارت ظاهرة واضحة وسمة أساسية للحكم في مصر وأسلوبًا رئيسيًا لإدارة شئون البلاد. ولما زاد الأمر أحست به كل الهيئات المعنية بمتابعة التعذيب حتى أن لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين أكدت في يناير ١٩٩١م أنها رصدت ٢٥٠ ألف قرار اعتقال وأن حوالي ٣٠٠ معتقل مازالوا قيد الاعتقال منذ ثلاث سنوات. ويتجدد اعتقالهم تلقائيًا. وأشارت اللجنة في ورقة أعدتها للتوزيع على المحامين إلى صدور ٢٥٠ قرار اعتقال لمعارضي مؤتمر السلام واحتجاز أكثر من ثلاثمائة فلسطيني اعتقالات مفتوحة غير محددة المدة بسجن أبي زعبل مع طرد العديد منهم خارج البلاد. كما أشارت اللجنة إلى صدور ما يزيد على سبعة آلاف تقرير طبي يؤكد وقوع التعذيب للمعتقلين حيث تم استخدام الصعق الكهربائي والجلد بالكرباج وانتهاك الآدمية.

وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا. حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة. ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي عن محتواها الحقيقي. حيث اهتمت هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على

الاستمرار في السلطة وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية، ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري.

وتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، والتي كانت بمثابة المحركات الفاعلة في قيام ثورة ٢٥ يناير فيما يلي:

١- شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث مثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي المصري خلال العشرة أعوام السابقة، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.

٢- غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وهذه نتيجة منطقية لشخصنة السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأييد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

٣- جمود النخبة الحاكمة فهذه النخبة هرمت في مواقعها، وقد اتخذت هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، ولذلك أصبحت ظاهرة الوزير غير السياسي المعمر في المنصب من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك، كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني ما أدى إلى تيبس الحياة السياسية.

٤- وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي، والحزب الوطني الديمقراطي احتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨م، وإلى جواره يوجد عددًا من الأحزاب السياسية ومعظمها غير معروف للمصريين ويمكن وصفها (بالكرتونية) وبالتالي أصبحت المعارضة الحزبية معارضة مستأنسة.

٥- تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني الحاكم، ولعل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م أفرزت مجلس غير مسبوق في تمثيله لا وجود للمعارضة بين جنباته.

٦- طرح ملف التوريث وإنهاء الجمهورية الملكية القائمة، وكان لطرح هذا الملف أثره في تأجيج مشاعر الوطنية المصرية من تكاتف لكل الحركات السياسية المعارضة مع رجل الشارع.

(٢) الأزمة الاقتصادية:-

وأهم مؤشرات هذه الأزمة يتمثل في غياب إستراتيجية التنمية في مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا وتنمية اقتصاد افتراضي يقوم على المضاربات في البورصة وفي مجال نهب أراضي الدولة من خلال تمليكها لرجال الأعمال بأثمان زهيدة تاجروا فيها وبنوا عليها منتجعات تباع فيها الفيلات والقصور بملايين الجنيهات في حين يقبع حوالي أربعين مليون مصري تحت خط الفقر وهم في حالة بؤس كامل.

ويعتبرها البعض ثورة ضد الحكومة لنقول لها أننا بدأنا الاهتمام

بشئون بعضنا البعض وسنأخذ كل حقوقنا ولن نسكت بعد اليوم، فهناك ثلاثة ملايين مصري مريض بالاكتئاب منهم مليون ونصف مليون مرضى بالاكتئاب الجسيم وأكثر من مائة ألف محاولة انتحار خلال عام ٢٠٠٩م وتسببت في وفاة خمسة آلاف شخص ولدينا ٤٨ مليون فقير منهم مليونان ونصف المليون يعيشون في فقر مدقع ولدنيا ١٢ مليون مصري بدون أي مأوى ومنهم مليون ونصف مليون يعيشون في المقابر، وهناك فساد منهجي أدى إلى وجود قضايا فساد تزيد قيمتها جميعًا بأكثر من ٣٩ مليار جنيه خلال عام واحد فقط بالإضافة إلى المركز ١١٥ بين ١١٩ دولة في تقرير التنافسية العالمية من حيث الفساد الحكومي، وهناك أكثر من ثلاثة ملايين شاب عاطل ونسبة البطالة بين الشباب تجاوزت ٣٠٪، والمركز الأخير من ١٣٩ دولة في معدل الشفافية، وأعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم بواقع خمسين طفل كل ١٠٠٠ ولادة ونصف أطفال مصر تقريبًا مصابون بالأنيميا، بالإضافة إلى ٨ ملايين شخص مصاب بفيروس (C) ولدينا أكثر من مائة ألف مصاب بالسرطان سنويًا بسبب تلوث المياه، بالإضافة إلى وجود سيارة إسعاف فقط لكل ٣٥ ألف مصري.

(٢) الأزمة الاجتماعية:-

وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى نشوء أزمة اجتماعية كبرى تمثلت أساسًا في الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء بصورة لم تحدث من قبل في التاريخ المصري الحديث، وإذا أضفنا إلى

ذلك الحراك الهابط للطبقة الوسطى والتحاق أعضائها بمجموع الفقراء لأدركنا خطورة الأزمة.

(٤) الأزمة الثقافية:-

وذلك لأن نسبة الأمية التي قاربت ٤٠٪ من السكان أدت إلى انخفاض الوعي الاجتماعي مما انعكس على فشل برامج تنظيم الأسرة وسيطرة التفكير الخرافي، والتعصب المذهبي والديني أدى إلى انقسام فكري بالغ الخطورة أثر على جموع الشعب المصري ساهم في زيادة الاحتقان السياسي الطائفي.

وفي إطار ما سبق تبلورت أهداف ثورة ٢٥ يناير المصرية فيما يلي:

١- تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم نهائيًا.

٢- إقالة الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني.

٣- حل مجلس الشعب والشورى وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يكفل حرية وحيوية التفاعلات السياسية وضمان نزاهة الانتخابات.

٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن ليس عليهم أحكام جنائية.

٥- محاكمة كل رموز الفساد والمستفيدين منه وحصر ثرواتهم ومصادرتها لصالح خزانة الدولة.

٦- إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة.

٧- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد مشكلة من خبراء الدستور وأساتذة القانون الشرفاء وكبار القضاة.

٨- إجراء تعديل فوري في المواد المعيبة في الدستور المصري مثل المواد ٦٦، ٦٧، ٨٥، ٨٨، ٧٩ لضمان انتخابات رئاسية حرة.

٩- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة التنمية وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار وحماية مصالح الفقراء والمهمشين.

١٠- إلغاء كل القرارات التي اتخذت ضد العمال بسبب اشتراكهم في ثورة ٢٥ يناير سواء بالفصل أو النقل والتشريد .

١١- توفير حد أدنى من الأجور ١٢٠٠ جنيه لضمان حياة كريمة للمصرين.

١٢- تنفيذ كل أحكام القضاة الصادرة واحترام أحكام القضاء وإعادة هيبته كهيئة مستقلة.

ثانيًا: أحداث ثورة ٢٥ يناير المصرية:-

لقد انطلقت الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير منذ عامين حينما قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذلك من العمر ١٧ عامًا، من خلال موقعها على الفيس بوك قامت بالدعوة إلى إضراب سلمي في ٦ أبريل ٢٠٠٨م احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي ٧٠ ألفًا من الجمهور، والنتيجة أن الإضراب نجح وأطلق على الفتاة في وقتها لقب (فتاة الفيس بوك) و(القائدة الافتراضية) وخلال عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل

احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية.

ومن هنا جاءت فكرة الاحتجاج على الشرطة في عيدها بعد ربع ساعة من منع القوات الأمنية للمواطنين من الوجود أمام دار القضاء العالي وقام شباب ٦ أبريل برفع لافتاتهم وسط الشارع في تحدٍ طائش وبريء للوجود الأمني وكعادتهم في صنع احتجاجاتهم السياسية بدورهم الوطني برفع الأعلام المصرية التي كان رفعها يشكل سببًا غامضًا لاستفزاز قوات الشرطة. وكان هذا يوم ٢٥ يناير ولكن عام ٢٠١٠م قبل عام واحد من تكرار نفس الدعوة التي تحولت إلى ثورة.

وبتصاعد التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بنهاية شهر نوفمبر عام ٢٠١٠م ومنتصف شهر ديسمبر من العام ذاته؛ حيث تراكمت العديد من الأحداث السياسية التي مهدت الطريق لقيام أكبر انتفاضة شعبية شهدتها مصر ففي تلك الفترة شهدت مصر عدة أحداث مثبطة ومحبطة من أهمها:

- انتخابات مجلس الشعب.
- مقتل الشاب خالد محمد سعيد.
- تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.
- مقتل سيد بلال.
- قيام الثورة التونسية.
- ظاهرة البوعزيزية.

وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط

السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك ودعا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب وكانت تلك هي لحظة البدء الفعلية لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م.

ولقد أدت حالة الاحتقان التي عاشها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة إلى الدعوة إلى تظاهرة قوية يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ احتجاجًا على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها تجاوزات وزارة الداخلية وانطلقت الدعوة عبر موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر حيث قام بالدعوة لهذه التظاهرات العديد من القوى السياسية غير الحزبية مثل كلنا خالد سعيد وحركة شباب ٦ أبريل، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والجمعية الوطنية للتغيير والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير وقد لبى الدعوة عدد غفير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر وأعلنت جماعة الإخوان مشاركتهم في مظاهرات ٢٥ يناير وحددت الجماعة ثلاث ضوابط لشبابها المشاركين في المظاهرات وأكدت احترامها للشرطة كهيئة وطنية وحذرت من التخريب أو أعمال الشغب ونفت الجماعة دعوتها للحشد في موقع معين وأكدت على عدم منع الشباب من المشاركة.

وشهدت القاهرة وبعض المحافظات ظهر اليوم وقفات احتجاجية استجابة لدعوة قوى سياسية معارضة ونشطاء بالتظاهر بهدف الإصلاح السياسي والاقتصادي وناشدت الداخلية المجتمعين بعدم الانسياق وراء شعارات زائفة.

وزحف الآلاف إلى ميدان التحرير وبعد فترة من الهدوء استخدمت قوات الأمن المركزي، التي تتولى مكافحة الشغب الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه وبنادق الخرطوش لتفريق المتظاهرين، كما نشبت مظاهرات في الإسكندرية والسويس وعديد من المدن الأخرى ولقي ثلاثة أشخاص على الأقل مصرعهم في السويس وألقي القبض على ما لا يقل عن ٥٠ متظاهر في أرجاء البلاد.

وما جرى في هذه الليلة في الشوارع الجانبية للميدان والميادين القريبة منه لا أجد له وصفًا سوى حرب العصابات غير أنها كانت حربًا من جانب واحد فقط وهو جانب الشرطة.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢٦ يناير ٢٠١١م، وفي مشاهد لم يسبق لها مثيل اشتبكت الشرطة مع آلاف المصريين الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير إمعانًا في الاحتجاج على حكم مبارك حيث استخدمت العصي وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين واستعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب و١٠ آلاف جندي أمن مركزي واستمرت عمليات فض الاعتصام في الساعات الأولى من صباح الأربعاء.

واستنفرت السويس رجالها فانخرطوا ولم تغب الإسكندرية عن الأحداث وانطلقت الميادين الكبرى في القاهرة تنادي بالحرية والعدالة الاجتماعية والخبز والتغيير وفي محطة الرمل بالإسكندرية تظاهر عشرات الآلاف بالإضافة إلى ميدان الأربعين بالسويس.

وقد حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي في أثناء المظاهرات وأصابت موقع (تويتر) الاجتماعي بالشلل التام وفشل جموع المستخدمين في الوصول إليه من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الحاسب الآلي فيما دخل موقع (فيس بوك) حيز الحجب أيضًا وأسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال ليومي ٢٥، ٢٦ يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات عن وفاة أربعة أفراد بينهم جندي وإصابة ١٦٢ شرطيًا و١١٨ مواطنًا بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات في تحدٍ للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني.

وفي يوم الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١م تم عقد هيئة مكتب الحزب الوطني برئاسة صفوت الشريف الأمين العام اجتماعها الذي بدأ صباح هذا اليوم، وذلك لمناقشة التطورات الأخيرة بحضور الدكتور زكريا عزمي الأمين العام لشئون العضوية والإدارية والمالية.

وقد هاجم المتظاهرون قسم شرطة الأربعين وأشعلوا النار فيه وفي سيارات الأمن التي ردت بالقنابل المسيلة للدموع واستمرت أعمال العنف والشغب في المحافظة واعتقلت قوات الأمن الناشط وائل غنيم وتم إقرار الخطة ١٠٠ من قبل وزارة الداخلية تمهيدًا لتنفيذها يوم ٢٨ يناير.

واتسعت رقعة المظاهرات في مختلف المحافظات ردًا على قتل

شباب مصر وخرج المزيد من عشرات الآلاف تخرج متظاهرة ضد النظام من دون مطالب محددة وربما كانت في بعض التظاهرات مطالب لكن سقف المطالب زاد ولم يعد (عيش، حرية، وعدالة اجتماعية وتغيير) بل تطالب تلك المظاهرات برحيل النظام.

وفي يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١م خرجت المظاهرات الحاشدة في القاهرة والمحافظات وشهدت كل محافظات الجمهورية مظاهرات حاشدة تطالب بالتغيير والإصلاح فيما يسمى (جمعة الغضب) بمشاركة عشرات الآلاف من المواطنين من شباب ونساء القوى والأحزاب السياسية المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتداء على مقار الحزب الوطني في عدة محافظات فقد اشتعلت النيرات مساء الجمعة في مبنى ملحق بمقر الحزب الوطني بالقاهرة.

ونتيجة لانقطاع الاتصال عبر شبكات المحمول والإنترنت أوجد اتصالاً أكبر عن طريق اتصال الشباب بعضهم ببعض وقرروا أنها ثورة وبدأنا نقول (الشعب يريد إسقاط النظام) وزادت الجموع تدفقًا خاصة مع تعامل الشرطة الهمجي وفجأة تهاوت الشرطة وأصبح الشارع في قبضة الثوار ونزل الجيش سريعًا إلى الميدان وأحاط مبنى الإذاعة والتليفزيون المصري رمز السيادة المصرية وتجمع الناس حول الدبابات وعانقوا الضباط والعساكر وكانوا للأسف من الحرس الجمهوري وفي يوم السبت ٢٩ يناير ٢٠١١م بدأ هذا اليوم بحظر التجوال من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحًا وتعطلت في هذا اليوم جميع المصالح الحكومية وبات الفوضى من هروب السجناء

وحرق أقسام الشرطة مما أدى إلى ظهور اللجان الشعبية لحماية أفراد المجتمع بعضهم ببعض.

وفي هذا اليوم أصدر الرئيس حسني مبارك قرار جمهوري بتعيين السيد عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية كما أصدر تكليف للفريق أحمد شفيق لرئاسة الوزراء والمظاهرات لا تزال مستمرة منذ العاشرة صباحًا في اتجاه ميدان عبد المنعم رياض وميدان التحرير.

وفي يوم الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١م استمرت المظاهرات المناهضة لنظام الرئيس مبارك في المدن المصرية ودعوة من المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم (احتجاجات مليونية لرحيل النظام)، وحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على انتقال منظم إلى الديمقراطية في مصر وأكد معارضة الولايات المتحدة للعنف، وكذلك دعوته إلى ضبط النفس ودعم الحقوق المالية ودعم إجراءات عملية تمضي قدمًا بالإصلاحات السياسية في مصر.

وتوالت ردود الأفعال وأعلن الفريق أحمد شفيق عن تغيير عدد كبير من أعضاء الحكومة السابقة وعلى رأس التغييرات يوسف بطرس وزير المالية وظلت المظاهرات تحتشد في كل مكان، وزاد عدد المتظاهرين عن مائة ألف متظاهر وذلك خلال يوم الاثنين.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١ فبراير ٢٠١١ خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق تظاهرة مليونية لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل، ووجه الرئيس خطابه الثاني للشعب وأكد أن الشعب عليه

أن يختار بين الفوضى والاستقرار وكلف الحكومة التجاوب مع مطالب الشباب وكلف نائبه بالحوار الوطني وتكليف البرلمان مناقشة تعديل المادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور المصري.

وأعلن عن إجراءات الانتقال السلمي وأنه لن يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة مؤكدًا أنه سيعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايته الحالية على اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي كما أكد لشفيق على استعداده للحوار مع المتظاهرين كما تم تأجيل جلسات البرلمان للفصل في الطعون عقب كلمة الرئيس.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢ من فبراير توجهت مجموعة من مؤيدي مبارك مصطحبين بعض البلطجية وأصحاب السوابق الجنائية بالخيول والجمال حاملين العصي والأسلحة البيضاء والهراوات صوب ميدان التحرير حيث اقتحموا ميدان التحرير بالقوة في محاولة منهم لإخراج المحتجين هناك وإلقاء المولوتوف وقد عرفت الحادثة إعلاميًا باسم (موقعة الجمل).

وفي يوم الجمعة الموافق ٤/٢ احتشد مئات الآلاف في التحرير يطالبون بالتغيير فيما أسموه (بجمعة الرحيل) ورددوا هتافات تطالب بتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم.

ثم أعلن الثوار عن أسبوع التحدي وتواصلت الجماهير لحشد ثمانية مليون شخص متظاهر والهدف واحد هو إسقاط الطاغية.

وفي يوم السبت ٥ فبراير ٢٠١١م مع استمرار المظاهرات استقالت بعض قيادات الحزب الوطني الديمقراطي ومنهم جمال مبارك نجل الرئيس.

كما استقال الشريف وعز وهلال من أمانة الوطني وأصبح حسام بدراوي أمينًا عامًا ووافق الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب الوطني الديمقراطي على قبول استقالة أعضاء هيئة مكتب أمانة الحزب برئاسة السيد/ صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني.

وفي يوم الأحد ٦ فبراير ٢٠١١م أجرت جماعات المعارضة ومنها جماعة الإخوان المسلمين وبعض المستقلين حوارًا مع عمر سليمان نائب الرئيس تم فيه التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ. وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد. وأقام الآلاف في ميدان التحرير في هذا اليوم (أحد الشهداء) حيث صلى المسلمون صلاة الغائب على أرواح الشهداء الذين قتلوا في الأحداث وأدى المسيحيين قداس الأحد بحضور الآلاف من المسلمين كما أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية مدة ولايته الرئاسية.

وفي يوم الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١م بدأ الثوار يحاولون تشكيل ائتلاف ثورة ٢٥ يناير ويطالبون بمحاكمة الفساد وتم إخفاء وإحراق عدد كبير من ملفات القضاء في جنايات جنوب القاهرة.

وفي يوم الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١م المليونية الثالثة في أسبوع الصمود حيث استمرت المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والإسكندرية وعدد من المدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك

والمتظاهرون في القاهرة يعطلون المؤسسات الحكومية حيث تظاهر الآلاف أمام مجلسي الشعب والشورى ومقر رئاسة الوزراء.

وفي يوم الأربعاء ٩ فبراير ٢٠١١م رئيس الوزراء يصدر قرار تشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول الانتفاضة الشبابية والمتظاهرون يجبرون الحكومة على نقل اجتماعاتها إلى مصر الجديدة وإصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيان حول الأحداث الجارية برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي لبحث الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم وأصدر بيانه الأول.

وفي يوم الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١م ألقى الرئيس خطابًا إلى الشعب نقلته شاشات التليفزيون، وسط شائعات بأن الرئيس مبارك سيتنحى لكنه لم يعلن فيه استقالته فرفع المتظاهرون في ميدان التحرير أحذيتهم في الهواء ملوحين بها تعبيرًا عن الغضب وطالبوا الجيش بالانضمام إليهم.

وفي يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير لسنة ٢٠١١م التي سميت (بجمعة الزحف) حشود مليونية تتجاوز العشرة ملايين في أنحاء الجمهورية مع الزحف على قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية، وأثناء ذلك أعلن السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وجاء ذلك خلال بيان أذاعه سليمان بنفسه من مقر رئاسة الجمهورية.

وجاء نص البيان كالتالي: (في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها الوطن قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد والله الموفق والله المستعان)، ثم أذيع البيان رقم (٢) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وأنه سيظل في انعقاد دائم.

وعقب إعلان النبأ مباشرة عمت أفراح كبيرة في الشوارع المصرية في القاهرة والمحافظات واحتفل الثوار في ميدان التحرير بانتصارهم الكبير وبنزول مبارك على إرادة الشعب وفي تطور سريع أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الثالث أن المجلس ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب وأن المجلس يدرس اتخاذ خطوات لتحقيق طموحات الشعب وأنه سيقدم بيانًا لاحقًا متضمنًا إجراءات محددة وقدم المجلس تحيته وتعازيه لأرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير.

ثالثًا: نتائج ثورة ٢٥ يناير المصرية:-

إن الثورات لا تحدث فجأة ولا تجنى ثمارها فور حدوثها وكذلك ثورة ٢٥ يناير فهي كما اتضح من خلال العرض السابق أنها لم تحدث فجأة وإنما هي نتيجة لميراث طويل من الظلم والاستبداد والفساد الذي استمر لأكثر من ٣٠ عام كما أن ثمارها لم تظهر فور حدوثها وإنما أخذت في الظهور تدريجيًا؛ حيث بدأت الثورة تحقق أهدافها وبدأ الشعب المصري يجنب يجني مكاسبها وبدأت تظهر نتائجها :

١- الحالة السياسية :

وتمثل في التحول الأساسي الذي تحقق بسبب ثورة ٢٥ يناير هو

إنشاء نوع جديد من الشرعية على الحاكم في مصر وقد مرت الشرعية في مصر بمراحل عديدة في تاريخها الطويل وكانت السلطة بيد الدولة المصرية قبل ستة آلاف عام أي قبل توحيد القطرين على يد مينا تقوم على الشرعية الربانية قبل كافة دول العالم في العصور القديمة بداية من فرعون مر مرورًا بالفتح الإسلامي إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ليطيح بالعلاقة بين السلطة السياسية والسماء وأوجدت نوعًا جديدًا من الشرعية أطلق عليها الشرعية الثورية والتي بموجبها حكم عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير وأسقطت آثار الشرعية لثورة ٢٣ يوليو كما أسقطت الشرعية الخارجية المتمثلة في القوى الأجنبية التي كانت تحكم مصر حتى توصلنا إلى شرعية صناديق الاقتراع أو الشرعية الديمقراطية.

كما أنها أضافت لنا بعض الإجراءات السياسية منها:

- بدء التحقيق مع رموز النظام السابق.
- تقنين العمل بقانون الطوارئ.
- احترام قرارات القضاء ببطلان مجلس الشعب ومن ثم حل المجلس.
- إجراء التعديلات الدستورية من خلال استفتاء شعبي أعقبه صدور إعلان دستوري.
- صدور حكم نهائي بحل الحزب الوطني الحاكم.

كما أضافت مجموعة نتائج على المستوى الدولي تتمثل في:

- الاعتراف دوليًا بثورة ٢٥ يناير.

- تحسين صورة المواطن المصري لدى الشعوب الأوربية والأمريكية فظهر ذلك في تصريحات رؤساء هذه الدول أثناء الثورة وبعدها.

- تجميد أرصدة وثروات الرئيس المخلوع في مختلف الدول.

- دعم الكثير من دول العالم لحركة التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة في مصر.

بالإضافة إلى مجموعة إجراءات إصلاحية في المجتمع تتمثل في:

- إعلان جدول زمني لبدء انتخابات جديدة تقوم على التعددية الحزبية والبدء الفعلي لتنفيذ ذلك الجدول الزمني.

- وضع جدول زمني للانتقال السلمي للسلطة إلى قيادة مدنية من خلال انتخابات رئاسية تتم في موعد أقصاه شهر يونيو ٢٠١٢م.

بالإضافة إلى قيام نظام ديمقراطي حيث أن الثورة قامت ضد الطغيان وحكم الفرد والدكتاتورية في ظل مناخ عالمي يدفع جميع الدول في هذا الاتجاه، وبالتالي فإن مستقبل مصر أن تدخل في زمرة الدول المتقدمة التي تعيش تحت مظلة نظام ديمقراطي حكيم.

٢- الحالة الاجتماعية:

والتي تمثلت في اكتساب حالة (الماجناكارتا) والتي تعبر عن فكرة التمرد على الحكم المطلق التي لم تكن واردة ولا مطروحة بأي مكان في العالم طوال مئات السنين وكانت هناك عقيدة الخضوع للحاكم مسيطرة بالطبع على كافة المجتمعات في أوربا وآسيا وغيرها حتى وقت قريب، وعندما بدأت أفكار الحرية واختيار الشعب لحكامه تأخذ

طريقها إلى العقول والضمائر خاصة منذ بزوغ عصر النهضة في أوربا قد وقع أول تمرد رصده التاريخ على السلطة المطلقة للحاكم في القرن الثالث عشر وأسفر عن وثيقة عرفت باسم (الماجناكارتا).

وكان ذلك في بريطانيا عندما تمرد النبلاء على الملك جون الشقيق الأصغر لريتشارد قلب الأسد وتمكنوا من الاستيلاء على الدولة وحاصروه في رقعة صغيرة وأرغموه في يوم ١٥ يونيو عام ١٢١٥م على توقيع وثيقة أطلقوا عليها اسم (ماجناكاراتا) ومعناها باللغة اللاتينية (الوثيقة العظمى).

بالإضافة إلى المسئولية المشتركة وأن الأمل في الشعوب وذلك لأن الإنسان المصري لديه مخزون حضاري وطاقات لا حصر لها ولكنها مكتومة ومحبطة ومقموعة بفعل عيوب في الشخصية الجماعية لكنه إذا كنا مخلصين في سعينا للتقدم واللحاق بركب الدول الكبيرة ورجوع مصر إلى المكانة التي تستحقها بين الأمم فإنه علينا أن نبدأ بالمكاشفة أو المصارحة والكشف عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية فقد شابهها خلال تاريخها عيوبًا بعضها كان متوارثًا وبعضها كان موجودًا في كافة شعوب العالم، وأن نعمل بجد وعزيمة حتى نكون جديرين بالانتماء إلى مصر ونستحق لقب (مصري) الذي كان ولازال له سحر واضح في العالم أجمع لما له من تاريخ وبفضل ثورة ٢٥ يناير لعام ٢٠١١م

رابعًا: المغارم التنموية لثورة يناير:

تختلف العلاقة بين الجريمة والتنمية اختلافاً بيناً عن العلاقة بين

الجريمة و التطور. فدائماً ما تكون الجريمة معوقاً من معوقات التنمية في المجتمع و سبباً في إهدار موارده , أما التطور الذي يمر به المجتمع فربما يكون سبباً في نشأة الجريمة و تطورها. وغالباً ما يكون هذا التطور عشوائياً و غير منظم, ويصحب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كثير من المعضلات والمشكلات التي تمثل قاطبة تربة خصبة أو بيئة مناسبة لنمو وانتشار الجريمة, ليس هذا بسبب التبعات والعواقب غير المرغوبة للتنمية بشقيها الاجتماعى والاقتصادى. بل أيضا لأن الجريمة هنا تمثل خيارات فردية لمرتكبيها, فربما من خلالها يتمكنوا من الوصول لفرص حياتية مناسبة.

وإذا أردنا الحديث بموضوعية عن الجريمة فى علاقتها مع التنمية؛ فإنه أحرى بنا أن نُمعن النظر بداية في العوامل الاجتماعية التي تؤثر أو تضغط اجتماعياً وتتسبب في نشأة الجريمة وتعمل على رواجها. ومخاطر هذه العوامل قاطبة على الفرد والمجتمع, و كذلك علي البنية الثقافية الفرعية و السائدة فيه. فإذا كانت الجريمة تمثل خياراً فردياً في أحوال كثيرة, بيد أنها قرار حتمي ثقافي في أحوال.أخرى, فللثقافة الفرعية في المجتمع دور كبير في التأثير على دافعية وتشكيل اتجاهات الفرد. ومن بينها حالة التمرد على الموروث الثقافي العام

ذا تعطي البلدان المتقدمة, اهتماماً خاصاً بالجريمة وتركز على إبراز علاقتها بالتنمية وتبني استراتيجيات للحد منها وبخاصة القضاء على فرضية أن الجريمة يمكن أن تكون خياراً فردياً أو ميلاً ثقافياً فرعياً للمهمشين في المجتمع.لذلك تقوم هذه البلدان بتجريم

الكثير من الأنشطة والممارسات الفردية أو الجماعية التي يُعتقد أنها تمثل عدواناً أو خطراً على المجتمع ككل.مثال ذلك, تعاطي المخدرات, الدعارة المنظمة , الاتجار بالمخدرات وتهريبها أو أنشطة تهريب السلع والمنتجات عبر الحدود, أيضاً تهتم هذه البلدان بتعزيز سلطة وقوة الدولة وتفرض نسق للعدالة الجنائية قادر فعلاً على التصدي للجريمة الموجودة في المجتمع بكافة أشكالها.

ويحدث الخلط وسوء الفهم , فيما يتعلق بالتنمية والجريمة , بزعم البعض أن الجريمة نتيجة طبيعية أو فرز ثانوي للتغير أو النمو, متجاهلين أن التنمية القائمة على مفهوم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والدخول الإجمالية لا يمكن أن تتسبب في جرائم مثلما يحدث من التنمية الاقتصادية القائمة على تمييز فئات أو جماعات على حساب أخرى. فالجريمة هنا تتطور بتطور خطط التنمية الجارية في المجتمع , فمن النتائج المترتبة على سياسات وبرامج التنمية أن تتبدل قيم وتقاليد وتحل أخرى محلها, كما ترتفع فئات أو إثنيات على حساب أخرى أو تسود معايير ثقافية على ثانية مهمشة محلية. ومع الزيادة الكبيرة للسكان وميل العديد من السياسات التنموية الاقتصادية لإفقار فئات أو طبقات لصالح أخرى, ومع تعدد وتنوع الخيارات الحياتية المتاحة أمام النشء المتعطل عن العمل , لا يجد هؤلاء من سبيل سوى اللجوء لعالم الجريمة لاقتناص ما تبقى لهم من حق أو نصيب في الثروة الاجتماعية.

ومن ثم ترتبط الجريمة بعمليات التحديث والتنمية الاقتصادية إذ

يترتب علي هذه وتلك تهميش طبقات أو فئات اجتماعية معينة , ما يؤدي في النهاية إلى استبعاد هؤلاء من الوصول للفرص المعيشية والحياتية المناسبة أسوة بأقرانهم من غير المهمشين. أو قد تكون الجريمة هنا نوع من الثورة أو الخروج الثقافي " لثقافة مهمّشة مستضعفة " حيال أخريات قادرات وسيطرت في المجتمع , ومن أخطر المعضلات التي تعوق رجالات الحكم والسياسة عن تطبيق سياسات أو استراتيجيات تنموية و اقتصادية. أن هذه الأخيرة تركز على تمييز فئات اجتماعية على حساب أخرى أو أن المستفيدين من ثمار التنمية ليسوا غالبية السكان بل فئات محددة تملك التأثير على برامج التنمية وتوجهها الوجهة التي تحقق لها مزايا أو مصالح كبيرة أيضاً. والخلاصة أن الجريمة يُنظر لها هنا على أنها متغير تابع أو عاقبة وخيمة من عواقب التنمية غير المخططة أو غير الهادفة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية.

إن انخراط الشباب والمراهقين في الجريمة والأنشطة الإجرامية يعتمد بقوة على حجم الفرص الحياتية المتاحة أمام هؤلاء , كما يعتمد أيضا على نظرة المجتمع " الثقافة السائدة " لبنياتهم الثقافية ووضعياتهم الاجتماعية الخاصة بهم. وهنا لابد لنا أن نؤكد على فكرة مفادها أن هذه التنظيمات أو العصابات قد يجد الشاب أو المراهق فيها مأوى أو متنفساً لقدراته وأداة لتحقيق ما يصبو إليه في أحايين كثيرة. ومع النمو السكاني المتزايد والكبير , وتزايد أعداد الشباب في المجتمع , تتزايد عمليات التهميش الاجتماعي وتجرى على

قدم وساق مستبعدة فئات وطبقات اجتماعية كثيرة, حيث تغيب فرصة العيش الآمن أو إمكانية الوصول لفرصة وظيفية أو تعليمية جيدة , ولا يكون أمام النشء والمراهقين سوى الانخراط في عصابات وتشكيلات إجرامية هي الأقرب لفكرة التنظيمات الاجتماعية في المجتمع حيث تكون بديلاً لهم عن المجتمع والأسرة.

والجدير بالذكر أيضاً أن شيوع أو انتشار مثل هذه التشكيلات أو التنظيمات الإجرامية تكون قوية للغاية في المدن الحضرية الكبيرة وتتضاءل بالحجم والقدرة كلما صغر حجم المدينة أو كلما توّغلنا أكثر في الريف؛ ما يعني أن ثمة رابط بين التحضر والتنمية وبين تآكل رأس المال الاجتماعي وشيوع الجريمة والتهميش على نطاق واسع, أيضا كشفت الدراسات عن أنه كلما تدهورت العلاقات الإنسانية والأسرية بين الناس وبعضها في الحضر كلما مال الشباب والمراهقون على الأخص إلى الانخراط في تنظيمات اجتماعية خارجة على القانون, ومن ناحية ثانية لا تمثل عمليات مشاركة الشباب والمراهقين في هذه التشكيلات والعصابات ميلاً غريزياً بينهم للجريمة أو لممارسة السلوكيات الإجرامية, بل هي ترجمة لظروف وبنية ثقافية قاسية تفرض نفسها عليهم فرضاً مغيّبة أي فرصة قد تبدو بالآفاق أمامهم.

وينبغي أن نلاحظ أننا عند دراسة الجريمة أو تحليل السياق الذي تمت فيه أن نركز بشكل خاص على الثقافة السائدة في المجتمع والتي يُنظر لها باعتبارها المناخ الملائم لوقوع الجريمة بل والمشجع عليها, حيث تفترض الجريمة وجود جملة من السمات والوظائف الاجتماعية

وأنها جميعها تعتمد على السياق الموجود وأنه ما لم يكن هناك فهم عميق للسياق المجتمعي الموجود فإنه سيكون من الصعوبه بمكان التوصل لفهم حقيقي لمبررات ومسببات الجريمة , فقد لوحظ أيضا أن الجريمة من الناحية الثقافية أمراً نسبياً يختلف النظرة إليها باختلاف الثقافات والأنساق المجتمعية, و أيضا باختلاف المجتمعات عن بعضها البعض, ومن ثم يمكننا أن نخلص لنتيجة مؤداها أن الجريمة أمراً شائعاً عالمياً وأن وراءها دائماً مشكلات اجتماعية.

وتشير الدراسات إلى أن عملية التنمية تتضمن بداخلها عمليات أخرى للتحديث و النزعة الحضرية و تغييرات جذرية في كثير من المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية التي جُبل عليها الناس ومع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار القيمي والاجتماعي هذه تتولدّ الجريمة بصورها وأشكالها التقليدية والحديثة على السواء, ومن ثم فإن الرغبة في الحضرية تؤدي إلى:

- حدوث حالة من عدم استقرار وعدم توازن في عملية التحديث, فنجد حضر يمتلك الثروة والنفوذ وريف يختنق من الفاقة والعوز.
- اضطراب وعدم استقرار بين النمو السكاني المفرط وبين عجز أو قصور الاقتصاد عن خلق أو إيجاد وظائف وفرص عمل لهؤلاء.
- وجود اضطراب بين المتوافر أو المتاح من المهارات والطاقات الإنتاجية وبين حاجة الاقتصاد لهؤلاء لتوظيفهم.
- تدهور مركز ودور الأسرة في الحضر واختفاء ما كان يُطلق عليها الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة , كما تضطرب أوضاع المرأة والمسنين تحت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الشديدة.

• التغييرات الشديدة والحادة في نسق القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية السائدة , وجد ميلاً شديداً لتهميش قطاعات سكانية, لخصوصياتها الثقافية لحساب نمط أو بنية ثقافية أخرى سائدة,مما يولد في النفوس ميلاً للجريمة للوصول لحق مُفتقد لهؤلاء المهمشين.

فإذا تبنت دولة ما إحدى نماذج التنمية الاقتصادية دون مراعاة للبُعد الاجتماعي فمن المؤكد أن تحدث الآثار والتبعات المشار لها آنفاً ما يعني أن الجريمة هي نتاج أو فرز طبيعي للضغوط الاقتصادية والمجتمعية الموجودة , فالتنمية و ما يصاحبها من عمليات تحديث وتطوير وتغيير ببنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كلها إمّا منفردة أو مجتمعة تُسهم فعلاً و قولاً في التشيّع للجريمة أو الترويج لها.

فمن الصعوبة بمكان تصور أن يتمكن كافة المواطنين والأفراد من الفرار من هذه الضغوط أو تحملها إلي ما لا نهاية , فالفقر والعوز من ناحية و البطالة والطاقات العنيفة للشباب والنشء الباحث عن العمل والقادر عليه والتهميش الاجتماعي من ناحية أخرى , كلها عوامل أو عناصر لا يمكن للفرد أن يصمد أمامها فترة طويلة, فالجريمة في النهاية وحسبما يرى كثيرون هي نتاج أو ترجمة اجتماعية للضغوط الاجتماعية والاقتصادية الجارية. لكن هذا لا يعني أن التنمية بصفة عامة سيئة أو غير مرغوب فيها, فقط ما نود التركيز عليه بالحديث هنا الجانب السلبي أو غير المتوقع أو غير المرغوب فيه من وراء عملية التنمية من تهميش أو استبعاد اجتماعي أو إفقار

لفئات اجتماعية لصالح أُخرى في المجتمع, فالجريمة ولا ريب هي ابنة غير شرعية لكل هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع والمتزايدة بصفة دورية ومنتظمة. ويمكن ملاحظة قسوة تبعات التنمية الاقتصادية بالنظر بعُمق لحالة البلدان المتحولة من النظام الاقتصادي الاشتراكي لآخر رأسمالي, وفي دول وبلدان الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق مثال حي على عُمق المشكلات والعواقب الوخيمة التي تخلفها حالة التحول الاقتصادي المرتبطة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وأيضاً قد تكون الجريمة ترجمة حقيقية أو انعكاساً لمتغيرات ديموجرافية طارئة أو مستجدة بالمجتمع مثل النوع والسن أو الفئة العمرية, التركيب العرقي والإثني, لذا لا غرابة أن تُتخذ هذه العناصر الديموجرافية فيما بعد مدخلاً لصياغة مؤشرات اجتماعية لقياس الجريمة أو عواقبها على الفرد أو المجتمع, وفي أحيان كثيرة , تنتج الجريمة بطريقة غير مباشرة, و الهرب من الفقر والبطالة قد يُضطر الفرد لتعاطي المخدرات أو الكحوليات, وهذه المواد بدورها تسبب إدمان وتشويه للسلوكيات والممارسات الفردية الشخصية, بحيث قد تضطرب المعايير والقيم لدى المتعاطين, بل قد تعمل هذه المواد المخدرة المسببة للإدمان في الإتيان بسلوكيات عنيفة أو بارتكاب جرائم كثيرة ضد النفس أو الآخرين, أو الممتلكات.

وخلاصة القول أن ثمة علاقة طردية وشيجة بين غياب العدالة الجنائية وبين شيوع الجريمة في المجتمعات المعاصرة على نط\ق واسع

وكبير؛ إذ أن وجود الجريمة مرهون إلي حد كبير بالغياب الكامل للعدالة الجنائية وشيوع ممارسات التهميش الاجتماعي. وهنا نركز على الدور المهم الذي يمكن للدولة أن تلعبه في التصدي لحالات فقدان أو غياب العدالة الجنائية, وذلك من خلال إقرار نصوص تشريعية وقانونية ترسّخ مساواة الكافة أمام القانون دون تمييز كما تعمل على التخفيف من حدة وقسوة التهميش الاجتماعي.

وكما أشرنا سلفاً, فإن غياب التنظيم الاجتماعي الجيد وشيوع الفقر والبطالة وتدهور العلاقات الإنسانية في الحضر والريف فضلاً عن زيادة حدة عمليات التهميش الاجتماعي , كل ذلك يسهم بشكل كبير فى خلق البيئة المواتية للجريمة. والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق هى أن يُصبح السلوك الإجرامي تطبيق فعلي لغياب القانون ورداءة التنظيم الاجتماعي وفقدان المعايير والتقاليد الاجتماعية, أي أن النشاط الإجرامي هو وليد غير شرعي للواقع الاجتماعي المرير ,وبالتالي إذا أراد مجتمع ما أن يتغلب على الجريمة به فيجب عليه بداية أن يعمل على التخطيط الجيد والجديّ للتعامل مع العناصر أو المسببات المرتبطة بنشأة أو ظهور هذه الجريمة من تهميش اجتماعي أو تدهور مجتمعي أو رداءة في التنظيم الاجتماعي بمختلف أبعادها.

ولقد شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية المختلفة, وأثبتت عدم قدرتها على تحدي الشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الرغم من النظر إليها على أنها أنظمة قوية ووطيدة. فمنذ عام ١٩٨٠ وتحدي الشعوب

الذي تميز باللاعنف استطاع إسقاط الأنظمة الدكتاتورية فى الكثير من الدول مثل لتوانيا وبولندا وألمانيا الشرقية تشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا والفلبين. وعملت المقاومة على ترسيخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال وزامبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي والأرجنتين وهايبتي والبرازيل وأورجواي وملاوي وتايلاندا وبلغاريا وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيتي السابق، أن هذا النضال كشف عن الطبيعة الوحشية لهذه الأنظمة القمعية أمام أعين المجتمعات الدولية.

كما كان التاريخ القديم والمعاصر شاهداً على الكثير من الأحداث والوقائع التى انفرط فيها عقد الأمن والاستقرار حيث ساد الانفلات الأمنى بدلاً من الإستقرار والسلام وعمت الفوضى بدل النظام، ولقد كان ذلك لأسباب عديدة ومتنوعة فقد شهد التاريخ ازدهار دولة العرب فى الأندلس ثم سجل سقوطها المريع و انقسامها إلى دول للطوائف كلّ أستأثر بما وصلت إليه يداه فحدث السقوط الذى أدى إلى ضعف الدولة العربية وتفشى ظاهرة الانفلات الأمنى بسبب عدم التوحد فى دولة عربية واحدة قوية مُهابة.

ولقد كانت للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والعلمية التى طالت كافة مناحى الحياة إنعكاساواضحاً على المحور الأمنى فى حياة الإنسان سواء من ناحية الجريمة وأساليب إرتكابها, أو البحث عن أساليب توفيره والمحافظة عليه, حيث شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضى نقلة نوعية لمفهوم الأمن , والذى لم يعد

مفهوماً ضيقاً يقتصر على إنفاذ القانون وحماية المجتمع من الجريمة ومخاطرها فحسب, بل أصبح يعنى تأمين مسيرة المجتمع والعمل على التحسين المستمر لمستوى الطمأنينة الشاملة والحفاظ على المقدرات التى تؤمن رفاهية المجتمع وسعادة الإنسان.

ولم تكن مصر بعيدة عما يجرى فى العالم من تغيرات سياسية أسقطت نظماً وصفتها بالديكتاتورية و سعت بخطوات متعثرة لإنشاء نظماً جديدة تكفل لها الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم.. و على الرغم من أن التغيير كان حلماً بعيد المنال لغالبية المصريين، و على الرغم من أنهم هم من صنعوا التغيير بيد أنهم هم أنفسهم من وضعوا الحواجز فى طريق إتمامه، حيث شهدت مصر إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير و حتى الآن، ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات الجرائم على اختلافها من "قتل، واختطاف، وسرقة واغتصاب الخ". وهو ما أكدته تقارير وإحصاءات عديدة اهتمت بالوضع الأمني فى مصر منها التقرير الذى نشرته مؤخراً جريدة "الديلي ميل، ٢٠١٣" البريطانية، والتى كشفت عن ارتفاع معدلات الجريمة في مصر منذ قيام الثورة بنسبة ٢٠٠٪ عما قبلها، فيما قدر تقرير آخر(لمركز الدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠١٣) ارتفاع نسبة زيادة الجريمة في عام ٢٠١٢م بمعدل ١٤٠٪ عن العام الذي سبقه، وهى أرقام تطرح عديداً من التساؤلات أهمها.. هل الديمقراطية وجبة دسمة لا تهضمها أمعاء المصريين ؟ أم أن التقاعس الأمني هو المسئول؟ وماهى الحلول التي يضعها الخبراء والمختصون لمواجهة ذلك الارتفاع المطرد

في نسبة الجريمة في مصر؟ خاصة وان ارتفاع معدلات الجريمة بعد أحداث الثورة كان له أثاره الوخيمة على كافة قطاعات الدولة، حيث كشفت التقارير الاقتصادية تراجع عوائد النشاط السياحى بنسبة تجاوزت ٦٠ ٪ عما كانت عليه فى ٢٠١٠م اى قبل قيام الثورة مباشرة.

كما كشفت الدراسات عن انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار، كما تم انخفاض عدد الشركات الدولية التى تم تأسيسها فى مصر بالإضافة إلى انخفاض توسعات رأس المال، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد معدلات إفلاس الشركات والأشخاص، وانخفاض صادرات الغاز الطبيعى، وارتفاع حدة البطالة وازدياد حالات التعدى على الأراضى الزراعية، حيث بلغت حالات التعدى بمحافظة الفيوم وحدها ٥٥ ألف حالة إلى جانب البناء بدون تراخيص، كذلك تخوف المستثمرون العرب والأجانب من الاستثمار فى مصر، بجانب انخفاض إيرادات السياحة بما لا يقل عن ٤٠ ٪، فمصر تخسر يومياً نحو ٤٠مليون دولار ، حيث تراجع دخل السياحة بنسبة ٨٠٪ بالرجوع إلى عدد الحجوزات السياحية الذى تراجع بنسبة ٢٠ ٪ بسبب أحداث امبابة التى ألغت العقود السياحية، علاوة على تراجع الاحتياطى النقدى من ٣٦ مليار دولار إلى ٢٨ مليار دولار خلال الثورة، كما تراوحت خسائر قطاع الصناعة مابيين ١٠ و ٢٠ مليار جنيه نتيجة توقف معظم المصانع خلال الفترة الماضية.

وفى هذا السياق كشف تقرير(مصلحة الأمن العام،٢٠١٣م) أن معظم مرتكبى الجرائم من الشباب وهى جرائم يتم ارتكابها ضد

الشرطة بغرض الانتقام أو الاستيلاء على الأسلحة الموجودة في مخازن وزارة الداخلية. ولسوء الحظ واكب هذه الأحداث ثورة ليبيا والاضطرابات السياسية والعسكرية التي نراها الآن كما بدأ في دخول كميات كبيرة للأسلحة وتهريبها عبر الصحراء الغربية التي يصعب تأمينها , كما أن هروب أكثر من٢٣ ألف مسجون من عتاة المجرمين وإخلاء سبيل الآلاف من المعتقلين جنائياً وسياسياً لانتهاء قانون الطوارئ كل ذلك صب في الشارع المصري وكان دافعاً لكل العناصر الإجرامية سواء الكامنة أو التي كانت متواجدةلأول مرة. وأن ٦٥٪ من المجرمين بلا سوابق. أما تقرير وزارة الداخلية, ٢٠١٢) فقد اشار الى ارتفاع معدل الجريمة بشكل ملحوظ عقب ثورة٢٥ يناير وبالتحديد عقب أحداث٢٨ يناير, حيث تم اقتحام٣٥٪ من الأقسام والمراكز علي مستوي الجمهورية للاستيلاء علي كميات كبيرة من أسلحة الشرطة سواء الأسلحة الأميرية , الي جانب وجود ورش تصنيع الأسلحة التي توفر الأسلحة لمرتكبي الجرائم بأسعار زهيدة, وواكب كل هذا تصاعد المطالب الفئوية وارتفاع سقفها إلي حد غير منطقي ومطالب غير منطقية بعضها غير قابل للتنفيذ, ولاشك أن بعض هذه المطالب لفئات مظلومة لها مستحقات ولكن المطالب في حد ذاتها هي حرفة أو مهنة للكثير من الفئات التي تتخذ من هذا الأمر وسيلة لإهانة رموز الهيئة أو الوزارة التي يعملون فيها, ووجود كل هذه العناصر في الشارع مع وجود طرق مسدودة وسكة حديد مقطوعة كل هذه الأمور تؤدي إلي الشعور

بعدم الأمان، وحتي لو وضعنا جندياً وضابطاً في كل شارع فكل هذا يلقي بظلال كثيفة علي الحالة الأمنية والشعور الأمني لدي المواطن، صاحب كل ذلك جرأة وتجرأ المواطن علي القانون وعلي هيبة الدولة فكافة رموز الدولة ومؤسساتها أهينت سواء من أشخاص أو من رموز ثورية أو من حركات كل هذا أدي إلي زيادة شعور المواطن بعدم الأمان، مشيرا إلي أنه لا يوجد في مصر رفاهية تحمل تبعات الصراع السياسي الموجود بالشارع ونتائجه الاقتصادية والسياسية والأمنية، كل هذا أدي إلي الوضع الاقتصادي السيئ الذي يفرز عناصر جديدة تغذي الشارع وتغذي الوضع الأمني. وانتهى التقرير الى أن ٦٥٪ من الجرائم التي ترتكب لجناة لأول مرة فليس لديهم سجل جنائي ولا توجد عنهم معلومات جنائية.حيث أسفرت دراسة (المركز الديموجرافى،٢٠١٣م) عن أن فئة الشباب هي أكثر فئات المجتمع ارتكاباً لجرائم العنف لما تتميز به هذه الفئة من قوة ورعونة بحكم التركيب الجسماني والنفسي لها وطبقاً للإحصائيات الواردة في تقارير الأمن العام فالشباب في الأعمار١٨ إلي٣٠ سنة قد ارتكبت٥٠٪ من جرائم القتل، و٥٧٪ من جرائم الضرب المفضي للموت، و٨٠٪ من جنايات الاغتصاب، ٨٠٪ من جنايات هتك العرض، كما أن البطالة لها نصيب وافر في جرائم العنف، فقد ارتكب المتعطلون عن العمل١٨٪ من إجمالي الجنايات و٣٠٪ من جنايات السرقة بالإكراه، كما أن الأمية كانت سبباً من أسباب العنف في المجتمع فقد ارتكب الأميون٨٠٪ من إجمالي جرائم العنف و٨٣٪ من جنايات القتل العمد وحدها و٩٣٪ من جنايات الاغتصاب وحده.

وتظهر الأرقام التي نشرتها صحيفة(فاينانشيال تايمز البريطانية,٢٠١٢م) أن معدلات الخطف بدافع الحصول على فدية ارتفعت نحو ٤ مرات, من ١٠٧ حالات سجلت قبل الثورة إلى ٤٠٠ حالة بعدها, بل وانتشرت تلك الحوادث من المناطق النائية إلى كافة بقاع مصر. كما تصاعدت سرقات المنازل من قرابة ٧ آلاف حالة إلى أكثر من ١١ ألفا. وتضاعف السطو المسلح ١٢ مرة, من ٢٣٣ حالة عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٣ آلاف حالة سطو عام ٢٠١٢. وارتفعت حالات سرقة السيارات ٤ أضعاف, من قرابة ٥ آلاف سرقة إلى أكثر من ٢١ ألف حالة عام ٢٠١٢. ووصلت حالات القتل إلى أكثر من ألفي حالة سنويا, بما في ذلك الضحايا الذين سقطوا في التظاهرات.

والغريب فى معظم الدراسات والتقارير التى تناولت حالات الانفلات الأمنى التى حدثت عقب ثورة ٢٥ يناير أنها حملت القسط الأكبر من الجرائم على كاهل الشباب, والغريب أن الدراسات ذاتها قد بينت أن ٧٣٪ نسبة المصريين الذين لا يشعرون بالأمان هذه الأيام وتتراوح هذه النسبة من ٧٨٪ من الشباب في الفئة العمرية من(١٨-٢٩ سنة),٧٦٪ من هم في الفئة العمرية(٣٠-٤٩ سنة), و ٦٤٪ من المصريين ٥٠ سنة فأكثر, ولم يكن الشباب وحدهم هم فريسة الشعور بغياب الأمن بل تحملت المرأة بالذات القسط الأكبر حيث كشفت الدراسات أن ٨٧٪ نسبة السيدات المصريات اللاتي لا تشعرن بالأمن والأمان في المواصلات العامة, تليها ٨٢,٦٪ من السيدات اللاتي لا تشعرن بالأمن والأمان في الشارع. كما اشرت الدراسات أن نسبة

السيدات المصريات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي يومياً ٤٩,٢٪, و ٩,٢٪ من السيدات يتعرضن للتحرش أسبوعياً, أما اللاتى يتعرضن للتحرش بشكل شهرى فقد بلغت نسبتهن ٧,٣٪.

و على الرغم تدهور الاوضاع الاقتصادية لمصر أعقاب ثورة الخامس والعشرين يناير وتراجع ترتيبها من حيث الناتج المحلى الإجمالى لتحتل رقم ٤٠ من بين ١٤٨ دولة. فى حين تأتى ألمانيا فى المركز الرابع وهى تتساوى مع مصرتقريبا فى عدد السكان- الإ أن انتاج مصر فى السجائر بلغ ٩٦,٧ مليون سيجارة فى ٢٠١١م/٢٠١٢م بزيادة بلغت ٤,٦ مليون سيجارة عن عام ٢٠١٠م. وعلى الرغم من وجود رئيس منتخب لمصر لمدة عام بدأ من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وكان من المفترض أن تكون البلاد قد استقرت إلا أن الدرسات تؤكد تزايد حدة الانفلات الأمنى وأن ترتيب مصر فى تقرير التنمية البشرية بلغ ١١٢ من بين ١٨٧ دولة فى حين كانت مصر فى المرتبة ١١٣ فى عام ٢٠١١م[iii]. كما تشير الاحصاءات الى تراجع عائدات هيئة قناة السويس يوماً بعد الأخر منذ قيام ثورة يناير والتى وصلت فى مارس ٢٠١٣م إلى ٤٠٧مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها ٤٠٨٪ عن مارس ٢٠١٢م.

ومن المفارقات الشديدة التى استرعت انتباهى أنه على الرغم من انخفاض الدخلى القومى وهجرة المستثمرين وتوقف أكثر من ٤٥٠٠ مصنع بعد الثورة ألا أن عدد الاحتجاجات العمالية التى قام بها العاملون فى القطاع الحكومى- وليس الخاص- حوالى ١٩٦٩ احتجاج

فى ٢٠١٢م بمتوسط ٤ احتجاجات يوميا. وعلى الرغم من هذه الظروف الاقتصادية الراهنة وتراجع معدلات التنمية بشكل ملحوظ بلغ عدد المواليد فى ٢٠١٢م حوالى ٢,٦ مليون مولود. وهو ما يعادل مجموع مواليد انجلترا وفرنسا وايطاليا واسبانيا فى نفس العام.

وفى مصر صار الانفلات الأمنى شبحاً يطارد المواطنين أينما ذهبوا. فلم يكن فقط مرهون بالشارع. حيث أشار المركز المصرى لحقوق الإنسان فى تقريره الربع سنوى إلى غياب الأمن فى الشارع المصرى بصفة عامة وفى المدارس بصفة خاصة. وتضمن تقريره ما يلى:

١- هناك حالة واضحة من الغياب الأمنى فى الشارع المصرى مع تزايد حالات السرقة والاختطاف لتلاميذ المدارس وترويعهم من قبل البلطجية والخارجين عن القانون.

٢- رصد التقرير عدد(١٥) حالة عنف من قبل أولياء الأمور تجاه المدرسين عقاباً لهم على سوء معاملة أبنائهم وهى الأمور التى تؤكد انتشار ثقافة العنف بشكل واضح فى المجتمع المصرى.

٣- أشار التقرير إلى ظهور عدد من حالات التحرش الجنسى تجاه التلاميذ خلافاً لما يتم فى الشارع المصرى.

٤- على الرغم من أن قضية الفساد كانت من القضايا المهمة واللافتة للنظر عقب ثورة يناير من حيث السعى الجاد لتطهير البلاد من الفساد وتتبع الفاسدين ومحاكمتهم إلا أنه على العكس إزدادت وتيرة الفساد بشكل غير مقبول.حيث أكدت تقارير(مؤسسة الشفافية، ٢٠١٣م) أن ٦٣٪ من المصريين ذكروا أنهم دفعوا رشوة فى العام الماضى

وحول أسباب تزايد معدلات الانفلات الأمنى فى مصر وارتفاع معدلات الجريمة تباينت المبررات ففى حين يرى البعض أن العنف المتفاقم والمتزايد فى الشارع المصرى ماهو إلا إرهاباً موجهاً إلى مصر وأنه نتاج واضح للتعصب وعدم الفهم الواعى لصحيح الدين, فهناك فريق يرجع تزايد معدلات الجريمة إلى التقصير فى الجهود الأمنية حيث ضعفت الرقابة والتدابير المتخذة لمواجهتها بالإضافة إلى التقصير الشديد فى الجهود الاجتماعية داخل المجتمع المصرى، سواء بترك الفقراء وذوى الحاجة نهباً لمشاكلهم التى تعتصرهم وتزج بهم إلى الجريمة. وهناك من ربط ارتفاع معدلات الجريمة وحيازة وتجارة السلاح والتى انتشرت بشدة أعقاب قيام ثورة يناير وخاصة بعد اندلاع الثورة الليبية التى ساهمت فى إغراق السوق المصرية بأكثر من ١٢ مليون قطعة سلاح. حيث أشارت الدراسات إلى أن انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه ورواج تجارة الأسلحة خاصة المهربة منها من أهم أسباب تفاقم الانفلات الأمنى , ومن ثم ارتفاع وتيرة العنف والجريمة بالمجتمع. فى حين أوضحت دراسة أخرى أن المجتمع المصرى بصفة عامة وفى صعيد مصر بصفة خاصة فى الآونة الأخيرة شهد ظهور أسلحة متطورة ساهمت بشكل كبير فى انتشار الكثير من جرائم الاعتداء على النفس والبلطجة. إذ أن خطورة الانفلات الأمنى وما صاحبه من حيازة السلاح لم تظهر فقط للذين يستعملون هذا السلاح فحسب بل بدت خطورتها باعتبارها وسيلة من الوسائل العنيفة الفعالة, والتى يمكن اللجوء إليها من أجل الوصول إلى

أهداف معينة, وكذا باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تندرج فى لائحة الظواهر المماثلة كالمخدرات وحرب العصابات, والحرب الأهلية وغيرها, ومع ذلك لم تلق هذه الظواهر الاهتمام الكافى, وقد يعود السبب فى ذلك إلى اعتبارها جريمة عادية تعود مسئولية الحكم فيها ومعالجتها إلى المحاكم الجنائية العادية, أسوة بأعمال الترويع الفردية التى يقوم بها المجرمون العاديون واللصوص والقتلة بهدف السرقة والنهب والابتزاز والثأر, دون أن يكون لمنظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الأهلية دوراً واضحاً فى الحد منها, وترشيد استخدامها, مما يزيد من حجم هذه الظاهرة ويجعلها تستشري بين كافة الطبقات والفئات الاجتماعية, حتى وصلت إلى طلاب المدارس مما أدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم تحت مسميات ومبررات مختلفة ومتعددة أيضاً.

وهناك فريق ثالث ربط بين الانفلات الأمني والجريمة وحيازة الأسلحة والتنمية مؤكداً أن حيازة السلاح زادت من معدلات الجريمة.كما أن انعدام الأمن والأمان يقلل من فرص التطور والاستثمار في قطاع كبير من قطاعات الإنتاج. وأن غياب القانون والتشريعات الرادعة ساهم بشكل كبير فى تفاقم وتزايد معدلات الجريمة بجانب الانفلات الأمني الذى شكل حجر عثرة في تحقيق التنمية الشاملة. وفى هذا السياق أكد باحثون آخرون أهمية العامل الاقتصادي فى زيادة أو انخفاض معدلات الجريمة. مبررين ذلك بأن انخفاض أو انعدام الدخل الشهري في بعض الحالات يؤدي إلى عدم القدرة إلى سد الاحتياجات الضرورية التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجرائم لإشباع هذه الاحتياجات.وأصت نفس

الدراسة بضرورة تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل من شباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة مع إعطاء أهمية متزايدة إلى المناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركزاً مناسباً لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات, توفير أماكن ترفيه من أجل قضاء وقت الفراغ.

ومما سبق تكشف الدراسات والإحصاءات عن حجم الكوارث الأمنية التى وقعت فى مصر إبان ثورة ٢٥ يناير والتي أحدثت شرخاً كبيراً فى النسيج الاجتماعى المصرى الذى ظل متماسكاً على مدار ٧ آلاف سنة قاوم فيها المصريون دعاوى الفتنة كافة، وجابه بتماسكه كل معتد ومستعمر.والذي زاد الطين بلة هو التحول الكبير فى أدوار المجتمع المدني ولاسيما الجمعيات الأهلية التى تخلت عن أدوارها الرعوية والتنموية عن عمد، ولبست عباءة الدفاع عن حقوق الإنسان المهضومة فى بطون النظم المستبدة، مما أسهم بشكل كبير فى تزايد أعداد المحتاجين ومستحقي الرعاية والذين أصبحوا لقمة سائغة فى فم تجار السياسة، وأصحاب المصالح، يحركونهم تجاه مصالحهم أنى شاءوا، ويستخدمونهم كـ" فئران الحقل" يحرقون بهم مكتسبات الفريق المعارض حتى وإن أسفرت النتائج عن حرق الفقراء أنفسهم، ومن ثم تحول هؤلاء الفقراء من محتاجين يستخدمون "التسول" كأداة للعيش، " والسلم" كأداة للتعايش، تحولوا وبفعل

الفقر وانصراف الدولة والمجتمع المدني عن رعايتهم إلى مجرمين، يستخدمون" البلطجة" كأداة للعيش،"والعنف" كأداة للتعايش.

وفى هذا السياق يمكننا رصد المغارم التنموية لثورة ٢٥ يناير وما تسببت فيه من انفلات أمنى فى مجموعة من المحاور نراها قنابل موقوته انشوب ثورة جديدة ليست سياسية فى المقام الأول وانا هى ثورة للجياع:

١- المغارم الاقتصادية: لقد كان لثورة يناير مغارم اقتصادية عديدة، تمثلت فى تزايد معدلات البطالة بالمجتمع المصرى، والتي تفاقمت كنتاج واضح لتوقف كثير من أرباب الحرف عن مواصلة أعمالهم, بالإضافة إلى انخفاض أجور العاملين بشكل غير مسبوق، مع تخلى نسبة كبيرة من المصانع والشركات عن العمالة خاصة العمالة المؤقتة؛ نظراً لتعرض هذه المصانع والشركات للاعتداء والسلب والنهب والتخريب, كما أدى الانفلات الأمنى إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية كبيرة، تمثلت فى الخسائر الجسيمة بالبورصة مع انخفاض فى الاحتياطى النقدى المصرى وتعرض كثير من المؤسسات المالية لأعمال التخريب والنهب والسلب, بجانب الزيادة غير المقبولة فى الأسعار والتي صاحبها عدم قدرة المواطنين على توفير احتياجاتهم الضرورية، فضلاً عن هروب الاستثمارات إلى الخارج وتدنى معدلات العوائد السياحية.

٢- المغارم الاجتماعية: أسفرت الشواهد عن مغارم اجتماعية عديدة للانفلات الأمنى تمثلت فى انتشار البلطجة والتعدى على

الأخرين وما صاحب ذلك من ظهور للعصابات المسلحة وتعرض المواطنين للاختطاف والسرقة بالإكراه, بجانب التأثير السلبى على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتدهورها وماصاحبها من غياب للاحترام المتبادل بين أبناء المجتمع. مع تزايد معدلات العنف بين أبناء المجتمع الواحد وبين أفراد الأسرة الواحدة. كما أدى الانفلات الأمنى أيضاً إلى تدهور المرافق العامة بالدولة مع غياب واضح لكافة أعمال الصيانة الدورية لهذه المرافق.وأخطر هذه المغارم هو ارتفاع حالات التفكك الأسري وتزايد معدلات الطلاق وضعف قبضة الأسرة على أبنائها.

٣- **المغارم البيئية:** هناك أضراراً ومخاطراً بيئية عديدة نجمت عن الانفلات الأمنى عدها المبحوثون فى انتشار الحرائق فى مناطق عديدة بالدولة خاصة فى الميادين العامة ومؤسساتها. فضلاًعن التفجيرات التى تلحق بالمنشآت البترولية, بجانب غياب دور المحليات فى مواجهة المشكلات البيئية والتى ظهرت جلية فى الانتشار غير المقبول للكتابات على الحوائط. مع عدم قدرة أجهزة الأمن على التصدى لكافة أعمال التهريب للنفايات والملوثات الكيماوية الخطرة. وارتبطت المغارم البيئية أيضاً بانتشار الملوثات المائية والهوائية خاصة تلوث الهواء نتيجة لأبخرة الانفجارات وحرق المنشآت وتلوث مياه النيل, كما تفاقمت أزمة القمامة كنتاج واضح للانفلات الأمنى؛ حيث ظهر ذلك جلياً فى انتشار القمامة فى كثير من الميادين العامة مع انتشار المخلفات وما صاحبها من انتشار للأوبئة والأمراض نتيجة لهذه المخلفات.

٤- **المغارم الصحية**: وفى هذا السياق يمكننا رصد أضراراً صحية بالغة نجمت عن الانفلات الأمنى وتمثلت فى تدهور حالة الإنتاج الدوائى وما صاحبه من ندرة شديدة لبعض الأدوية مع الزيادة المستمرة فى أسعار ماهو متاح منها فى الأسواق المحلية, بجانب عدم توفرها فى المستشفيات العامة, كما ارتبطت أيضا بغياب دور الدولة فى توفير الرعاية الصحية للمواطنين والذى جاء واضحاً فى تدنى الخدمة الصحية بالمستشفيات مع انخفاض الدور الرقابى للدولة عليها بجانب عجزها عن توفير الأجهزة الطبية بها, فضلاً عن غياب الحماية الأمنية للمواطنين, والذى ظهرجلياً فى تعرض حياة الأطباء للخطر نتيجة لتعدى المواطنين عليهم. بالإضافة إلى تزايد وتيرة العنف والقتل بين أفراد المجتمع مع آرتفاع ملحوظ فى عدد الوفيات نتيجة لعدم قدرة المؤسسة الصحية على توفير الرعاية الصحية للمرضى.

٥- **المغارم الأمنية لثورة يناير**: هناك عوامل عديدة تسببت فى الانفلات الأمنى وتفشى الفوضى ابان ثورة يناير أولها ضعف الأداء الشرطى نظراً لحرق كثير من أقسام الشرطة, وتعرض كثير من رجال الأمن للبلطجة والأعتداء عليهم حتى القتل فضلا عن تعرض كثير منهم للمحاكمات بتهمة استخدام العنف فى التعامل مع حالات الانفلات الأمنى. ثانيا فقدان الثقة بين الأجهزة الشرطية والغالبية العظمى من المواطنين وحالات الاحتقان الموجودة لديهم عبر سنوات ما قبل الثورة . ثالثا توقف العمل بكثير من القوانين وارتعاش أيدى حكومات ما بعد الثورة فى التعامل مع حالات الانفلات مما يؤدى إلى تزايدها .

الفصل الخامس

هل نحن مقبلون على مجاعة ؟

م14 - [illegible] (الهيئة العامة لقصور الثقافة)

" لن تنهض مصر من كبوتها إلا إذا أدرك النظام أن الطعام حق لكل فم .. وأدرك الشعب أن العمل فرض على كل ساعد .. "

تمهيد:

على مدار تاريخ مصر الحديث وبعض حقب من التاريخ القديم كان الفقر ولا يزال بيت القصيد فى كافة المناقشات السياسية والصراعات المحتدمة بين الدولة والشعب، وكان المجتمع دائماً والقوى السياسية الشعبية فيه تُحمِل شخصية الحاكم وطريقة إدارته للدولة ومواردها العبء الأكبر فى كل هذه الشئون وتلك الشجون. وكلما اشتد الفقر وطأة كان حلم الخلاص من الحاكم هو الهدف .. وكأن الخلاص من مصيدة الفقر كان مرهوناً بالخلاص من الحاكم. فيما عدا الفترات التى انشغلت فيها القيادة السياسية بالحروب ومجابهة الأعداء، حيث انشغل الشعب عن إشباع احتياجاته الإنسانية بالعمل على استرداد الكرامة وتحرير الأرض، وتأصل ذلك التفاني فى حب الوطن فى شخصية الإنسان المصرى عبر تاريخه الطويل فى صراعه مع حكامه المتجبرين. فالفقر حميم لعامل اللامساواة وغياب العدل والعدالة

الاجتماعية والجنائية فهو رذيلة اجتماعية تخشاه كافة المجتمعات المعاصرة وتتحسب له بالتخطيط الجيد للتخلص منه أو التخفيف من قسوته على الفرد والمجتمع. ففي عهد مبارك لم يرى الشعب مبرراً للسنوات العجاف التى لم تنقض ولم يجد تفسيراً لها فى كل مجالات الحياة سوى بفشل يلاحق فشلا فى الإدارة السياسية للبلاد.حيث جاء تقرير الأمم المتحدة الصادر فى ٢٠١٠ ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية فى مصر إبان ثورة يناير؛ مؤكداً أن ١٠,٧مليون مصري لا يحصلون على احتياجاتهم من الغذاء وأن ٢٤,٨٪ من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز ٢ دولار وطبعاً بالقيمة الشرائية للدولار فى أمريكا وليس بالقيمة المصرفية له فى مصر.

كما بين التقرير أنه فى أواخر عهد مبارك توقف ٢٣,٣٪ من الأطفال عن إتمام دراستهم، وأخطر ما جاء فى التقرير أن نسبة الفقر ارتفعت بمعدل ٧٪ فى نهاية ٢٠١٠. ولكي تزداد الصورة قتامة كشف التقرير عن تفشى وباء الالتهاب الكبدي سى إلى حد بلغ فى بعض المحافظات ٥٧٪ وهذه الصورة بالغة السواد لم تفلح معها ما أعلنته حكومات ما بعد الثورة بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة فى اتخاذها للإصلاح الاجتماعي وتنمية الريف المصري الذى بلغ عدد القرى الأكثر فقراً فيه ٣١٥٠ قرية بل ارتفع معدل الفقر فى المجتمع المصرى بعد الثورة ليصل إلى ١٧ ٪.. ولعل هذه الأوضاع المتردية كانت هى العوامل الحافزة لقيام ثورة يناير وتأخر فترة الاستقرار فى مرحلة ما بعد الثورة.. فرغم أن الثورة كانت هى الأمل المعقود للخلاص من

مصيدة الفقر العنكبوتية التى تشعبت أسبابها فى كافة أنظمة الحكم الفاسدة إلا أنها كانت صادمة لكثيرين من عامة الشعب الذين تعطلت مصالحهم وتوقفت أعمالهم وانحسرت دخولهم فى إطار من حالات الاحتكار والاستغلال التى يمارسها التجار بتحكمهم فى أسعار السلع الأساسية .

فبعد الثورة تزايدت معدلات الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيست بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه؛ حيث أوضحت مسوح الاستهلاك في أوائل ٢٠١٢م ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة ٤٤٪ من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى إغلاق وتوقف كثير من المصانع والأعمال بسبب كثرة التذمرات العمالية وإحراق كثيراً من المصانع فى إطار من حالات الانفلات الأمني إلى انخفاض متوسط الدخول ومن ثم انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

وتشير التقارير إلى أن إطالة الفترة الانتقالية يرتبط بارتفاع معدلات الفقر وشيوع الجريمة. وأنه لا خلاص من هذه المصيدة دون خطة حكيمة تشترك فيها كافة الأطياف المؤهلة من كل قطاعات الدولة من خلال الأخذ بآلية بنوك الأفكار(ثنك تانك) التى تفتح نوافذ الإبداع أمام المبدعين من شباب مصر وكفاءاته المخلصة مع ضرورة التخلي عن سياسات التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي المتعمد لميول حزبية أو دينية وأن يكون معيار الاختيار دائماً هو الكفاءة وليس المكافأة للتبعية لنظام أو جماعة، مع تنظيف كافة الأوعية

الإدارية ما علق بها من أفكار تعلقت بسياسات النظام السابق ولا نكتفي فقط بتغيير الوزراء واستبعاد أعضاء المجالس المحلية فالأخطر من ذلك هم وكلاء وزارات العهد السابق وكبار التنفيذيين الذين لم تصلهم الثورة كفكر ومازالوا يعملون بنفس الآلية ولا يدركون طبيعة المرحلة ولا آليات التغيير..

هل نحن مقبلون على مجاعة؛

رغم تعرض مصر لثورتين كبيرتين خلال ثلاثة أعوام متعاقبة، فما يزال الحديث عن موجة ثورية ثالثة يتصدر تفكير ونقاشات كثير من السياسيين ورجال الاقتصاد.. ويظل السؤال قائما هل نحن بالفعل معرضون لثورة جياع ؟؟ الاجابة بكل شفافية " نعم" معرضون لثورة جديدة يقودها جياع. اذا ما استمرت هذه الأوضاع التى تعيشها البلاد كما هى.. إذا ما استمرت موجات الغلاء بلا ضابط، وتحمل تكلفتها الفقراء وحدهم. وظل رجال القصر فى امكانهم يهنئون برغد العيش يفكرون فى مجاعة الفقراء بطريقة ترفيهية تقليدية ..

فبعد موجات الغلاء التى صاحبت تولى المشير عبد الفتاح السيسى لرئاسة البلاد والذى بادر فى الاسابيع الاولى من توليه السلطة باصدار قرارات برفع أسعار الطاقة ورفع الدعم بشكل كبير؛ ما تسبب فى ارتفاع غير مسبوق فى السلع الأساسية، وتحمل الفقراء ٦٤ ٪ من تكلفة الغلاء، بينما لم يتحمل القادرون سوى ٧ ٪ من تكلفة علاء الأسعار وهم العاملون فى دولاب الحكومة والذين لم

تتجاوز أعدادهم ٦,٥ مليون عامل وهم الذين استفادون من الحد الأدنى للأجور الذى اقرته حكومة الببلاوى والتى جاءت أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ابان حكم الرئيس الموقت المستشار عدلى منصور، بينما لم يتمتع بمزايا الحد الأدنى العاملين فى القطاع الخاص المنظم وغير المنظم . والذن هم أنفسهم تعرضوا لغلاء الاسعار كغيرهم من العاملين فى الحكومة.. بالاضافة الى قطاعات عددية اخرى من الشباب المتعطل عن العمل والذين وصلت نسبتهم ١٣,٤ ٪ . فلم تتمكن الدولة من وضع ضوابط لرفع أجور العامليين فى القطاع الخاص، ولم تتمكن أيضا من جعلهم يتمتعون بالحد الأدنى من الأجور والذى تم تحديده بـ " ١٢٠٠ جنيه " شهريا. وفى هذا السياق اشارت دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن ٧٨ ٪ من المترددين على موائد الرحمن ففى رمضان من العاملين فى القطاع الخاص ؛ مما يؤشر لقدوم العاميلن فى هذا القطاع على أزمة طاحنة فى الغذاء .. فغالبا مايستمر معظم العاملين فى المطاعم والاكشاك والباشركات الصغرى والباع بالشوارع حتى موعد الافطار ليتناولوه فى الموائد، نظرا لعدم كفاية دخولهم فى اشباع الاحتيادات الأساسية لأسرهم.

ورغم التزايد المضطرد فى الأسعار والتهور الواضح فى البنية للاقتصادية للدولة وتراجع معدلات التنمية، لم يتوقف المصريون عن الانجاب، بل ارتفتعت معدلات الزواج بعد ثورة ينايرولا سيما ابن حكم الاخوان فى ٢٠١٢م، ووصل عدد المواليد فى ذلك العام قرابة ٢,٦ مليون طفل وهو ما يعادل حجم مواليد أربعة دول أوربية فى نفس العام

مثل أسبانيا وأيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وفى ٢٠١٣م تزايد أيضا معدل المواليد بشكل ملحوظ وان كان أقل من سابقه فى ٢٠١٢م. حيث اشارت تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان عدد سكان مصر ارتفع من ٨٣ مليون ,٤٥٢ الف فى يناير ٢٠١٣ الى ٨٣ مليون, ٨٧٥ الف فى يناير ٢٠١٤ , مشيراً الى ان عدد المصريين فى الخارج يتجاوز ٧,٨ مليون , طبقاً لتقديرات وزارة الخارجية ليصل اجمالى السكان الى ٩١,٢ مليون نسمة أوائل عام ٢٠١٤ . أى أن مصر أنجبت فى ٢٠١٢م ما يعادل تقريبا عدد سكان دولة قطر مضافا إلية ٧٠٠ ألف طفل .ولعل هذا الزيادة المضطردة دفعت الى زيادة حجم الانفاق ليصل إلى ٨٠٧ مليار جنيه. بمعدل عجز ٢٨٨ مليار جنيه. حيث بلغن نسبة الايردات حتى يونيو ٢٠١٤م حوالى ٥١٧ مليار جنيه .. وهذا العجز فى الموازنة(٢٠١٤/ ٢٠١٥م) هو ما دفع الرئيس عدلى منصور وعبد الفتاح السيسى إلى رفضها والمطالبة بتخفيض العجز ؛ مما تسبب فى تخفيض مسبة الدعم على الطاقة والسلع الأساسية تمهيدا لرفع الدعم الكامل خلال الثلاث سنوات التالية . وتشير التقارير أن الزيادة فى تعداد السكان لم تقابلها زيادة مماثلة فى معدلات النمو الاقتصادى, وأن ان عدداً كبيراً من المصانع يعمل بنحو نصف طاقتة نتيجة عدم انتظام العمالة وعدم توافر الخامات ومستلزمات الانتاج وتم غلق العديد من المصانع بعد ثورة ٢٥ يناير حيث ان اجمالى المصانع المتوقفة عن العمل بلغ ٣ الاف مصنع حتى عام ٢٠١٣ فى مجالات التصنيع المختلفة , منهم ١٥٥٠ مصنعاً كان

متوقفاً قبل الثورة , وتم اعادة فتح وتشغيل ٣٠٠ مصنع . فى حين أكد تقرير صادر عن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ان المصانع التى اغلقت فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير وحتى اول عام ٢٠١٢ تجاوزت ٤٥٠٠ مصنع فى ٧٤ منطقة , وفى ابريل ٢٠١٣ اصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تقرير يؤكد ان اجمالى عدد المصانع التى اغلقت بعد ثورة يناير بلغ ٨٢٢٢ مصنعاً . بينما أشار مركز " بصيرة" إلى أن اجمالى المصانع المغلقة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٤م بلغ ٤٦٠٣ مصنع. وتشير بعض التقديرات ان خسائر قطاع الصناعات التحويلية والاستراتيجية خلال الفترة من ٢٨ يناير الى ٥ فبراير بلغت نحو ٢,٧ مليار جنية . مما تسبب فى ارتفاع معدلات الاستيراد من الخارج بنسبة ١٧ ٪ فى الوقت الذى تراجعت فيه معدلات التصدير بنسبة ٥ ٪. ليس ذلك فحسب بل هبط معدل النمو فى قطاع قناة السويس فى ٢٠١٣م ليصل الى – ٣,٨ ٪ فى حين بلغ هذا المعدل فى ٢٠١١م حوالى ١٢,٧٪. علما بأن قناة السويس هى المصدر الاساسى للعملة الصعبة بعد ضرب نشاط السياحة و تحويلات المصريين بالخارج والتى تبلغ حوالى ١٨ مليار جنية سنويا.

وحول قطاع السياحة الذى يعد المصدر الثانى للعملة الصعبة اشارت التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للتبئة العامة والاحصاء إلى أن السياحة فى مصر وصلت الى افضل اعوامها فى ٢٠١٠م ؛ حيث زار مصر فى هذا العام ١٤٠٨ مليون سائح وحققت السياحة دخل بلغ ١٢٥ مليار دولار وبعد ثورة يناير حقق قطاعخسائر كبيرة

قدرها ٨٢٥ مليون دولار نتيجة الغاء الحجوزات السياحية خلال شهر فبراير ٢٠١١م، وقدر عدد السائحين الذين غادروا فى الاسبوع الاخير من يناير ٢٠١١ بنحو ٢١٠ الف سائح.

فى عام ٢٠١٢ قدرت وزارة السياحة حجم خسائر قطاع السياحة ب ٢٦٧ مليون دولار اسبوعياً منذ اندلاع احداث ثورة ٢٥ يناير , وتراجع الاشغالات بنسبة تتراوح بين ١٨,٥٪ بحسب ماورد فى دراسة حكومية بعنوان " بحث وتحليل وانعكاسات احداث ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية على القطاع السياحى فى مصر واشارت الدراسة الى انخفاض حجم انفاق السائح من ٨٥ دولار الى ٧٢,٢ دولار يومياً وهو ما اثر على دخل السياحة . واشارت الدراسة إلى أن مصر تراجعت بنحو ١٣ مركزاً فى تقرير التنافسية السياحية الذى احتلت فية المركز رقم ٩٤ من بين ١٤٢ دولة مقارنة بالعام الماضى.

ولم يكن أمر التعرض للمجاعة متعلقا فقط بالسياسات الانتاجية والاقتصادية التى تتبعها الحكومة . بل كان للتغيرات المناخية والصرعات السياسية المحيطة بالبلاد دورا كبير فى تعرض المصريين للمجاعة. حيث تشير الدراسات إلى أن تشير الدراسات الى أن التغير المناخى يؤدى إلى خفض انتاجية كثير من المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح بين ١١٪ للأرز، و٢٨٪لفول الصويا بحلول عام ٢٠٥٠م، مقارنة بأنتاجيتها تحت الظروف الحالية , فى حين يؤدى هذا التغير فى درجات الحرارة الى ارتفاع انتاجية القطن بحوالى ٢٩٪ مقارنة بالوضع الحالى . ولعل هذا التأزم فى ظاهرة تغير المناخ هو ما جعل

مصر تحتل مركز الصدارة الأول فى معدلات التصحر على مستوى العالم بنسبة ٢٦ ٪، حسب تقرير السكرتارية التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة للتصحر، والذى اشار بأن مصر تفقد كل ساعة حوالى ٣,٥ فدان من أراضيها الزراعية الخصبة والمحدودة بالدلتا، ما يقلص من حجم الانتاجية الزراعية ويعجل بالتعرض للمجاعة، خاصة وان الأرض الصالحة للزراعة فى مصر لا تتجاوز ٤ ٪ من مساحتها، وأن ٨٦ ٪ أراضى شديدة القحولة و١٤ ٪ أراضى قاحلة.

وإذا كان النيل هو مصدر الاشباع والمجاعة على مدار تاريخ مصر الطويل.فقد عانت مصر على مدار السنوات القليلة الماضية من تقلص حصتها من مياه النيل، فى ظل النمو السرطانى للسكان والذى يتطلب تزايدا موازيا فى حصتها مياه الشرب لدرجة أنه قدر العجز فى مياه الشرب ابان ثورة يناير بحوالى ١٣ مليار متر مكعب، وتشير التقارير أنه فى حالة قيام اثيوبيا ببناء سد النهضة على مياة النيل سوف تخسر مصر حوالى ١٣ مليار متر مكعب جديدة من حصتها الأساسية وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب؛ مما يكون له أكبر الأثر على الزراعة مستقبلاً.

ولم تنته الأزمة عند انحسار مياه النيل للإشارة غلى تعرض مصر لما يسمى " بالجوع المائى". بل تشير التقارير إلى انخفاض نسبة مياه الأمطار التى تسقط على سواحل مصر الشمالية خلال الأربعة الأعوام الماضية، فبعد أن كانت ١٥٠ ملم قبل ٢٠١١م بلغت هذا العام حوالى ٨٠ ملم؛مما اثر بشكل كبير على انتاجية الزراعات القائمة على الأمطار ناهيك عن أثره فى خصوبة الأرض الزرعية.

أضف إلى تلك الأزمات المتعلقة بالنيل والمطن أن ٩٥ ٪ من المصريين يعيشون فى أراضى الوادى والدلتا. وان هذه الزيادات فى السكان تصاحبها حاجة إلى وحدات سكنية غالبا ما يتم بنائها على أراضى زراعية خصبة. فبعد ثورة يناير افترش المصريون الأراضى الزراعية بالخرسانة كبديل عن زراعة القمح والذرة . حيث بلغ اجمالى حالات التعدى على الأراضى الزراعية منذ يناير ٢٠١١حتى ٩ ديسمبر ٢٠١٣ وصل الى ٩٤٢ الف ٧٩٠ حالة (بمساحة ٤٠٣٥٤ فدان) وتم ازالة التعدى عن ٩٦ الف و٥٨٦ حاله منها (بمساحة ٥٥٥٠ فدان) .

ولكل هذه العوامل مجتمعة تقلصت مساحة الأراضى الزراعية الخصبة. وتقلص بناء عليها حجم الانتاج الزراعى من المواد الغذائية الاساسية. لدرجة أن أصبحت مصر الان دولة مستوردة لأغلب المواد والسلع الغذائية وكانت تستورد أكثر من ٥٠٪ من الغذاء والان تستورد نحو ٧٠٪ من السلع والمحاصيل الغذائية .

وتشير احدث التقارير الاحصائية أن مصر التى تعتبر اكبر مستورد للقمح فى العالم.. وانها فى حاجى لتبنى سياسات زراعية جديدة تعمل على خفض واردتها من القمح بين ١ – ١,٥ مليون طن. وأن مصر تشترى فى العادة ٣,٦ مليون طن من القمح سنوياً من المزارعين. وتستورد حوالى ١٠ ملايين طن من الخارج بتكلفة ٣٢ مليار جنية لتلبية احتياجات برنامج الخبز المدعم . وتستورد مصر قرابة ٦٠ الف طن قمح روسى بسعر ٢٦,٨٤ دولار للطن , و ٦٠ الف طن قمح رومانى بسعر ٢٦,٥ دولار للطن الواحد .

ورغم السياسات العديدة التى تبنتها حكومات مبارك وحتى حكومة ما بعد ثورة يناير للحد من الفقر فان هذه السياسات قد فشلت جميعها فى مواجهة الفقر؛ حيث اشارت تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن زيادة معدل الفقر فى مصر الى ٢٦,٣٪ من اجمالى السكان , وفقاً لمقياس الفقر القومى خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢٥,٢٪ فى العام السابق له ٢٠١٠/٢٠١١ . وأن ٤٩٪ من سكان ريف الوجة القبلى لا يستطيعون الإيفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٤٤٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بينما تصل هذه النسبة الى الثلث فى الحضر . أن نسبة الفقراء بين الامين بلغت ٣٧٪ فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ١٢٪ بين حاملى الشهادات الجامعية, وتقل نسبة الفقر كلما ارتفعت مستويات التعليم .

كما تؤكد التقارير على تركز غالبية الفقراء فى مصر بمحافظات الوجة القفلى حيث تصل نسبتهم الى ٣٥,٢٪ من اجمالى سكان الوجة القلبى , بينما تنخفض نسبة الفقراء فى محافظات الوجة البحرى الى ١٣,١٪ .

واذا كانت كل هذه الاحصاءات والنتائج تؤشر على أن المصريين قادمون على كارثة تاريخية مرتبطة ببقاء الانسان المصرى على الأرض وهى كارثة الجوع .. ازمة شاركت فيها الطبيعية والمؤمرات الدولية وسياسات الحكومات المتخبطة وسلوكيات الانسان المصرى غير المسئولة.. والتى أوصلت مصر إلى هذا الوضع المأزوم لتكون

قضية صراع الشعب مع النظام هى قضية حياة أو موت. فرغم تعدد متطلبات الحياة فى مصر إلا أن تقارير مركز المعلومات واتخاذ القرار تشير إلى أن المصريين ينفقون ٤٤,٩ ٪ من أجمالى دخولهم على الغذاء بما يعادل ٢٠٠ مليار جنيه سنويا. ومن المتوقع ان يتضاعف هذا الرقم فى السنوات المقبلة ؛ نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية. والذى بلغ نسبة غير معقولة بين ١٠٠ الى ٢٥٠٪.

هل هناك أمل؟

لا شك أن الأمل موجود ولكن ليس بالأمل وحده ولا التمنى تحل المشكلات أو تنهض الأمم. ولكننا بحاجة لسياسات جديدة قادرة على تجاوز أزمات الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى الذى نعيشه.. فالواقع يقول أن أزمتنا ليست فى مواردنا ولافى ندرتها. وكبوتنا ليست فى حجم تعدادنا. وانما هى فى طبيعة البشر ولا اعنى بالبشر التعداد السكانى .. ولكنى أعنى العقلية التى يفكرون بها .. والأساليب التى يتبعونها فى مواجهة مشكلاتهم اليومية. والخطط التى يرسمونها لتنمية ذواتهم وتنمية المجتمع الذى يعيشون فيه.. كما أن المشكلة ليست فى المكان واقصد به جغرافية الوطن وانما فى الزمن الذى يسوقنا أمامه ويباغتنا. فإما ننتصر عليه واما ينتصر علينا .. واذا سبقت الأزمان تطور المجتمعات؛ فإن هذه المجتمعات سوف تسقط بلا محالة. وحتى نكون واضحين مع أنفسنا لابد لنا من الاعتراف بأنا زماننا قد سبقنا ببضع وستين سنة على الأقل. أو

قل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى شكلت نقطة انطلاقة لكثير من الشعوب التى سابقت الزمن فغلبته ووقعنا نحن فريسة سهلة وأصبحنا لقمة سائغة فى فم أمم كثيرة تكالبت علينا تشدنا للخلف بمفاهيم تنموية مزيفة أو سياسية واهية. ودون تدخل مباشر منها حملنا نحن بانفسنا مهمة اسقاط الوطن فى كافة القطاعات وعلى كافة المستويات .. وآن الأون بعد قرابة أربعة أعوام من ثورة يناير أن نتحرك سريعا لنسابق الزمن ونحدد الهدف . ولا أعنى بالهدف وصول فصيل سياسى معين للسلطة فكله لا يهم .. ولكن الهدف هو نقل مصر نقلة نوعية جديدة تقدر بها على سباق الزمن ومجابهة تحدياته وتنافس على الوصول للقمة .ولن يتحقق ذلك دون تحديد هوية جديدة للوطن .. هوية تتواكب مع التغييرات الدولية المعاصرة والتقدم الكنولوجى السريع.. هوية يتفق عليها كل ابناء الشعب .. ويتفق عليها الشعب والنظام على حد سواء .. هوية تقوم على استثمار مواردنا الثابته الاستخدام الامثل وتقليل حجم اهدارها قدر المستطاع.. هوية تقوم علىً تجاوز الموارد الثابته والبحث فى دخول السوق التكنولوجى والتنافس على مكانة متميزة فيه.. هوية تقدم بناء دولة القيم على دولة السياسة .. هوية تضمن أن تصبح مصر دولة شابة على مدى التاريخ .. يقودها المبدعون من شبابها .. بعد أن شاخت وصارت دولة عجائز.قادها الشيوخ من ابنائها فترات طويلة؛ حتى أوصلوها معهم إلى أبواب القبر.. هوية تجبر المواطن على المباهة بوطنة والانتماء إليه .. وتقديم امنه وأمانه على كل

شيء.. هوية يصنعها المثقفون والعامة ورجال السلطة والدين .. هوية ترفض الاقصاء والاستبعاد إلا لجرم مقصود .. فقد أن للوطن أن ينهض .. ولن ينهض سوى بأبناءه المخلصون المتكاتفون من أجل بناء الوطن والحفاظ عليه ..

واذا كنا بصدد التنظير للخروج من أزمة الفقر وتحاشى الوقوع فى براثن الجوع فعلينا الالتزام بالتالى :

أولاً : إعادة النظرة فى السياسات الائتمانية الحالية وتبنى سياسات جديدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

تمثل مؤسسات الإقراض متناهى الصغر إحدى أهم المصادر الخارجية الرسمية للتمويل المتاح للفقراء النشطين اقتصاديًا، و يؤدى الإقراض متناهى الصغر على المستوى الجزئى إلى زيادة الإيرادات والاستثمارات فى الأعمال وخلق فرص العمل، ويؤدى أيضا إلى تحسين التغذية وحصول العملاء على الخدمات الصحية والتعليمية، وأخيرًا يسهم الإقراض متناهى الصغر فى زيادة الشعور الإجمالى بتحسن الأحوال والتقدير الإيجابى للذات عند أصحاب المشروعات متناهية الصغر، فضلا عن دوره فى إغاثة الفقراء أمام الظروف الطارئة ،ولذلك فهو يمثل صمام أمان للمجتمع وللفقراء، وبناءاً على هذا التوجه ينبغي أن تبقى مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى هذا الإطار التنموى دون محاولات تحقيق أي مستوى من الربح أي أن تتم مراجعة نسب الفائدة المحصلة على القرض بحيث تبقى فى حدود المصروفات الإدارية وخدمة الدين فقط، ومن ناحية آخري ينبغي على مؤسسات

الإقراض متناهي الصغر تطوير منتجات وخدمات جديدة تتناسب واحتياجات كل أنواع العملاء، حتى يصبحوا قادرين على المساهمة الملموسة فى الاقتصاد المصرى بشكل أكبر،وكلما ارتقى العملاء فى تملك أصول مشروعاتهم كلما أصبحت أعمالهم أقوى،كما يكون لدى أولئك العملاء عدد أكبر من العاملين، وتحقق أرباحًا شهرية أعلى، وأصبحت لديهم القدرة على الخروج من دائرة الفقر، وتوليد قيمة اقتصادية مضافة على مستوى الاقتصاد الكلى، ولذلك نوصى من خلال هذه الدراسة بما يلي :

١ - إنشاء هيئة لقطاع التمويل متناهي الصغر فى مصر كلها، بحيث يمكن من خلالها وضع الاستراتجيات العامة للتمويل والأهداف وإدارة المعلومات وتحقيق الانتشار الجغرافي العادل، بحيث يمكن احتواء الفقراء وتعيمهم للحراك الإجتماعى المنشود لهم.

٢ - وفى ضوء استهداف الفقراء والدور التنموى لهذه المؤسسات تصبح المرونة شرط ضروري فى التعامل معهم إذ أنهم أكثر تأثراً من غيرهم بالتحولات والتوترات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاعات مفاجئة فى الأسعار وتزايد فى التضخم، ومع قدراتهم الاقتصادية المحدودة يصبح التعثر المؤقت فى السداد أمراً وارداً ومن ثم ينبغي ألا يدفع الفقير ثمن هذا التوتر الاقتصادي، فقد أنشئت هذه المؤسسات فى الأصل لمساعدته فهو الأصل فى وجودها وليس العكس، وبناءاً عليه يجب أن تبقى المؤسسة والعاملين فيها فى خدمته وتتفهم ظروفه وتضع له الحلول وتعينه لا أن تعين عليه،ومن ثم ينبغي

مراجعة كافة إجراءات الحصول على القرض وشروطه من حيث القيمة وفترة السداد والفائدة وغيرها حتى تتلاءم هذه الشروط مع احتياجات الفقراء.

٣ - توفير آلية لقياس تطلعات الفقراء بشكل دورى – كل عامين مثلاً – ومدى رضاهم عن البرامج ومقترحاتهم حتى يمكن تجويد الأدوات والبرامج ومراجعة الأخطاء والسلبيات.

٤ - ابتكار إستراتيجيات تسويقية متجددة تلاءم السياق الثقافي الذى تدور فيه، فالرسالة الإعلانية التى تلاءم المزارع تختلف عن تلك التى تلاءم الصياد عن تلك التى تلاءم أهل الصعيد.

٥ - تطوير منتجات جديدة من أجل زيادة الأثر الكلى أو الشامل مثل التأمين الصحى والتأمين على الحياة، صناديق المعاش، التأمين ضد مخاطر الائتمان، أو القروض الاستهلاكية، وتطوير خدمات جديدة مثل قروض لبدء الأعمال بأقساط وفترات سماح مناسبة، التأمين، التحويلات، تشجيع الحسابات الادخارية،والقروض الاستهلاكية "للأغراض الأسرية" (مثل الزواج والحالات الطارئة) أو القروض المصممة لخدمة المشروعات التى تعمل على أساس أسرى، وهذا سوف يفيد أصحاب المشروعات متناهية الصغر كما يفيد المؤسسات التى تمولهم عبر زيادة انتماء العميل والارتقاء بكفاءة مؤسسات الإقراض متناهى الصغر فى احتواء الفقراء.

٦ - الاهتمام بالتدريب وخدمات الاستشارات وتنمية الأعمال لأن هذا من شأنه الارتقاء بإدارة المشروعات متناهية الصغر وتقليل المخاطر التى يتعرض لها القرض والعميل فى آن واحد.

ثانيا: الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية فى توزيع عوائد التنمية:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن كثيرا من المتناقضات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأخلاقية. وحتى تتحقق العدالة فإن ذلك يلزم الدولة أن تتبنى بعض السياسات الاجتماعية المهمة فى هذا السياق ، والتى من أهمها:

١- تبني سياسات لحفز النمو المنحاز للفقراء: ويتطلب ذلك:

- إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الراغبين فى العمل فى أعمال منتجة ومدرة لدخول تفى على الأقل باحتياجاتهم الأساسية.[١]

- إنتاج سلع وخدمات تضم نسبة كبيرة مما يحتاج إليه الفقراء فى إشباع احتياجاتهم الأساسية.

- التحيز فى توزيع مشروعات التنمية فى المناطق الفقيرة، وإعادة توطين بعض المشروعات فى هذه المناطق، وهو ما يقتضى ممارسة فعالة للتخطيط الاجتماعي.

٢- تمكين الفقراء من الحصول على أصول إنتاجية:

شهد المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة التى سبقت ثورة يناير تغييرات اجتماعية واقتصادية مهمة تحت اسم الخصخصة التى استهدفت فى ظاهرها توسيع قاعدة الملكية، والواقع أنها تنقل ملكية الأصول من مجموع الشعب إلى حفنة ضئيلة منه. ومن ثم فإن هذه السياسات عملت على تضييق قاعدة الملكية، ومن ثم

زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. ولهذا فعلى الدولة ان تعمل على تمكين الفقراء من تملك مشروعات انتاجية بعينها، حتى يتمكنوا من العمل على تنميتها وتطويرها ، وبما ينعكس فى نهاية المر على تنمية وتحسين مستوى معيشتهم.

٣- تنمية القدرات البشرية للفقراء وتمكينهم من زيادة مشاركتهم فى الإنتاج:

وتتضمن هذه السياسة تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات الأساسية وبخاصة التعليم والتغذية والخدمات الصحية والاسكان. كما تتضمن تمكين الفقراء من الارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم الانتاجية، من خلال برامج جادة لإعادة التدريب والارشاد الانتاجى.

٤- تطبيق سياسات لرعاية الفقراء وتحقيق الحماية الاجتماعية:

ويندرج تحت هذه السيسات سياسات الدعم والضمان الاجتماعى والتأمينات والسيسات والبرامج الخاصة بتشغيل الفقراء والنهوض بمناطق تركزها. وتحسين مستوى تغذيتهم ومد يد العون لهم ولغيرهم فى حالة التعرض للأزمات والكوارث، مع ضرورة مشاركتهم فى فى تخطيط وتحسين هذه البرامج والسيسات، وتدبير التمويل الكافى لها من اجل ان يكون لها تأثير محسوس على مستوى حياة الفقراء، ومن المهم فى هذا الاطار بذل جهود كبيرة من أجل تعريف الفقراء بالبرامج والمشروعات الموجهة خصيصا للنهوض بأحوالهم وحمايتهم وتبصيرهم بكيفية الاستفادة منها. والعمل على ضمان وصول المساعدات للفقراء. إذ يفضل تقديم الخدمات للفقراء فى أماكن

اقامتهم، وكل ذلك لن يتحقق دون تفعيل وتنشيط الجمعيات الأهلية المنتشرة فى ربوع الوطنوالتى تجاوز عددها ٥٣ الف جمعية أهلية.

٥- تعزيز دور التحويلات الاجتماعية وشبكات الأمان:

هناك فئتان واسعتان معرضتان للمجاعة وتحتاجان إلى اهتمام خاص من الدولة هما: من يعجزون عن المشاركة فى عملية النمو كالمعاقين وكبار السن والأطفال، ومن يتعرضون للخطر بشكل مؤقت، عندما تتخذ الأحداث اتجاها لا يتناسب من طريقة تفكيرهم ولا قدراتهم ولا الأساليب التى يتبعوها فى الانتاج . أو لا يستطعون التواكب أو التكيف من السياسات الانتاجية والضريبية التى تتبعها الدولة. وتحتاج الفئة الأولى إلى نظام للتحويلات يكفل لها مستوى معيشى مناسب، بينما تحتاج الفئة الثانية إلى أنواع مختلفة من شبكات الأمان .

وفى جميع الحالات يكون العمل على وصول الدعم إلى من يستحقه أمرا لا غنىً عنه؛ لتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع وإذا كانت نسبة الموازين اكثر ارتباطا بالمناطق الفقيرة ، فإنه ينبغى إيجاد أنظمة للضمان الاجتماعى وتوسيع تغطيتها.

٦- إتاحة الفرصة للفقراء للحصول على الخدمات :

يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية التزاما واضحا باتاحة الفرص للفقراء للحصول على الخدمات الاجتماعية. وينبغى أن ينعكس ذلك فى البنية الأساسية وفى تنظيم القطاعات الاجتماعية، وفى طريقة تمويلها.

٧- الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين:

حتى تستطيع الحكومات تحقيق الاستقرار فى اى مجتمع يجب عليها أن تهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان من ملبس وماكل ومسكن ومياه نقية. وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليم غلى حدٍ كبير. وإذا كان على الحكومة ان تلتزم بتوفير مؤسسات الرعاية الصحية والتعليم لجميع قطاعات الشعب ، فمن المتوقع أن تتعرض الدولة لقضية العدالة والكفاية. ولذلك فينبغى عليها أيضا تنشيط أدوار الجمعيات الأهلية لتسد العجز فى الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة .. ففى حالة عجز الدولة عن تغطية كافة الفئات المحتاجة للخدمة .ز لا ينبغى على الجمعيات الأهلية أن تقدم خدمات موازية .. بل عليها أن تستكمل العجز فى أداء الدولة .

وفى إطار سعى الدولة الحثيث لتطبيق العدالة الاجتماعية يجب أن تلتزم بالآتى:

- **إقرار مبدأ تكافؤ الفرص:** فى التعليم والعمل والسياسة وكل الحقوق الأساسية للمواطنين

- **تذويب الفوار بين الطبقات:** وذلك من خلال الأخذ بسياسات الإصلاح الاجتماعى ووضع حد أدنى واقصى للأجور . وضمان مجانية التعليم ، والتأمين الصحى الشامل للجميع .. وتطبيق قانون للضرائب التصاعدية.

المـــراجـع

١- أحمد رشاد موسى، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي (الدراسة الأولى حضارات ما قبل التاريخ وحضارة مصر الفرعونية، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

٢- أحمد محمد البربري، معالم تاريخ مصر القديم وحضارتها، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٣- آلن شوتر الحياة اليومية في مصر القديمة، ترجمة /نجيب ميخائيل إبراهيم، مراجعة محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

٤- برهان الدين دلو، حضارة مصر والعراق (التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي والسياسي)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩.

٥- ت.ج.جيمز الحياة أيام الفراعنة (مشاهد من الحياة في مصر القديمة)، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٧.

٦- جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان) الجزء الثاني، دار الهلال.

٧- جيمس بيكي، مصر القديمة، ترجمة نجيب محفوظ، مطبعة المحلة الجديدة، القاهرة

٨- حسن محمد محي الدين السعدي، حكام الأقاليم في مصر الفرعونية (دراسة في تاريخ الأقاليم حتى نهاية الدولة الوسطى) دار المعرفة الجامعية،.

٩- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي، دار المعارف، القاهرة.

١٠- فوزي الاخناوي، مصر الفرعونية بين الماضي والحاضر(دراسة عن دور الدولة المركزية في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري،الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة،١٩٩٣.

١١- محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة (الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية)، الجزء الثاني،الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٢-محمد بيومي مهران، الثورة الاجتماعية الأولي في مصر الفراعنة، المرجع السابق، دار المعرفة الجامعية،١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

١٣- محمد علي سعد الله، في تاريخ مصر القديمة، مركز الإسكندرية للكتاب،٢٠٠١ .

١٤- محمد علي سعد الله، الدور السياسي للملكات في مصر، تقديم محمد جمال الدين مختار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

١٥- مختار السويفي، أم الحضارات (ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان) تقديم جاب الله علي جاب الله، الدار المصرية اللبنانية .

١٦- موسوعة تاريخ مصر عبر العصور(تاريخ مصر القديمة)، لجنة التاريخ والآثار(عبد العزيز صالح- جمال مختار- محمد إبراهيم بكر- إبراهيم نصحي- فاروق القاضي) أعدها عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٧.

١٧- نعيم فرح، موجز تاريخ الشرق الأدنى القديم (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي) دار الفكر، ١٩٧٢.

١٨- عمر ممدوح، أصول تاريخ القانون،دار المعارف، مصر١٩٦٣

١٩- صوفى حسن أبو طالب، تطبيق الشريعة فى البلاد العربية، دار النهضة العربية ١٩٩٥

٢٠- علي بن محمد الماوردى، الأحكام السلطانية،القاهرة، المكتبة التوفيقية، ب.ت.

٢١- هشام عبد المنعم عكاشة، مبادىء الأنظمة السياسية، دار النهضة العربية، مصر ٢٠٠٣

٢٢- سليمان الطماوى، النظم السياسية والقانون الدستورى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٠.

٢٣- صوفى حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية،القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.

٢٤- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية،القاهرة، دار الغد الجديد، ب.ت.

٢٥- ابراهيم بن موسى (الشاطبى)، الموافقات فى أصول الشريعة، القاهرة،مكتبة الأسرة،٢٠٠١م.

٢٦- عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

٢٧- إبراهيم عيسى، الوان يناير، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م.

٢٨- أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١.

٢٩- أحمد سعيد تاج الدين، ٢٥ يناير ... ثورة شعب، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١١م.

٣٠- الحسيني الحسيني، معدي، ثورة يناير (انتفاضة شعب وسقوط فرعون)، دار الخلود، القاهرة، ٢٠١١م.

٣١- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨١.

٣٢- السيد عبد الفتاح، ثورة التحرير (أسرار وخفايا ثورة الشباب)، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١١م.

٣٣- السيد يسين، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٤- السيد يسين، مقال بعنوان "التحول الديمقراطي بين الإصلاح والثورة"، جريدة الأهرام، العدد ٤٥٣٤٩، الخميس ٢٠١١/٢/٣.

٣٥- إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بانهيار النظم السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، المجلد ٤٦، أبريل ٢٠١١.

٣٦- جريدة الأهرام، الأعداد (٤٥٣٤٠ إلى ٤٥٣٥٦) .

٣٧- حمادة إمام، ٢٥ يناير سقوط عصابة الوريث، كنوز القاهرة، ٢٠١١م.

٣٨- دنيا شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٤٦، ٢٠١١م.

٣٩- شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة علياء شكري وآخرون، الهيئة العامة للنشر والمطابع الأميرية، ١٩٩٨.

٤٠- شريف الشوباشي، مستقبل مصر بعد الثورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١م.

٤١- صلاح منتصر الصعود والسقوط من المنصة إلى المحكمة، مؤسسة المصري للصحافة والنشر القاهرة، ٢٠١١م .

٤٢- علاء الدين سعد جاوش، مصر حرة (ثورة ٢٥ يناير)، الإسكندرية، حورس الدولية، ٢٠١١م.

٤٣- عبداللطيف المنياوي، الأيام الأخيرة لنظام مبارك، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٤- عبدالنبي عبدالستار، الهانم سيدة القصر التي أضاعت مصر، كنوز القاهرة، ٢٠١١ .

٤٥- علاء الأسواني، هل نستحق الديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.

٤٦- محمد فتحي القرش، ثورة ٢٥ يناير المشروع المصري للنهضة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٧-كوثر زكي، ثورات المصريين، مجلة ديوان الأهرام، العدد السادس، القاهرة، أبريل ٢٠١١م.

٤٨- مؤمن المحمدي، جرائم الحبيب العادلي، مؤسسة الجزيرة للنشر ط١، القاهرة، ٢٠١١م .

٤٩- مصر تنتفض، أعمال القتل والتعذيب خلال ثورة ٢٥ يناير، تقرير منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى (حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، ٢٠١١م.

٥٠- وحيد عبد المجيد، نهاية الإهانة (ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤) المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١م.

٥١- فتحية الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر عمان، ٢٠٠١، ص٢٠٧.

٥٢- عبد السلام عقارب، الانفلات الأمني في المجتمع المصري، بحث منشور بمجلة المسلح، العدد ٤٣، القاهرة،٢٠١٢.

٥٣- محمد حسين محمود، الجريمة المصرية، مزيج رهيب من العنف والتكنولوجيا، مجلة الأمن العام المصرية، العدد ٩٩، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

٥٤- معتز عبدالله، الاتجاهات التعصبية(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، عالم المعرفة، عدد ١٣٧، ١٩٨٩م) ص٨٠-٨١

٥٥- محمد سعيد العشماوي، التطرف الديني وأبعاده السلبية (القاهرة، مجلة المنار، عدد ٣٦، ١٩٨٧)

٥٦- يوسف خليل غراب، العوامل المجتمعية الدافعة للتطرف فى المجتمع المصرى، ورقة عمل مقدمة إلى (المؤتمر العلمى السنوى الثالث- التعليم وتحديات القرن ٢١- كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٥م)

٥٧- عبلة محمود ابراهيم، هيراركية الانتماءات،رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٩٣م)

٥٨- صلاح هاشم ، التنمية والجريمة المعولمة، سياسات الافقار والهدم الخلاق(الهيئة العامة لقصور الثقافة -- سلسلة اصدارات خاصة- عدد ٨٧، ٢٠١٠م) ص ص٦٨-٧٠.

٥٩- جين شارب،من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصورى للتحرر،الدارالعربية،ال قاهرة،٢٠٠،ص١١.

٦٠- هاشم بن محمد الزهرانى، الأمن مسئولية الجميع، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية،الرياض،٢٠٠٤، ص٥٤

٦١- خالد كاظم ، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة العدد ٤٢،أبريل، ٢٠١١، ص ٥٥..

٦٢- الشيشينى ، دراسة العنف فى المجتمع المصرى (المركز الديموجرافى، القاهرة، ٢٠١٢م)

٦٣- المركز المصري للبحوث والرأي العام "بصيرة"، استطلاع رأي المصريين في أحوالهم المعيشية وتوقعاتهم للمستقبل، سبتمبر ٢٠١٣م.

٦٤- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقرير طرق وأساليب القضاء علي التحرش في مصر، القاهرة، ٢٠١٣م

٦٥- المنتدى الاقتصادى العالمى، تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١٣م.

٦٦- المركز المصرى لبحوث الرأى العام" بصيرة"، استطلاع لتقييم المصريين لجماعة الاخوان المسلمين، اغسطس ٢٠١٣م.

٦٧- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية،٢٠١٢م.

٦٨- الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الاحصائية الشهرية، القاهرة، اغسطس ٢٠١٣م

٦٩- المركز المصرى للحقوق الاقتصادية، تقرير الاحتجاجات العمالية فى مصر ٢٠١٢م، القاهرة، ٢٠١٢م.

٧٠- بالمركز المصرى لبحوث الراى العام"بصيرة"، عدد ٢٣٤، القاهرة ٢٠١٣م.

٧١- المركز المصرى لحقوق الإنسان. الإنفلات الأمنى وحالات إقتحام البلطجية للمدارس فى المجتمع المصرى، التقرير ربع السنوى، القاهرة ،٢٠١٢.

٧٢- مؤسسة الشفافية الدولية. تقرير الفساد فى مصر،٢٠١٢م.

٧٣- عبلة محمود البنا، عزة إبراهيم. رؤية عينة من علماء الدين والمهتمين بعلم الاجتماع نحو ظاهرة الإرهاب السياسى فى المجتمع المصرى، بحث علمى منشور فى المؤتمر الدولى للعلوم الاجتماعية ودورها فى مكافحة جرائم العنف والتطرف فى المجتمعات الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨.

٧٤- ربيع الروبى ، التكافل الاجتماعى والوقاية من الجريمة والإنحراف، بحث علمى منشور فى المؤتمر الدولى للعلوم الاجتماعية ودورها فى مكافحة جرائم العنف والتطرف فى المجتمعات الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨.

٧٥- أحمد عسكر، جريمة القتل - طبيعتها وعواملها وآثارها، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩١.

٧٦- سيد حسانين بخيت. ظاهرة إحراز السلاح فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة سوهاج،١٩٩٣.

٧٧- مصطفى عبد الجواد. ثلاثية الثأر، مجلة الدوار العدد الثالث، مركز تنمية المرأة،كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٧٨- صلاح هاشم، حيازة السلاح والمجتمع المدنى، بين الواقع المتأزم والدور المأمول(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٦م).

٧٩- محمد توفيق ، أهمية ودور الأمن الحضرى في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس،٢٠٠٧، ص ٩١.

٨٠- نورى سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى ارتكاب الجريمة فى مدينة الرمادي، بحث علمي منشور بمجلة علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة الأنبار، بغداد،٢٠١١،ص ١٥٥.

81- Findlay, M. , Corruption in Small States, Case, Studies in Compromise. Journal of Financial Crime , London, 1997).
82- Anderson, A.(1995).,The Red Mafia, A Legacy of Communism ,in E. P Lazier(ed.), Economic Transition in Eastern Europe and Russia, Realities of Reform. Stanford, Hoover Institution Press.
83- Bergalli, R. and Sumner, C.(eds.)(1997). Social Control and Political Order.. London, Sage.
84-Braithwaite, J.(1996).,Searching For Epistemologically Plural Criminology(And Finding Some). Australian and New Zealand journal of Criminology 29(2),142-6.
85- Brown, D., Farrier, D. and Weisbrot, D.(1996).Criminal Laws, second edition. Sydney, Federation Press.
86- Cherney, A.(1997). Trust as a Regulatory Strategy, A Theoretical Review. Current Issues in Criminal fustice 9(1), 71-84.
87- Cunneen, C and White, R.(1995). juvenile Justice, An Australian Perspective Melbourne, Oxford University Press.
88- Mayhew, P and van Dijk, J.(1997). Criminal Victimisation in Eleven Industrialised.
89- Currie, E.(1997). Market, Crime and Community. Theoretical Criminology 1(2), 147-72.
90-Findlay, M.(1996/7) Juries and Justice Symbolism – Deconstructing Jury Research. Unpublished paper presented at the University of Edinburgh, Department of Criminology Seminar Series.
91- Dinnen, S.(1995). Praise the Lord and Pass the Ammunition – Criminal Group Surrender in Papua New Guinea. Oceana 66(2), 103- 18.
92- Downes, D. and Rock, P.(1995). Understanding Deviance. Oxford, Clarendon Press.
93- Duff, P and Findlay, M.(1997). Jury Reform, Of Myths And Morel Panics. International Journal of the Sociology of Law 25, 363-84.
94- (Findlay, M.(1995)International Rights and Australian Adaptations, Recent Developments in Criminal Investigation. Sydney Law Review 17(2), 278-97.

المحتوى



في حياة الأمم والشعوب أيام لا تنسي.. تظل ماثلة أمام الأجيال المتعاقبة.. تمتاز بأنها من الأيام الفارقة الصانعة للتغيرات الكبرى.. أيام تؤصل وتجسد مستقبل الشعوب وآمالها وطموحاتها.. وقد عاشت مصر على امتداد خريطتها أياماً خالدة مع بدء أحداث ثورة 25 يناير 2011 وحتى سقوط رأس النظام السابق في الحادي عشر من فبراير 2011م.

وهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن الإصلاح هو نقيض الثورة ذلك لأنه استراتيجية للتغيير الاجتماعي، تقوم على التدرج، ويتم إيقاعها بالبطء النسبي الذي يعتمد على التراكم المجتمعي البطيء، في حين أن الثورة تؤمن بالطفرة والانقلاب على الأوضاع المجتمعية الراهنة للتغير تغييراً جذرياً.





الثمن: أربعة جنيهات